



جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية

السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر

دراسة حالة: مواد غذائية أساسية

2014 – 2000

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة.

تحت إشراف: الدكتور رابح لعروسي

من إعداد الطالب: صاحب يونس

لجنة المناقشة:

أ/ د بغزوز عمر	أستاذ جامعة مولود معمري تيزي وزو	رئيسا
د/ لعروسي رابح	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د/ بن يوسف نبيلة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مولود معمري تيزي وزو
ممتحنة		

السنة الجامعية: 2014-2015

1435-1436

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد، فأتقدم بثمرته هذا الجهد المتواضع إلى كل من:

● والدي ووالدتي،

● إخوتي: جمال، أحمد، أمازيغ، وابن خالتي إيماش كريم،

أخواتي: وهيبة وحسيبة، ابنا ريان وابنتها مليسة.

● جدتي.

● عمي محمد طيب، وعمتي علجية رحمهما الله، وأسكنهما فسيح جنانه.

● الأستاذ والأخ صاحب أغيلاس، ولده، زوجته، أخته، وأخيه لياس.

● كل عائلة صاحب الكبيرة.

● كل أصحابي وأصدقائي وأخص بالذكر: حسني حسان، بن مسلي لياس، جودير لونيس، طباع

حكيم وسي محمد بوعلام.

● إلى كل من ساهم في هذا العمل بكل صغيرة أو كبيرة.

صاحب يونس.

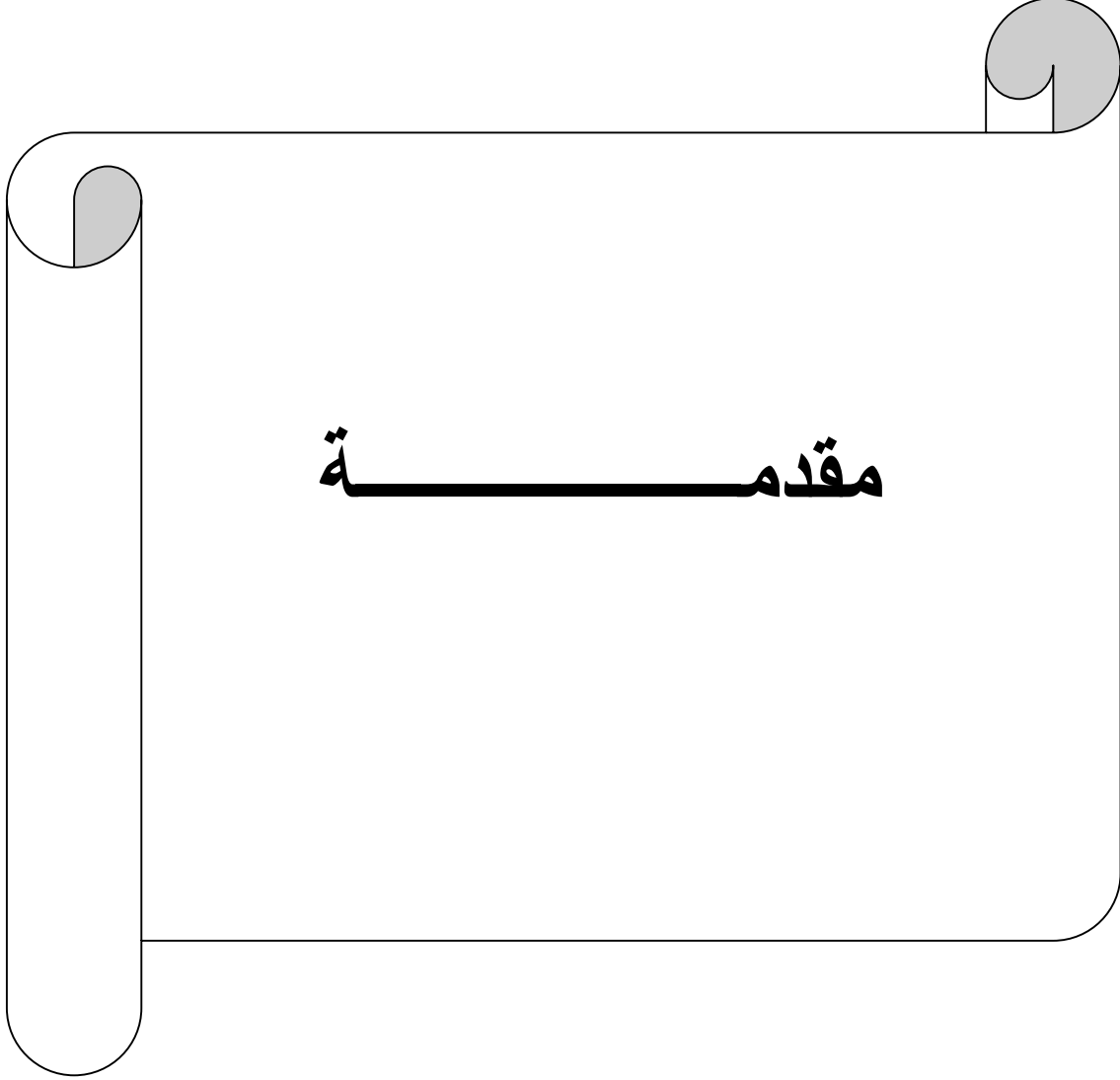
شكر وعرفان

شكري الخاص والصادق، إلى كل من علمني وسهر على تعليمي وتكويني،

وأخص بالذكر:

- أمي وأبي، إخوتي وأخواتي اللذين شكلوا مدرستي الأولى.
- معلمتي بالابتدائية السيدة جردي فريدة.
- أستاذتاي في المتوسطة أبركان سمية، وكاتي ليندة.
- أستاذتي بجامعة مولود معمري تيزي وزو قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- الأستاذ الفاضل لعروسي رايح، الذي تقبل الإشراف على هذا البحث، وأمدني بالعون الكافي والاهتمام لإتمامه.
- إلى موظفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، موظفي المديرية العامة للجمارك، موظفي الديوان الوطني للإحصائيات، موظفي وزارة التجارة، وموظفي كل المكتبات الجامعية الذين قدموا لي العون والدعم أثناء إنجازي لهذا العمل.
- إلى كل من له فضل علي.

صاحب يونس



تعتبر الفلاحة والتبعية الغذائية في الوقت الراهن، أحد المواضيع الحيوية والحساسة التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والدارسين، خاصة في حقل العلوم السياسية والاقتصادية، فالغذاء يعتبر من المقومات الأساسية للحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وعدم توفره بالشكل المطلوب، يؤدي للفوضى والاستقرار، بينما يسمح النشاط الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية، بتوفير المواد الغذائية، وإشباع احتياجات السكان اللازمة منها.

ويعتبر توفير المنتجات الغذائية محليا، خاصة منها المنتجات الغذائية الأساسية، والمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك، عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية للدول، فتحقيقها للاكتفاء الذاتي من هذه المواد، يجنبها اللجوء للاستيراد، ويمكنها من استعمال مواردها المالية في تمويل متطلبات التنمية في مختلف المجالات، فالسمة السائدة في الكثير من اقتصاديات بلدان العالم اليوم، هو اختلال التوازن بين احتياجات مواطنيها من المواد الغذائية، وقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات، خاصة في ظل التحديات الدولية التي أصبحت فيها تجارة المواد الغذائية، من أهم ركائز الاقتصاد العالمي، وكون الغذاء اليوم، صار يستعمل كسلاح تستخدمه الدول المنتجة والمحتكرة للأسواق الخارجية، للضغط على الدول المستوردة، وفي فرض توجهاتها وخياراتها على الساحة الدولية.

وتعد مشكلة التبعية الغذائية، أحد أبرز المشاكل التي تواجه البلدان النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص، وإن اختلفت درجة معاناتها من بلد لآخر، والجزائر مثلها مثل باقي البلدان العربية، لا تزال تعاني من التبعية الغذائية خاصة في بعض المواد الأساسية، رغم أن تحسين الأمن الغذائي، كان من بين الثوابت الأساسية والرئيسية للسياسات الفلاحية الأولى التي تم تبنيها منذ الاستقلال، حيث استمرت التبعية الغذائية في طرح نفسها، بكونها من بين أكبر المشاكل التي واجهت السلطة إلى غاية نهاية التسعينات.

ويمكن البعد الحقيقي لهذه المشكلة، كون الاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية، لاستيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية، جعل الدولة أمام تحد خطير ذو أبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية، أمام الاختلال الموجود في إشباع الطلب على الغذاء،

بالاعتماد على الاستيراد، وعجز الإنتاج الفلاحي الوطني في ذلك، وتغطية هذا الاختلال في كل مرة، بعوائد الربيع النفطي المعرضة للزوال.

ولقد تزامنت بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بعد أن عرفت البلاد أزمة أمنية ومالية حادة، خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، تحسن الوضعية المالية للخرينة العمومية وعودة الأمن تدريجيا، فجاءت السياسات الفلاحية المنتهجة خلال هذه الفترة، بإصلاحات وتدابير وأهداف حملت معها آمالا جديدة في تحقيق التنمية الفلاحية، وتفعيل دور الفلاحة في التنمية الوطنية.

- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة، في كونها تسعى لاستعراض أبعاد مشكلة التبعية الغذائية بشكل عام، ومحاولة تحليل أسباب استمرار البلدان النامية من المعاناة منها.

- معرفة دور الدولة الريعية والمناخ السياسي في الجزائر، في تنمية أو عرقلة التنمية الفلاحية، وتحقيق الاكتفاء الغذائي من المواد الغذائية الأساسية، والمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.

- استعراض مساعي الدولة، من خلال السياسات الفلاحية المطبقة في فترة الدراسة، ومن حيث مدى تمكنها من القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن حل المشاكل المتراكمة التي عرفها القطاع، والتي فشلت السياسات والإصلاحات السابقة في حلها.

- ولقد تم التركيز على مادتين من المواد الغذائية الأساسية، اللتان هما الحبوب والحبوب والحبوب خلال هذه الدراسة، نظرا للاستهلاك الواسع لهما ومن مختلف شرائح المجتمع، ونظرا للعجز الذي تعانيه الفلاحة الوطنية، في إشباع الطالب المحلي عليهما.

وبشكل عام فإن هذه الدراسة، هي إثراء للمعرفة العلمية في مجال السياسات العامة بوجه عام، والاقتصاد الزراعي على وجه التحديد، وتدخل ضمن مساعي توسيع البحث العلمي في المشاكل التي تعرقل القطاع الفلاحي، وللحلول التي قد تسمح بتجاوز هذه المشاكل.

- مبررات اختيار الموضوع:

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية:

- المبررات الذاتية:

- رغبة الباحث في دراسة موضوع السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه، خاصة مع التحديات التي تعرفها الجزائر.
- إظهار الإمكانيات الفلاحية المختلفة التي تمتلكها الجزائر، والتي من خلالها يمكن معرفة مدى قدرة القطاع الفلاحي، على تلبية الطلب المحلي لبعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.
- استعراض أهم المواد الفلاحية المصدرة والمستوردة، ومعرفة المواد التي حققت فيها الجزائر الاكتفاء الذاتي، إضافة لمعرفة نسبة وحصيلة المواد الغذائية، من المواد الكلية المصدرة والمستوردة.
- رغبة الباحث، في إسقاط المكتسبات العلمية والمعرفية التي تحصل عليها خلال مشواره الدراسي الجامعي، حول المناخ السياسي الجزائري، لتحليل المشاكل المتراكمة التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

- المبررات الموضوعية:

- الأهمية الجوهرية للسلع الغذائية في حياة الأفراد، وتحمل الدولة لمسؤولية إشباعها، وكون تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي بالإنتاج المحلي، هو مؤشر أساسي لتقييم نجاعة السياسات الفلاحية التي تنتهجها.
- نظرا لتغطية المواد الغذائية الأساسية، والمواد الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تستوردها الدولة، بالريع النفطي، وكون هذا الأخير معرض للزوال، وبالتالي ضرورة إيجاد حلول وبدائل لمعالجة مشكلة التبعية الغذائية لهذه المواد، لا سيما في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تقييم السياسات الفلاحية المنتهجة، والاعتماد على الإنتاج الفلاحي الغذائي في فرعي الحبوب الحليب كمعيار لذلك، من حيث مدى استيفائه للطلب المحلي وتجاوزه للتبعية للخارج.
- معرفة مدى تمكن السياسات الفلاحية المنتهجة في فترة الدراسة، ومن خلال البرامج والأهداف المتنوعة التي حملتها، من حل المشاكل المتراكمة التي يعاني منها قطاع الفلاحة، عدى التبعية الغذائية.

- التطرق لمختلف السياسات الفلاحية التي تم تبنيها منذ الاستقلال، ومعرفة تأثير الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة على نجاعتها، وحجم الاهتمام الممنوح للقطاع الفلاحي على حساب باقي القطاعات الأخرى.

- تحليل أسباب استمرار معاناة البلدان النامية والعربية، بما فيها الجزائر، للتبعية الغذائية، ومدى مساهمة ميكانزمات العولمة، والآليات والتغييرات الجديدة التي جاءت بها تحرير تجارة المواد الغذائية، في تخفيض أو تقوية حجم تلك التبعية.

- أدبيات الدراسة:

1- كتاب فوزية غربي بعنوان: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر⁽¹⁾.

استعرضت الكاتبة، الإمكانيات الفلاحية للدول العربية، ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وإبراز أهمية التنمية الزراعية كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية للدول النامية، كما ركزت الباحثة على الجزائر كدراسة حالة، وتطرق للسياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال لغاية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتوقفت الدراسة بذكر أهم العوائق التي يعاني منها قطاع الفلاحة.

2- كتاب لمحمد خياطي بعنوان: " l'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales actuelles ⁽²⁾ .

قام المؤلف بعرض الإمكانيات الفلاحية، وأهم الخصائص التضاريسية التي تميز الجزائر، ثم استعرض تطور الإنتاج الفلاحي خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي، ولأهم الإصلاحات والتغييرات التي أدخلتها فرنسا على الفلاحة الجزائرية طيلة تواجدها بالجزائر، لينتقل بعدها لذكر أهم التطورات التي عرفها القطاع منذ الاستقلال وإلى غاية 2003، من حيث السياسات المطبقة، تطور الإنتاج الفلاحي، تطور موارد الفلاحة المختلفة ونصيب الفلاحة من الناتج الداخلي الخام وغير ذلك.

1- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو، 2010.

2- Khiati Mohamed, l'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales actuelles.

Ruiba: édition ANEP, 2008.

3- دراسة للباحث طافر زهير بعنوان: "تطور التبعية الغذائية بالجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي"⁽¹⁾.

تطرقت الدراسة لموضوع التبعية الغذائية، من خلال ربطه بالنمو الديمغرافي وذلك بالإجابة على إشكالية: ما طبيعة العلاقة التي تربط بين التبعية الغذائية وبين المتغيرات الديمغرافية، وهل يمكن التقليل من حدة التبعية بالتأثير على هذه الروابط؟

قام الباحث بعرض الأخطاء الشائعة في التحليل الاقتصادي، وكذا عند تقييم بعض مؤشرات التجارة الخارجية خاصة الصادرات والواردات، واقترح منهجية لتقييم التبعية الغذائية ولدراسة تطورها، ثم تناول الباحث دراسة وتحليل النمط التغذوي الجزائري، بإجراء دراسة ميدانية بالجنوب الغربي الجزائري، وتطرق لإبراز أهم الاختلالات التي تميزه، وتقديم بعض الطرق العملية لتغييره نحو الأحسن، باستغلال ما يعرف باستراتيجيات التغيير الاجتماعي.

4- دراسة للباحث إسماعيل لبي بعنوان: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للقضاء على التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة ملبنة الحضنة"⁽²⁾.

تطرق الباحث لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولا إبراز مكانتها في الصناعات الغذائية بالجزائر، كما ركز في دراسته على صناعة الحليب، بتوضيح دور هذه المؤسسات، في تجاوز الدولة للتبعية الغذائية للسوق الخارجي من حيث استيراد مسحوق الحليب، مع القيام بدراسة تطبيقية على ملبنة الحضنة، وتوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر من الآليات الأساسية المساهمة في النمو الاقتصادي، وأن تجاوز المشاكل العديدة التي تعوقها، قد يسمح بتفعيل دورها أكثر في التنمية الوطنية، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر استطاعت من رفع قدراتها التجميعية للحليب الطازج، بفضل جهود الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أن ذلك لم يغنها من اللجوء للأسواق الخارجية، لاستيراد غيرة الحليب.

¹ - طافر زهير، " تطور التبعية الغذائية بالجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012.

² - إسماعيل لبي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للقضاء على التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة ملبنة الحضنة"، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة الأعمال، 2012-2013.

5- دراسة للباحثة خديجة عياش بعنوان: "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"⁽¹⁾.

تطرقت الباحثة لموضوع التنمية الفلاحية، ودور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث استعرضت في البداية، الإمكانيات المختلفة التي تزخر بها الدولة في قطاع الفلاحة، ثم تناولت مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، ولتطور الإصلاحات المختلفة التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، لتنتقل بعدها للحديث عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفيه تناولت الإطار القانوني والمالي للمخطط، وكيفية تنفيذه، ثم تطبيقه في الميدان العملي، وقد خلصت الباحثة لنتيجة مفادها أن الدولة، تملك من الإمكانيات ما يسمح لها بتنمية قطاع الفلاحة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم، دون إنعاش وتنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفلاحة، وعلاقته بالتبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي، ركزت أكثر على الإنتاج الفلاحي وسبل تطويره، دون الربط بين مردودية القطاع، بالإرادة السياسية للنخبة الحاكمة، ولتأثير المناخ السياسي على نجاعة السياسات الفلاحية التي تم تبنيها.

- إشكالية الدراسة:

اقتترنت عودة ارتفاع أسعار النفط، بمجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم سنة 1999، والذي عرف برنامجه في شقه الاقتصادي، إطلاق عدة برامج ومشاريع مختلفة كبرى، ومن بينها التي وجهت لقطاع الفلاحة، حيث قامت السلطة برفع الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي، كما أدخلت عدة إصلاحات مست عدة جوانب في القطاع، بالتوجه أكثر نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وتقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، وفتح أبواب أوسع للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي، وتزامن مع وضع السياسات الفلاحية بداية من سنة 2000، ظروف داخلية ميزتها تفاقم الفجوة الغذائية في عدة سلع غذائية أساسية، ومواد فلاحية واسعة الاستهلاك في مقدمتها الحبوب والحبوب، وهذه الدراسة، تسعى لتقييم السياسات الفلاحية المطبقة من سنة 2000

1- عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، 2010-2011.

إلى غاية سنة 2014، من حيث مدى تمكن الإنتاج الفلاحي المحلي، من إشباع الطلب المتنامي على المواد الغذائية الأساسية، دون اللجوء للاستيراد، فجاءت بذلك الإشكالية على النحو الآتي:

إلى أي مدى استطاعت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2014 في أن تتجاوز التبعية الغذائية في المواد الغذائية الأساسية خاصة مادتي الحبوب والحليب؟

ولتوضيح الإشكالية أكثر، طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تنحصر مشكلة التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية، بنقص فعالية قطاعها الفلاحي فقط؟
- 2- ما هي مكانة القطاع فلاحي في الجزائر في المخططات التنموية المطبقة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999؟
- 3- كيف ساهمت السياسة الفلاحية المطبقة بين 2000 و 2014 في تقليص التبعية الغذائية للخارج في مادتي الحبوب والحليب؟

- حدود الدراسة:

تغطي الدراسة، الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014، وهي الفترة التي عرفت على المستوى الوطني إطلاق عدة برامج فلاحية طموحة، بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي تم توسيعه بإضافة البعد الريفي له سنة 2002، وذلك لبعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة والمهمشة، ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أطلقت سنة 2009، ولقد توفرت خلال هذه الفترة، عدة ظروف داخلية ملائمة لإنجاح هذه السياسات، مع عودة الاستقرار والأمن الداخلي، وانتعاش الخزينة العمومية، مع عودة ارتفاع أسعار النفط.

أما على المستوى الدولي، فإن أسعار الغذاء التي كانت منخفضة طوال عدة سنوات متتالية، عادت للارتفاع وبشكل حاد خلال سنتين فقط (2007-2008)، وخلالها انخفض مستوى المخزون العالمي من القمح والذرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، اللتان عرفتا أدنى مستوى لهما منذ الحرب العالمية الثانية، وأدى ذلك لارتفاع عدد من يعانون من نقص التغذية، كما ازداد

إجمالي جياع العالم، وعلى إثر هذه الأزمة، عقد مؤتمر الغذاء الثالث بروما في 5 جوان 2008، الذي شارك فيه رؤساء، وزراء وممثلون من 181 دولة، للتداول حول القضية.

هذه الظروف الدولية، ساهمت في ازدياد اهتمام الدول المختلفة بموضوع الأمن الغذائي، فجاءت بذلك سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر التي أطلقت سنة 2009، بنية إحداث تغيير محسوس للقواعد الهيكلية لقطاع الفلاحة على المدى المتوسط، بالتقليل من نقاط الضعف التي تميز القطاع، ودعم نقاط قوته، بتفعيل دور مختلف الفاعلين الخواص والعموميين في ذلك، ومواصلة الاستثمار في البعد الريفي واعتباره كركيزة أساسية لهذه السياسة، لضمان تحقيق تنمية منسجمة، متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، والسعي لحوكمة الفلاحة الوطنية.

- الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية السابقة وعلى الأسئلة الفرعية، سيتم اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية المركزية:

- ساهمت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014، في تحسين نصيب الفرد الجزائري من الغذاء، ولكنها فشلت في القضاء على التبعية الغذائية في مادتي الحبوب والحليب.

- الفرضيات الفرعية:

- لا تنحصر مشكلة التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية فقط، بنقص فعالية قطاعها الفلاحي، وإنما ترتبط كذلك بعوامل أخرى.

- حضي قطاع الفلاحة في الجزائر بمكانة ثانوية في المخططات التنموية المطبقة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 وساهم ذلك في تخفيض وتيرة التنمية الفلاحية وفي تفاقم التبعية الغذائية.

- سمح تعدد البرامج التي جاءت في السياسة الفلاحية المطبقة بين 2000 و2014، في تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية والتنمية الفلاحية.

- مناهج وأدوات الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تستدعي توظيف عدة مناهج واقترابات مختلفة، لبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة.

- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج المستخدم في دراسة التاريخ بمعناه العام، والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره، وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص، والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية، وما يشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة، وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن⁽¹⁾.

المنهج التاريخي بذلك، يدرس الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أما أهميته في هذه الدراسة، فتكمن في كونه يسمح بمعرفة تطور التبعية الغذائية في مادتي الحبوب والحبوب، وكذا تطور السياسات الفلاحية، كما يسمح بمعرفة الأحداث التاريخية والسياسية، ومختلف الظروف التي أثرت على القطاع الفلاحي، وعلى مردوديته في كل مرحلة.

- **المنهج المقارن:** يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة، والظروف المصاحبة لذلك، والكشف على الروابط والعلاقات، أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر⁽²⁾.

وخلال هذا الدراسة، فإن هذا المنهج سيستعمل لمقارنة إنتاجية القطاع الفلاحي في مادتي الحبوب والحبوب، عبر السياسات الفلاحية المنتهجة، وما قدمته كل سياسة فلاحية جديدة من تحسين وتغيير، مقارنة بالسياسة التي طبقت قبلها.

- **المنهج الإحصائي:** هذا المنهج هو عبارة عن استخدام للوسائل الحسابية والرياضية، في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات، عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، وكذلك تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها، وبشكل يقدم فيه الباحث عدد من الاستنتاجات، والتي توصل إلى الأهداف المنشودة في البحث والدراسة⁽³⁾.

وفي هذا العمل، فإن هذا المنهج، سيسمح باستعمال الجداول البيانية، واحتساب النسب المئوية لمعدلات الإنتاج، ولحجم الفجوة الغذائية في فرعي الدراسة.

1- حي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص37.

2- المرجع نفسه، ص56.

3 - إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**. عمان: دار اليازوري العلمية، 1999، ص122.

- **الاقترب النسقي:** يندرج هذا الاقترب تحت مظلة التوجهات السلوكية، التي تميزت عن غيرها باقتفاء واستيحاء مبادئها من مناهج العلوم الطبيعية، ولقد استمد فكرته الأساسية من النظرية العامة للنظم، التي من خلالها أراد أصحابها تأسيس منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا، حيث تركز على افتراض مفاده (النظام المفتوح)، الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية، على أنها نظم مفتوحة، تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا يعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق⁽¹⁾.

هذا الاقترب، سيسمح بمعرفة حيثيات صنع السياسات الفلاحية، والقرارات المتخذة التي لها علاقة بالقطاع، من حيث اكتشاف الأطراف الرسمية وغير الرسمية التي ساهمت في تحديد توجهات السياسات الفلاحية المتبعة.

- **الاقترب القانوني:** يركز هذا الاقترب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية، على الجوانب التشريعية والقانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة، وبصيغة أخرى، على مدى تطابق الفعل من عدمه مع القاعدة القانونية، فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة، أو عدم شرعية ذلك، كما تهتم بالأفعال والجزاءات، ومن جهة أخرى يفترض الاقترب القانوني وجود مجموعة معايير وضوابط وقواعد، ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه⁽²⁾.

أهمية هذا الاقترب في هذه الدراسة، تكمن في ضرورة الاستعانة به في دراسة وتحليل النصوص القانونية المختلفة، والمرتبطة بقطاع الفلاحة في الجزائر.

- **الاقترب المؤسسي:** مر هذا الاقترب بمرحلتين أساسيتين، مرحلة أولى كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية، التنفيذية والقضائية، وميز الدراسة حينها إفراطها في الاعتماد على الطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، والذي غلبت فيه النظرة الوصفية، التاريخية والدستورية، وتجاهل حينها هذا الاقترب عموما، السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما تجاهل الفاعلين الغير الرسميين، ومرحلة ثانية

1- محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج الإقتربات والأدوات. الجزائر: د، د، ن، 1997. ص130.

2- المرجع نفسه، ص117.

جاءت ببروز الحركة السلوكية وتسيدها، وتم بذلك إثراء هذا الاقتراب ببعد جديد، من خلال معالجته للمؤسسة أثناء تفاعلها مع البيئة التي توجد فيها، والتي تتبادل معها علاقات التأثير والتأثر⁽¹⁾.

هذا الاقتراب بذلك، يمكن أن يستعمل لدراسة المؤسسات الوطنية، من حيث تكوينها وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى، مثل علاقات المؤسسات العمومية فيما بينها، أو مع القطاع الخاص، وهذه الدراسة وبالاغتماد على هذا الاقتراب، ستسمح بمعرفة دور الجانب الإداري في الجزائر، في تشجيع أو عرقلة تنمية القطاع الفلاحي.

- **اقتراب صنع القرار:** يركز هذا الاقتراب، على الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار، من حيث الأجهزة والأفراد التي تكونها، عمليات الاتصال التي تحدث بين مختلف الأجهزة والأطراف نظرا لأهميته في وضع البدائل، كما يهتم بمختلف التنظيمات والعلاقات التي تتدخل في ذلك، وهذا الاقتراب، يأخذ كذلك بعين الاعتبار، تأثير العوامل الخارجية، المحيط السياسي، الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة، والمتغيرات الدولية، ومختلف العوامل التي تؤثر على صنع القرار⁽²⁾.

تكمن أهمية هذا الاقتراب في هذه الدراسة، في إظهار كيفية رسم السياسات الفلاحية في الجزائر، وبمعرفة مختلف الفواعل المختلفة المشاركة في ذلك.

- **أسلوب تحليل المضمون:** يعتمد هذا الأسلوب على الوثائق الرسمية، الإحصائيات والدراسات الميدانية، وتحليلها بطريقة واقعية دون أي تحيز شخصي من قبل الباحث⁽³⁾.

وبسمح أسلوب تحليل المضمون في هذه الدراسة، بتحليل السياسات الفلاحية المتبعة، ولمختلف البرامج والمضامين التي جاءت بها.

- الإطار المفاهيمي للدراسة:

السياسة الفلاحية(*): هي من جهة صراع ومن جهة أخرى تفاوض بين السلطات العمومية (محلية ودولية) وبين جماعات الضغط (خاصة المنظمات المهنية الشاغلة في الفلاحة)، لإحداث

1- محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص 119.

2- المرجع نفسه، ص 159.

3- محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 49.

* - استخدمت العديد من المراجع العربية، التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، على مصطلح السياسة الزراعية، بدلا من

السياسة الفلاحية، وفي الجزائر، يعتبر مصطلح السياسة الفلاحية، المصطلح المتداول.

إصلاحات متفق عليها لإعادة تنظيم الفلاحة في مسار التنمية الاقتصادية، وتحقيق الإشباع، في إطار جو يسوده العدل بين الأطراف المعنية⁽¹⁾.

التبعية الغذائية: تعني عدم قدرة الدولة، على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة⁽²⁾.

الاكتفاء الذاتي: هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية، في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا⁽³⁾، وهو مفهوم أثبتت حوله عدة تحفظات خاصة ما يتعلق بنسبية المفهوم، وعدم إمكانية تحقيقه عمليا، باعتبار أن الموارد الفلاحية لكل الدول تبقى محدودة، كما ترتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير للتبادل التجاري، فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، الذي لا يحتاج لأي علاقة تجارية خاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى، يبقى مفهوما خياليا لا يمكن أن يتحقق، فمعظم الدارسين يميلون بذلك لاستخدام مفهوم الأمن الغذائي مكانه.

الأمن الغذائي: يكون الأمن الغذائي مضمونا، لما يكون لكل الأشخاص وفي كل وقت اقتصاديا، اجتماعيا وجسديا، إمكانية الحصول على غذاء كافي، مضمون وصحي، لمزاولة حياة عملية وسليمة (وهو التعريف الذي تم تقديمه في المؤتمر العالمي للغذاء بروما سنة 1996)⁽⁴⁾.

الحبوب: تعتبر الحبوب، من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، كما يعتبر القمح ومركباته، بمثابة القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لأغلبية الجزائريين، وتضم مجموعة الحبوب كلا من القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الشوفان (الخرطال)، والذرة بأنواعها⁽⁵⁾.

1- Jean Chombart De Lauwe, *L'aventure agricole de la France de 1945 à nos jours*. Paris: presses universitaires de France, 1979, P90.

2- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 54.

3- عبد القادر رزق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009، ص 213.

4-Alain Bue et Françoise Plet, *Alimentation, environnement et santé pour un droit à l'alimentation*. Paris: Ellipses édition Marketing S.A., 2010. P51.

5- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 150.

الغذاء والمواد الغذائية الأساسية: الغذاء هو كل مستخلص أو مادة، تم تحويلها جزئيا أو تركت كما هي، وتوجه لتكون مصدرا لطاقة الإنسان، والمواد الغذائية الأساسية، هي تلك المواد التي يحتاجها جسم الإنسان لينمو، وليكون قادرا على القيام بمختلف الأنشطة والأعمال اليومية، مثل البروتينات التي يوفرها الحليب واللحوم، النشاء الذي توفره الحبوب، الدسم التي توفرها الزيوت، والجلوسيد الذي يوفره السكر⁽¹⁾.

الحليب: يعتبر الحليب، من المواد الغذائية الأساسية الضروري لنمو جسم الإنسان، وهو في نفس الوقت ولوحده غذاء كامل، فهو يتكون من الماء، المواد الدسمة، اللاكتوز، مواد بروتينية كالكسبين والأحماض الأمينية خاصة منها الكالسيوم، الفيتامينات والأنزيمات، ولقد ازداد الطلب على مادة الحليب ومشتقاته، بازدياد معدلات الدخل الفردية والزيادة السكانية، إضافة لارتفاع مستوى الوعي الصحي⁽²⁾.

- صعوبات الدراسة:

يمكن ذكر أهم الصعوبات التي واجهت الباحث عند إنجاز هذا العمل كالتالي:

- النقص الكبير في المصادر العلمية التي تطرقت للسياسات الفلاحية في الجزائر، خاصة تلك التي تناولت للسياسات الفلاحية التي أطلقت في فترة الدراسة (2000-2014)، وأن أغلب الكتب التي تطرقت لدراسة قطاع الفلاحة بالجزائر، هي كتب قديمة.
- قلة الدراسات والمصادر العلمية، التي تطرق لتطور الإنتاج الفلاحي في الفترة التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي.
- قلة المعلومات الإحصائية، خاصة الإحصائيات المتعلقة بالواردات.
- التضارب في الأرقام والإحصائيات على الرغم من أنها من إصدار الجهات الرسمية، كإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات المديرية العامة للجمارك.

1- Jean Luis Multan et autres, **Traité pratique de droit alimentaire**. Paris: Lavoisier, 2013, P56-57.

2- Michel Aubineau et autres, **Larousse agricole le monde agricole au xxi^e siècle**. Milan: Pizzi, 2002, P 374-375.

- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، ففي الفصل الأول، تم التطرق للإطار النظري للسياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، إضافة للوضع الغذائي العالمي، والوقوف عند أزمة الغذاء العالمية الأخيرة، إضافة لتحليل مشكلة التبعية الغذائية للوطن العربي والدول النامية، من حيث أسباب استفحال هذه المشكلة، أما الفصل الثاني، فجاء فيه تطور القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي، وفيه تم عرض مختلف السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999، وأهم التغيرات والتطورات التي حصلت لقطاع الفلاحة خلال تلك الفترة، بينما تم تخصيص الفصل الثالث، لدراسة وتحليل تطور القطاع الفلاحي، والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة 2000 و2014، وفيه تم تقييم هذه السياسات، بالتركيز على مدى تمكنها من تجاوز التبعية الغذائية، في المواد الغذائية الأساسية، وخاصة مادتي الحبوب والحليب، كما تضمن هذا الفصل، أهم التدابير والإصلاحات التي طرأت على قطاع الفلاحة، ولتطور مختلف الموارد والإمكانات الفلاحية المختلفة خلال فترة الدراسة.



الفصل الأول: ماهية السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية.

الفصل الأول: ماهية السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية

تواجه العديد من بلدان العالم في مطلع القرن الواحد والعشرون عدة تحديات، لعل أكثرها التصاقا بالتنمية وحقوق الإنسان، قضية الجوع، الأمن الغذائي والتبعية الغذائية، لأن وجود أشخاص يموتون من الجوع في هذا العالم، هو مؤشر على فشل سياسات التنمية، وفشل تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على الغالبية العظمى من سكانه، كما يعتبر كذلك مؤشرا لنقص فعالية السياسة الفلاحية للدول الواقعة في التبعية الغذائية، باعتبار أن أية سياسة فلاحية، تحمل كهدف رئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجنب اللجوء للأسواق الخارجية.

برزت على الصعيد العالمي في بداية سبعينيات القرن الماضي مشكلة الغذاء، عندما تنبه العالم إلى مخاطر تزايد الفجوة الغذائية، بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات إنتاجه، فالنتائج السلبية التي خلفتها أزمة الغذاء العالمية في سنتي 1972-1973، مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب، بشكل أدى لانتشار سوء التغذية خاصة في البلدان النامية بما فيها العربية، خلقت تخوفات من حدوث مجاعات على المدى الطويل، في ظل الزيادة المستمرة للسكان، وانخفاض معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وعجزها عن ملاحقة الزيادة السريعة للاستهلاك الغذائي في تلك الفترة.

ونظرا لحساسية موضوع توفير الغذاء للجميع، وكذا لكونه أحد الرهانات العالقة التي تواجه المجتمع الدولي، فقد تم وضعه في المرتبة الأولى في قائمة الأهداف الإنمائية للألفية، فقبل 14 عام، اجتمع قادة العالم للمصادقة على إعلان الأمم المتحدة، الذي تضمن مجموعة من الأهداف والتي يتعين تحقيقها في آجال 2015، وسميت بالأهداف الإنمائية للألفية، فكان الهدف الأول، هو العمل على الحد من الفقر المدقع، وتخفيض عدد من يعانون من الجوع في العالم إلى النصف.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق للنقاط المشار إليها، عبر المباحث المعنونة كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الفلاحية.

المبحث الثاني: مفهوم التبعية الغذائية.

المبحث الثالث: الوضع الغذائي العالمي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الفلاحية.

تلعب السياسة فلاحية، دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب، وجعله قادرا على أن يتجاوز مختلف العراقيل والعقبات التي تحول دون إقلاعه، ليصبح دوره محوريا في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية.

سيتم أولا تعريف بعض المفاهيم، التي لها علاقة مباشرة بالسياسة الفلاحية، قبل التطرق لتعريف هذه الأخيرة.

تعريف السياسة: هي عملية عامة، تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين، داخل كل تنظيم سياسي⁽¹⁾.

تعريف الفلاحة: هي مجموعة الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي، لفائدة الإنتاج النباتي والحيواني النافعة للأفراد⁽²⁾.

تعريف السياسة الاقتصادية: هي عبارة عن خطة محددة، تستهدف هدف معين في فترة زمنية معينة، كما قد تستهدف مجموعة من الأهداف، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال التحكم في عمليتي التضخم والانكماش، بواسطة التحكم في التغيرات الإنتاجية، والتغيرات في القدرة الشرائية للعملة الوطنية، كما قد تستهدف السياسة الاقتصادية، تحقيق التنمية الاقتصادية، بزيادة الناتج القومي الفردي، بما يحقق أعلى مستوى معيشة للأفراد⁽³⁾.

تعريف السياسة الفلاحية: توجد عدة تعاريف للسياسة الفلاحية، ومن جملة هذه التعاريف ما يلي: تعرف السياسة الفلاحية (الزراعية)، بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة، لحماية القطاع الفلاحي (الزراعي)، من الواردات ولرفع مداخيل المزارعين⁽⁴⁾.

يركز هذا التعريف، على أهمية تحقيق القطاع الفلاحي للاكتفاء الذاتي، بحيث لا تضطر الدولة للاستيراد، كما أشار لأهمية تشجيع الفلاحين من خلال الرفع من مداخلهم، ولكن الدولة من خلال السياسة الفلاحية التي تصنعها، لا تكتفي فقط بمجرد السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي كما أشار

1- وضاح زيتون، المعجم السياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص215.

2- Paul Robert, *Le nouveau petit Robert de langue française*. Paris: nouvelle édition millésime, 2007, p52.

3- أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، 1975، ص349.

4- حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص343.

التعريف، وإنما تتضمن أهداف أخرى لا تقل أهمية، كتوسيع دور القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي، والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية، وتوفير المواد الأولية لقطاع الصناعة وغيرها.

كما تعرف السياسة الفلاحية، بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتدخل بها الدولة، لتوجيه نشاط القطاع الريفي، وتنميته على المدى المتوسط والبعيد، بإحداث تغيير في نظم الإنتاج، وتحديد قواعد المنافسة⁽¹⁾.

هذا التعريف يركز على تنمية الريف، وللأوضاع المعيشية فيه، في سبيل تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي، كما أشار لضرورة تحديد قواعد المنافسة، بين الفلاحين المنتجين ورجال أعمال المزارع، والمؤسسات التي لها علاقة بالإنتاج الفلاحي، ولكنه أغفل الجوانب الأخرى الضرورية، لتطوير القطاع الفلاحي، فالتعريف حصر تنمية الفلاحة بالاهتمام فقط بالوسط الريفي.

السياسة الفلاحية تعرف كذلك بأنها صراع من جهة، ومن جهة أخرى تفاوض، بين السلطات العمومية (محلية ودولية)، وبين جماعات الضغط (خاصة المنظمات المهنية الشاغلة في الفلاحة)، لإحداث إصلاحات متفق عليها، لإعادة تنظيم الفلاحة في مسار التنمية الاقتصادية، وتحقيق الإشباع، في إطار جو يسوده العدل بين الأطراف المعنية⁽²⁾.

هذا التعريف، يركز أكثر على الطريقة التي يتم من خلالها صنع السياسات الفلاحية، وكذلك عند إحداث تعديلات وإصلاحات، على القطاع الفلاحي، وهذا التعريف، ينطبق أكثر على الدول التي تتميز بتطبيقها وبدرجات عالية لمبادئ الديمقراطية، في بيئة تتسم باحترام آراء الأطراف المختلفة، وعدم احتكار سلطة اتخاذ القرار من جهة واحدة.

ومن خلال التعاريف المقدمة، قمنا بصياغة التعريف الاجرائي التالي:

"السياسة الفلاحية عبارة عن مجموعة من الإجراءات، التشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الفلاحي والوسط الريفي، معتمدتا في ذلك، على مختلف الفواعل التي لها علاقة بالفلاحة، بهدف تنمية القطاع من مختلف جوانبه، وللرفع من فعاليته، ودوره في التنمية الوطنية".

• أهداف السياسة الفلاحية ووسائل تحقيقها:

تهدف السياسة الفلاحية، لحل مجموعة من المشاكل والتحديات في القطاع الفلاحي، والتي من شأنها أن تعرقل المهام التي تؤديها الفلاحة، مثل: مسألة العقار الفلاحي، تثبيت سكان الأرياف،

1- Denis, herbel et autres, **Manuel de formation aux politiques agricoles en Afrique**. Paris: Maisonneuve et Larose, 2013, p127.

2- Jean chombart de lauwe, **OP.CIT**, p90.

والحد من هجرتهم للمدن، وهجرتهم للعمل الفلاحي، كيفية الاحتياط من الجفاف والتصحر، تنمية المحاصيل الزراعية المحلية، التي تتميز بالاستهلاك الواسع، الاهتمام بتربية الدواجن، الأغنام والمواشي.

إلا أن أية سياسة فلاحية، يجب أن تتضمن كهدف رئيسي، توفير الغذاء للسكان وبكمية كافية، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى، ضمان حياة معيشية حسنة للفلاحين، تسمح لهم بممارسة نشاطهم المهني في أحسن الظروف⁽¹⁾.

وبشكل عام، يمكن تلخيص أهداف السياسة الفلاحية، في هدفين رئيسيين هما⁽²⁾:

- تحقيق الجدارة الإنتاجية الإغالية والاقتصادية: والتي تعني استخدام أقل ما يمكن من الموارد الزراعية، في إنتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع زراعية وغذائية، والهدف من ذلك، هو اجتذاب استنزاف الموارد الفلاحية المتوفرة، دون الوصول لتحقيق الإشباع، أي أن السياسة الفلاحية، تحقق الإشباع دون استعمال كل الموارد الزراعية.

يتضمن هذا الهدف كذلك، زيادة الصادرات الزراعية، ومن ثم زيادة مقدار النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستلزم ذلك، دراسة العرض العالمي للمنتجات الزراعية والطلب عليها، والدول المصدرة لمثل تلك المواد الزراعية، ومدى المنافسة التي تلقاها المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وما تستطيع أن تحققه هذه المنتجات من ربح، ومن ثم التركيز على إنتاج المواد الزراعية، التي تتسم بميزة نسبية تصديرية.

- عدالة توزيع الدخل: تعني العدالة، محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخل، ومستويات المعيشة بين الأفراد، وتحديد حد أدنى لمستوى معيشة الفرد.

ويقتضي متابعة تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل، القيام بإجراء الكثير من الدراسات والبحوث المستمرة، للدخول النقدية والعينية، لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، لتقدير مدى التقارب في توزيع الدخل، وتحديد إجراءات الحد من الفروق الكبيرة بينها، وتقليلها بالوسائل الاقتصادية المناسبة.

• وسائل تحقيق أهداف السياسة الفلاحية: تتمثل وسائل تحقيق أهداف السياسة الفلاحية في⁽³⁾:

- التحكم في استخدام الجهاز السعري، بطريقة تجعل من إمكانية تحقيق الجدارة الإنتاجية أمرا ممكنا، دون أن يتعارض ذلك مع عدالة توزيع الدخل.

1 - Mohammed Elyes Mesli, L'agronomie et la terre. Algérie: Edition Alpha, 2007, p84.

2- أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مرجع سابق الذكر، ص 356-363.

3- المرجع نفسه، ص 364.

- استخدام وسائل إعادة التوزيع المباشر للدخل (وسائل غير سعرية)، بغية إعادة توزيع الدخل، وتمثل هذه الوسائل في تعديل الملكية الزراعية، الضرائب، الخدمات الاجتماعية، الإعانات، والتي تهدف لتحقيق أقصى دخل زراعي اقتصادي قومي أولاً، ثم توزيع الدخل بعدها وفقاً لمقتضيات عدالة التوزيع.

- تحقيق الحجم الأمثل للوحدات الإنتاجية الزراعية، بتجميع الأغلال الزراعية، وتعميق دور التعاون الزراعي وتوسيع نطاقه، وتحقيق توفير الموارد الرأسمالية اللازمة للوحدات الإنتاجية، بتوفير وسائل الائتمان الزراعي المتوسط والطويل الأمد.

- ترشيد الإدارة الزراعية وزيادة فاعليتها.

- تحقيق رفع مستوى الجودة التسويقية للمنتجات الزراعية، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات، لتقليل تكاليف تسويق هذه المنتجات.

• **رسم السياسة الفلاحية:** يتم رسم السياسة الفلاحية، كباقي السياسات العامة الأخرى من طرف الحكومة، التي تقوم بإعداد، تنفيذ ومتابعة تنفيذ السياسة الفلاحية، متأثرة في نفس الوقت، بالضغوطات المختلفة التي تمارس عليها، من مختلف الفواعل التي لها علاقة ومصالح بهذه السياسة.

ويتم التقيد عند رسم السياسة الفلاحية، بالخطوات التالية⁽¹⁾:

1- دراسة وتحليل المشاكل العامة للقطاع الفلاحي، ولمختلف العوامل والأطراف التي تؤثر فيه، ومنها يتم استكشاف الحلول، ووضع دراسات استشرافية، ويتم إشراك مختلف الفواعل المعنية التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي، مثل القطاع خاص، الأعران اقتصاديين، المنظمات مهنية، المنظمات متعددة الجنسيات... للخروج بعدها ببدايات وحلول مقترحة.

2- إعداد البرامج والخطط، ثم تنفيذها على أرض الواقع.

3- تحليل ومتابعة الآثار التي خلفتها عملية التنفيذ.

ويجب الإشارة، للدور المحوري الذي يجب أن تلعبه الدولة، في مختلف المراحل المذكورة، من حيث عدم عرقلتها لعمل الفواعل المختلفة، المتدخلة في القطاع الفلاحي، وتسهيلها لوصول المعلومات، لمختلف الأطراف المعنية، فتحليل المشاكل والرهانات التي تواجه القطاع الفلاحي، يحتاج للدراسات الإحصائية، ولكافة المعلومات، ولمختلف البحوث، التي توفرها مراكز الدراسات،

1- Denis herbel et autres, op.cit, p128.

وبنوك المعلومات التابعة للدولة، كما يمكن أن تتدخل الدولة، وتلعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية.

قبل التطرق لأنواع السياسات الفلاحية، سيتم أولاً توضيح الفرق بين السياسة الفلاحية ذات الطابع الاشتراكي، والسياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي، حيث:

ترتكز السياسة الفلاحية الاشتراكية، على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ينفرد بها كل بلد، وتركز هذه السياسات، على محو التفاوت في ملكية الأرض، والقضاء على صور استغلال الملكيات الكبيرة.

ولقد اعتمدت بلدان المعسكر الاشتراكي سابقاً، أسلوباً واحداً في تطوير اقتصادياتها، بالاعتماد على خطط وسياسات علمية موضوعية، وتعميم ملكية وسائل الإنتاج، والقضاء على كل أشكال الاستغلال للعمال، وكان الهدف هو خلق بيئة وثقافة، يصبح فيها العمال يعملون لأنفسهم، ويسعون لتحقيق المجتمع الذي ينشدون لتحقيقه، ولقد أولت الدول الاشتراكية، اهتماماً كبيراً بقطاع الفلاحة ولكيفية تطويره، وتجسد ذلك بتعزيزه بالتقنيات والأساليب العلمية المتطورة، وزيادة إنتاج الأسمدة، وتوسيع المساحة المخصصة للزراعة⁽¹⁾.

أما السياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي، فتعتمد على آليات السوق، وترمي إلى القضاء على كل أشكال تدخل الدولة في القطاع، واعتبار ذلك التدخل غير نافع بوجه عام، وبذلك يتم منح المبادرة للقطاع الخاص، ومنحه الدور القيادي في تنمية الفلاحة، وتعمل السياسات الليبرالية على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار، فلا تتدخل الحكومات عند ارتفاعها، وفي التقلبات التي تحدث فيها⁽²⁾.

وبشكل عام، يمكن تصنيف السياسات الفلاحية، الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي، ولتجاوز مشاكله إلى⁽³⁾:

1- سياسة التوجيه الفلاحي (الزراعي): تسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية، والتدخل الحكومي، ويعتبر تحسين فعالية النشاط الفلاحي، الهدف رئيسي لهذه السياسة، ولا تتدخل الحكومات، إلا إذا كان التدخل ضرورياً لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت

1- ياسين محمود، الاقتصاد الزراعي إدارة المزارع-التسويق. دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، 1976، ص ص54-56.

2- حسين خليل، مرجع سابق الذكر، ص ص333-334.

3- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص ص110-111.

هذه السياسات ثمارها اقتصاديا، بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية، لتحقيق الثورة الصناعية.

تسمح هذه السياسة بذلك، بجعل القطاع الفلاحي قطاعا رياديا في الاقتصاد الوطني، كما أنها تخدم التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة، باعتبار أن العوائد التي تنجم عن الفلاحة، يتم استثمارها في الصناعة، وباقي القطاعات الأخرى.

2- سياسة الإصلاح الزراعي: يعني مفهوم الإصلاح لغويا، رتق وترصيم ما هو موجود فعلا، بغية تصليحه أو تحسينه، فهو بذلك تعديل في بعض التفاصيل، أو القضاء على خطأ من الأخطاء في نظام سياسي واجتماعي قائم، دون المساس بجذوره أو أصوله، فالإصلاح تعديل غير جذري في شكل الحكم، أو العلاقة الاجتماعية والإنتاجية، أما الإصلاح الزراعي فيعني إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي، من أجل زيادة إنتاجيته، وتوفير موارد مالية من قطاع الفلاحة لاستثمارها في عملية التنمية القومية، كما يعمل الإصلاح الزراعي، على تنمية الظروف الاجتماعية والمعيشية للفلاحين⁽¹⁾.

لقد أخذت دول كثيرة بالإصلاح الزراعي، في صور متعددة وعلى أوضاع مختلفة، ومن أمثلة ذلك، رومانيا على مرحلتين في سنة 1864 وسنة 1924، اليونان على ثلاث مراحل، الهند، بولونيا، إيطاليا، هنغاريا والدول الإسكندنافية، ثم أخذت هذه التطبيقات، تختلف قوة وضعفا وتدرجا بين الدول، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الإصلاح الزراعي في الماضي، مجرد عمل اجتماعي مجرد من أهدافه، حيث حصل الفلاحون في دول أوروبا الشرقية والمكسيك مثلاً، في فترة ما بين الحربين على الأرض وحدها، دون أن يحصلوا على الوسائل التي تمكنهم من العمل فيها، إلى أن ظهر فيما بعد ولاسيما في أمريكا، مفهوم جديد للإصلاح الزراعي يناهز سياسة شاملة، لا تقتصر على تقديم فرصة تملك قطعة أرض فحسب، بل يشمل أيضا مختلف الإجراءات لمساعدة الفلاحين، عن طريق منحهم ضمانا أكبر في حالة التملك، كذلك منحهم القروض، وكذا تقديم التسهيلات التسويقية، والخدمات الاستشارية، ولقد نمت المفهوم أكثر خلال الحرب الباردة كرد فعل لتحدي الشيوعية⁽²⁾.

1- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 24.

2- عبد الرزاق الهلالي، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص 39-40.

وفي الغالب، يعتبر الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية، تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي، بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في الاستثمار، بين الزراعة والصناعة.

3- السياسة الثورية الزراعية: يعبر مصطلح الثورة، عن التغيير الشامل والكامل، الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها، غير قادرة على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة، وهي بذلك تتطلب ثلاث عمليات لقيامها:

- تغيير صور الهرم الاجتماعي.
- إحلال علاقات اجتماعية جديدة، محل العلاقات الاجتماعية القديمة.
- تبديل شكل ومضمون السلطة السياسية⁽¹⁾.

أما الثورة الزراعية كواقع، فتعني زيادة كبيرة في متوسط الإنتاج الفلاحي السنوي، كما تشير الثورة الزراعية، لفترة يتجاوز فيها الإنتاج الفلاحي وبفارق واسع، التطور الديمغرافي⁽²⁾.

طبقت سياسة الثورة، في الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، والتي قامت بإعادة ملكية الأرض إلى الشعب، لخدمتها بأنفسهم، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، من حيث الإفراط في المزايا المقدمة للعمال، لكسب تأييدهم للنخبة الحاكمة⁽³⁾.

وهناك من الدول التي تبنت النظام الاشتراكي في فترة السبعينيات، من طبقت سياسة فلاحية أخرى، جاءت في نفس المرحلة التي طبقت فيها الثورة الزراعية، والتي عرفت بسياسة الثورة الخضراء.

تعني الثورة الخضراء، الاستخدام الواعي للموارد الزراعية والاقتصادية المتاحة، بتطبيق الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الزراعة، بغرض زيادة الإنتاج وتحسين الوضع الغذائي، ويمكن تحقيق هذا الهدف، بأحد الأسلوبين التاليين أو كلاهما:

أ- الاستخدام الأفقي للموارد الزراعية، بالتوسع في الرقعة الزراعية، عن طريق استصلاح الأراضي.

1- مبروك مقدم، مرجع سابق الذكر، ص 24-25.

2- Thomas, J, Basset, *le cotons des paysans une révolution agricole (cote d'ivoire 1880-1991)*. Paris: IRD Edition, 2002, p22.

3- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 111.

ب- الاستخدام الرأسي للموارد الزراعية، بالاستثمار أكثر في نفس الرقعة الزراعية المتاحة، بتكثيف استخدام التكنولوجيا المتقدمة، للرفع من مردوديتها الإنتاجية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مضامين السياسة الفلاحية.

مهما اختلفت السياسات الفلاحية فيما بينها، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بالاستثمار والتمويل، والبعض الآخر بالأسعار والضرائب، كما يتعلق البعض الآخر، بالبحث العلمي والإرشاد، ونقل التكنولوجيا، وكلها تعتبر مكونات وعناصر للسياسات الفلاحية، أو بالأحرى سياسات فرعية لها.

ومهما اختلفت هذه السياسات الفرعية، إلا أنها تؤثر كل واحدة في الأخرى وتتفاعل معها، حيث لا توجد سياسة فلاحية فرعية مستقلة بحد ذاتها، يمكن الاكتفاء بالاعتماد عليها فقط، وعليه تتمثل أهم السياسات الفلاحية الفرعية في⁽²⁾:

1- السياسة السعريّة الزراعية: ويقصد بها مجموع الإجراءات، القرارات والقوانين، التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، فهي تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها، يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى الاكتفاء الذاتي، والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الفلاحة.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية، من أكثر أدوات السياسة الفلاحية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية، علما أن السياسة السعريّة الزراعية، تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة في الأسعار، لعدم استقرار الإنتاج الزراعي، إضافة لعدم استقرار دخول المنتجين الزراعيين، وإمكانية التأثير سلبيا في الاستثمارات الزراعية، ويمكن بذلك حصر أهم أهداف السياسة السعريّة الزراعية في:

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات، واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخل المتاحة.

1 - محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 105.

2- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 118-126.

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي، وغيره من القطاعات الأخرى.
 - تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.
 - تحقيق الترابط والتكامل، بين الفلاحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- وتتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة لأخرى، وحسب الظروف الداخلية التي تعيشها، وتتمثل أهم هذه الإجراءات والوسائل التي يتم الاعتماد عليها في:
- تحديد سعر ثابت للمنتج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة، بتحديد أسعار المنتج مسبقا، وربما تضع حد أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي، وهو ما يستلزم شراء الدولة للكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها بسعر أعلى من سعر السوق الذي حددته الدولة.
 - تحديد أسعار إجبارية للمنتج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا، ويقتصر دور الدولة على ضمان الأخذ بهذه الأسعار.
 - ضبط إجراءات تحديد الأسعار للمستهلك، وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطن.
 - إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، لتشجيع زيادته.
- وتتميز السلع الزراعية عن باقي السلع الأخرى، بكونها تتأثر بجملة من المتغيرات والعوامل، والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعارها، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على أسعار المنتجات الزراعية في⁽¹⁾:
- ظروف عرض المواد الأولية، والتي تؤثر على أسعار المواد الغذائية المصنعة، كما تتأثر الإنتاجية بعوامل أخرى مثل حالات الطقس، المعروض من الغلة المحصودة، الأمراض، حجم المواد الغذائية المستوردة، والإنتاجية المنخفضة من المنتجات الزراعية، تؤدي إلى تقليل المعروض منها في الأسواق المستهدفة، وهو ما يفرض لاحقا ارتفاع أسعارها.
 - ظروف الطلب بما فيها الدخل، الأسعار العامة، أذواق وتفضيلات المستهلك، حجم الطلب على سلعة معينة دون أخرى في فترة معينة.
 - الأنشطة التسويقية والخدمية، والتي قد تضيف تكاليف وفوائد للصنف الغذائي على أسعار المواد الغذائية ورفعها، خاصة في حالة عدم وجود بدائل مقنعة للمستهلك المستهدف.

- يمكن أن تؤثر قرارات الحكومة كذلك على الأسعار، من خلال إتباع سياسة دعم الأسعار، أو ضبط الكميات المعروضة.

وبصفة عامة، فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة، التي تؤثر في هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف، الضرائب، الدعم، الإعانات والتوزيع من أهم أدوات السياسة السعرية.

2- السياسة التسويقية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات الزراعية المتناسقة، والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين، خلال فترة زمنية معينة، تنفذ خلالها هذه البرامج، وتشترك هذه السياسة، في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج، وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الأفراد، وذلك في إطار عملية تسويقية كفؤة، تعمل على الحد من الوسطاء، وتنظيم الأسواق وتطويرها⁽¹⁾.

كما يعرف التسويق الزراعي، بأنه ذلك النظام المرن، الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية، الغذائية والخدمات المرتبطة بها، من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة، من كافة أطراف العملية الزراعية⁽²⁾.

ومن المعروف أن المستهلك، يسعى في أغلب الأحيان إلى الحصول على سلعة زراعية أو غذائية، ذات قيمة ونوعية عالية من جهة، وبأسعار معقولة من جهة أخرى، بينما يسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع بأعلى الأسعار، وتحقيق أكبر قدر من الربح، بذلك يكون دور التسويق الزراعي منصبا على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة، المؤدية إلى إيجاد حالة من التوازن بين مصالح أطراف عملية التبادل الزراعية، سواء المزارعين والوسطاء أو المستهلكين.

وتتولى المهام التسويقية، مجموعة من الأجهزة والتنظيمات، مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والتعاضديات والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي.

وعليه تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في:

أ- رفع معدلات التنمية الاقتصادية والفلاحية، وضمان الاستقلال الوطني برفع نسب الاكتفاء الذاتي، وتنويع الإنتاج.

1- سيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص166.

2- محمد عبيدات، مرجع سابق الذكر، ص18.

ب- تحسين مستوى المعيشة، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، ويأتي ذلك، من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد الاجتماعية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

ج- السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

3- **السياسة الهيكلية:** هي تلك السياسة الموجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الفلاحي، وتهدف لتشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، وتحدث التغيرات الشديدة الأثر على القطاع الفلاحي، والتي تمس الجانب الهيكلي، خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وعند إحداث التغير الفني، الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية، ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية، إضافة للاهتمامات البيئية وسبل المحافظة عليها.

ولقد أضاف الكاتب سيد محمد السريتي، في كتابه المعنون بـ "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية"، سياسة رابعة تدخل ضمن السياسات الفرعية للسياسة الفلاحية، هي السياسة التشريعية الزراعية، وعرفها كما يلي:

هي مجموعة القوانين واللوائح والقرارات الوزارية، المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وكل ما يصدر من قوانين وقرارات استثنائية، تتصل بالفلاحة بمعناها الشامل، وكل ما يرتبط بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لتنظيم التعامل مع الموارد كالماء، الأرض، العمالة، المحاصيل، مستلزمات الإنتاج والثروة الحيوانية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: مفهوم التبعية الغذائية.

لقد عكس تنامي الاهتمام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع، وتوفير الغذاء للجميع، وضع هذا الأخير في المرتبة الأولى في قائمة الأهداف الإنمائية للألفية، والمزمّن تحقيقها في آفاق 2015.

1- سيد محمد السريتي، مرجع سابق الذكر، ص 163.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي والتبعية الغذائية.

• تعريف الأمن الغذائي:

على الرغم من تعدد تعريف مصطلح الأمن الغذائي، إلى أن التعريف الذي اعتمدته أدبيات البنك الدولي، يعد الأكثر شمولاً والأكثر استعمالاً، إذ يشير " لإمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم⁽¹⁾.

ولقد طورت منظمة الغذاء والزراعة الدولية، مفهوم الأمن الغذائي، ليشمل في متضمناته، توافر الكم الكافي من الغذاء، واستقرار إمداداته وسلامة نوعيته.

وتولي الحكومات المختلفة، أهمية متزايدة لموضوع الأمن الغذائي، باعتبار أن غيابه، يشكل تهديداً خطيراً لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحقوق في الحياة والكرامة الإنسانية، ومن أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى القومي، الإقليمي والدولي.

ويضم الأمن الغذائي خمسة أركان أساسية، تتمثل في⁽²⁾:

1- توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمية.

2- استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، وتأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين.

3- إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان، بأسعار تتناسب مع دخلهم.

4- إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دولياً، لتحقيق سلامة الغذاء.

5- اتخاذ إجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء، والذين لا تتيح لهم دخولهم تأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية.

• الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي، بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية، في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً⁽³⁾.

ولقد كان مصطلح الاكتفاء الذاتي، الشعار الأكثر استخداماً سنوات السبعينيات من القرن

الماضي، في السياسات الفلاحية للعديد من الدول، خاصة دول إفريقيا.

1- Gérard azoulay et jean Claude dillon, la sécurité alimentaire en Afrique manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies. Paris: Acct-Karthala, 1993, p126.

2- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2010، ص10.

3- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009، ص213.

يتميز مصطلح الأمن الغذائي مقارنتاً بالاكتهاء الذاتي، بكونه أكثر شموليتاً، ويظهر ذلك في نقطتين أساسيتين هما⁽¹⁾:

- استقرار التموين، وإمكانية الحصول في أي وقت على المواد الغذائية.
- تقبل إدخال الواردات التجارية وكذا العون في المجال الغذائي، كأساليب من الأساليب التموين ولتوفير المواد الغذائية، وهي النقطة المحورية التي تميز المصطلحين عن بعضهما، والتي تكتسي الطابع الاقتصادي والسياسي.

يظهر بذلك الفرق بين المصطلحين، في طبيعة النهج الاقتصادي المتبع، من حيث الاعتماد على الإمكانيات الذاتية في الإنتاج والاكتهاء بها فقط، أو الانفتاح على التجارة الخارجية، وتقبل الدعم الأجنبي والمواد الأجنبية.

• أبعاد مفهوم الأمن الغذائي:

يضم الأمن الغذائي، مجموعة من الأبعاد يمكن تلخيصها كالتالي⁽²⁾:

البعد الزمني: حيث يمكن لأي بلد يتمتع بالأمن الغذائي، بأن يغطي احتياجاته من الغذاء باستمرار، سواء على المدى القريب أو البعيد.

البعد الكمي: من خلال حصول المستهلك، على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية، والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية، وتوجد عدة مصادر مختلفة، تتطرق لمثل هذه الاحتياجات، مثل المقررات الصادرة عن منظمة الغذاء والزراعة الدولية (الفاو)، وعن مجلس الغذاء الأمريكي، وكذا السوق الأوروبية المشتركة، والأرقام الموصى بها في هذه الدراسات، تأخذ بعين الاعتبار متغيرات العمر، الجنس، الحالة الفزيولوجية، طبيعة العمل الممارس من المستهلك، وكذا مكان تواجدهم (من حيث المناخ السائد)، وتتعلق هذه الأرقام بالكميات المفروضة تناولها من الطاقة الغذائية، مقاسة بالكيلو كالوري أو بالكيلو جول، وتقاس الدهون، البروتين، والنشويات بالغرام، بينما المعادن، الأملاح والفيتامينات بأجزاء الغرام، مع العلم بأن أرقام هذه المقررات، تكون أنسب وأقرب للواقع، كلما كان مصدرها ذو صلة بالمنطقة المعنية.

ولقد وضعت المنظمة العالمية للصحة، قيما وسطية للقيم الطاقوية المفروضة تواجدها في الوجبات الغذائية، معتمدة فيها على عاملين فقط من العوامل المذكورة، هما السن والجنس، ويعطي الجدول التالي، بعض هذه القيم:

1- Gérard Azoulay et Jean Claude Dillon, **op.cit**, pp 138-139.

2- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص ص16-18.

الجدول رقم (1): يبين الاحتياجات الطاقوية المتوسطة حسب العمر والجنس⁽¹⁾.

السن	الاحتياجات الطاقوية (كيلو حريرة/يوم)	
	الرجال	النساء
4-1	1.300	1.300
7-4	1.800	1.800
10-7	2.000	2.000
13-10	2.300	2.200
15-13	2.500	2.300
19-15	3.000	2.400
25-19	2.600	2.200
51-25	2.400	2.000
65-51	2.200	1.800
65 سنة وأكثر	1.900	1.700

البعد النوعي: لا يكتمل الأمن الغذائي، إلا بتوفير البعد النوعي للمستهلك، وترتبط النوعية بمصدر الغذاء، من حيث كونه من أصول نباتية أو حيوانية، فكلما كانت العناصر الغذائية ذات أصول حيوانية، كلما كانت قيمتها الغذائية أعلى، باعتبار أن البروتين الحيواني، يتمتع بقيمة بيولوجية عالية.

من جهة أخرى، وحسب علماء البيولوجيا، يجب أن تحتوي الوجبة الغذائية المتوازنة، على مواد عضوية ومواد غير عضوية، تتمثل في البروتينات 4حريرات/غرام، الدهون 9حريرات/غرام، السكريات 4حريرات/غرام، وتتميز البروتينات باحتوائها على الأحماض الأمينية، التي لا يستطيع الجسم خلقها داخليا، بينما تسمح الدهون بالحفاظ على التوازن الحراري في الجسم، بينما تعين السكريات عضلات الجسم على القيام بحركتها، كما توجد أساسيات غذائية أخرى ضرورية للجسم، منها الفيتامينات: ج، ب1، ب2، ب، د، أ...، العناصر المعدنية كالفسفور، الصوديوم، الكالسيوم، البوتاسيوم، المغنيزيوم...، العناصر المعدنية الحافزة كالحديد، الزنك، اليود، النحاس، والتي توجد بكميات قليلة في الجسم، والتي تسمح بتشكيل الصفائح الدموية والهرمونات، بالإضافة للسيليلوز الذي يعمل على مساعدة عمل التقلصات اللاإرادية للأمعاء⁽²⁾.

البعد الاجتماعي والديمقراطي: يمثل الغذاء حقا من حقوق الإنسان، وعلى الحكومات أن تضمنه مهما كانت التكاليف، لأن أزمة الغذاء تحمل في طياتها عدة آثارا اجتماعية منها: الهجرة من الريف إلى المدن، ومن الفلاحة إلى القطاعات الأخرى، وما لذلك من أثر على الهيكل السكاني في

1- طافر زهير، "تطور التبعية الغذائية بالجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012، ص5.

2- عبد الكريم عيون، **جغرافية الغذاء في الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتابة، 1985، ص8.

الأرياف والمدن، وضعف المستوى الغذائي للسكان خاصة أصحاب الدخل البسيط، نظرا لارتفاع أسعار الغذاء مع حدوث نقص في عرضه، وما لذلك من آثار سلبية على صحتهم⁽¹⁾.

فالإخلال بقوانين التغذية، يؤدي لحدوث ما يعرف بسوء التغذية، والذي يختلف من حيث حدته، حيث نظرا لتفاوت درجاته، ظهرت عدة تصنيفات للجوع، حيث يوجد جوع عادي يعالج بتناول الطعام، جوع فقير يصيب فقراء المجتمع، جوع موسمي يصيب المجموعات البشرية الزراعية، ويحدث بتدهور الإنتاجية، الجوع المزمن الذي يصيب الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، وأخيرا المجاعة، وهي الحد الأقصى من التصور جوعا، والتي يترتب عنها الموت الفعلي، مع العلم بأن سوء التغذية، يؤدي كذلك لظهور عدة أمراض خطيرة في الجسم، كداء الحفر، مرض البيريبيري، فقر الدم، الكساح، لين العظام، جفاف العين، العقم، الحصاف، ورم الغدة الدرقية وغيرها⁽²⁾.

- **البعد الاقتصادي:** إن الإنتاجية في العمل، ترتبط ارتباطا مباشرا بالاستهلاك الغذائي، فقلة الغذاء وسوء التغذية، تعتبر من العوامل المؤثرة، التي تجعل الكثير من البلدان النامية، تدور في حلقات مفرغة من نقص إنتاجية الغذاء، ولاستيراده من الخارج.

وحسب دراسة قام بها جوزي دو كاسترو^(*)، في بعض المناطق الإكوادورية، حول أسباب ضعف إنتاجية الفلاحين فيها، توصل إلا أن السبب الرئيسي لخمول العمال، ولتدني مردوديتهم في العمل، مرجعه عدم الكافية الغذائية لهؤلاء الفلاحين⁽³⁾.

يتضمن البعد الاقتصادي، جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة، على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة، وعملية التنمية الاقتصادية، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء للأفراد، تمكنهم من القيام بدورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهم عناصر إنتاجية، وعلى العكس من ذلك، تدهور مستوى التغذية، ينعكس مباشرة على تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويحد من قدراته عند ممارسة الحياة المهنية.

1- علي خالفي، "الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية"، مجلة الإدارة، المجلد 10، العدد 2. الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2000، ص164.

2- عبد الكريم عيون، مرجع سابق الذكر، ص9.

*- جوزي دو كاسترو، طبيب متخصص في الغذاء، مدرس، كاتب، جغرافي ورجل سياسي برازيلي، ولد في 5 سبتمبر 1908، ترأس المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للغذاء سنة 1952، كما تحصل على جائزة السلام العالمي سنة 1954، له عدة مؤلفات إلا أن أهم كتبه يبقى جغرافيا الغذاء الذي طبع سنة 1951، والذي أعيدت طباعته بعد أن أدخلت عليه إضافات أخرى سنة 1973، والذي أيقض العالم وجعله أكثر وعيا بخطر الجوع وتمت ترجمته إلا 26 لغة، توفي بفرنسا سنة 1973.

3- Claude Albagli, *l'Économie des dieux céréales les lois de l'autosuffisance alimentaire*. Paris: L'Harmattan, 2000, pp29-30.

كما يتضمن البعد الاقتصادي الجانب الفلاحي، من حيث السياسة الفلاحية التي تتبناها الدولة، ولإمكانيات والموارد التي تم تحصيلها لإنجاحها، وأثر كل ذلك على حجم الإنتاج الزراعي الغذائي.

- **البعد الاجتماعي والسياسي:** يتمثل هذا البعد، في إبراز أهمية الغذاء من حيث اعتباره حقا من حقوق الإنسان، ومن ثم اعتبار الأمن الغذائي بأنه أحد المسؤوليات الأساسية الواجب على الدولة تحقيقها، بضمان الغذاء لكل مواطن بشكل عادل عند توزيعه بين أفراد المجتمع، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخلها.

بينما يبرز البعد السياسي للأمن الغذائي، من حيث ضمان استقرار النظام السياسي داخل الدولة، باعتبار أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية، قد يؤدي لتهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، وهو ما يشكل تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، من حيث إمكانية حدوث إضرابات، مظاهرات وأعمال شغب، فلطالما كان الجوع منذ القدم، أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن حدوث عدة كوارث وحروب⁽¹⁾.

وتضاف للأبعاد المذكورة للأمن الغذائي، البعد البيوتكنولوجي، حيث سمح التطور التكنولوجي، بتطوير وتسهيل عدة أعباء وصعوبات مختلفة للحياة الإنسانية، كما أدت لتسريع مجالات الحياة كلها، أما في المجال الغذائي، فسمحت التكنولوجيا بحل عدة مشكلات عانت منها الإنسانية، خاصة الرفع من إنتاجية المواد الزراعية وتحسينها، وسواء كان ذلك في الإنتاج النباتي أو الحيواني⁽²⁾:

- **النباتي:** من حيث القدرة التشخيصية القائمة على الأجسام المضادة، لداء الخطر المرضي المعيق لتطور الإنتاج، ولتحسين نوعيته، وبالتالي تقوية عنصر المقاومة للأمراض الفيروسية، ومكافحة الآفات الطبيعية، إضافة إلى تربية أصناف تتحمل مبيدات الحشرات، ومقاومة الأمراض الفطرية والبكتيرية.

- **الحيواني:** الذي عرف تطورا ملحوظا مع المبتكرات التكنولوجية الحيوية، من ناحية الإخصاب والتكاثر اللاجنسي، واستخدام هرمونات النمو في الأبقار والتحسين الوراثي والتناسلي، والحفاظ على

1- سيد محمد السريتي، مرجع سابق الذكر، ص 26.

2- مصطفى ونوغي، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص ص 33-34.

صحة الحيوان وتحسين حالته الغذائية، والتعديل في نسقه الوراثي، وفي زراعة الأجنة ومكافحة أمراضه.

مفهوم التبعية الغذائية: توجد عدة تعريفات للتبعية الغذائية ومنها:

- تعرف التبعية الغذائية، بأنها عدم قدرة دولة ما، على تحقيق الاكتفاء الذاتي⁽¹⁾.
- تعني التبعية الغذائية أيضا، عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية، لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد، عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة، يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة⁽²⁾.

- التبعية الغذائية، تعرف كذلك، بأنها حالة من العجز الغذائي، الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية، مما يجعل البلدان في حالة الطلب عليه من الخارج، للوفاء بحاجات السكان⁽³⁾.

ومن التعاريف المقدمة، يمكن تقديم التعريف الاجرائي التالي:

التبعية الغذائية، تعني "انخفاضا في نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الغذائية (خاصة الأساسية منها، والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع)، وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينها.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الفلاحية بالتبعية الغذائية.

تعتبر السياسة الفلاحية، سياسة من السياسات العامة التي يصنعها صانعو القرار والتي تشكل عاملا أساسيا للنهوض بالقطاع الفلاحي وللارتقاء به، ويختلف محتوى السياسة الفلاحية من بلد لآخر مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي.

والسياسة الفلاحية، تتجسد في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة، وتساهم فيها الفواعل التي لها علاقة بالفلاحة، بغية تحقيق أهداف محددة، تتضمنها الخطط التنموية الفلاحية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات، وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء

1- Zoheir Tafer et Soraya Mokdad, "évaluation de la faille alimentaire en Algérie par un model économique démographique", Centre de Recherche en Economie Appliquée sur le Développement, **les cahiers du CREAD**, transition et transformations structurelles en Algérie, n105-106, 2013, P66.

2- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص54.

3- رباب علي جميل الشوك، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية)،

جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010، ص12.

وإنتاجه، وهذه الأهداف، تتطلب من النظام الحاكم أيضا مساعدة المزارعين ودعمهم، للتغلب على جملة المعوقات التي تواجههم⁽¹⁾.

فأية سياسة فلاحية بذلك، تحمل كهدف رئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي والسعي لعدم اللجوء للخارج لاستيراد الغذاء، وبالتالي فوقع دولة ما في تبعية غذائية للخارج، هو تعبير عن نقص في فعالية سياستها الفلاحية، فالتبعية الغذائية تعتبر بمثابة مؤشر تقاس على أساسه نجاعة السياسات الفلاحية.

وأهم أسباب مشكلة نقص الغذاء في الدول النامية، هو قصور طاقاتها الإنتاجية الناجمة بصفة خاصة، عن تقلص نشاط القطاع الفلاحي والنقص في إنتاجيته، في الوقت الذي يزداد الطلب على هذه السلع بسبب النمو السكاني السريع وتزايد متطلبات التنمية، وبالتالي اللجوء للاستيراد⁽²⁾. إلا أن مشكلة التبعية الغذائية، وعدم استيفاء الإنتاج المحلي للطلب المتزايد على الغذاء، لا يمكن إرجاعه إلى السياسة الفلاحية فقط، إذ توجد عوامل أساسية أخرى تلعب دورا محوريا في حجم الإنتاج الغذائي.

يتحدد الإنتاج من أي سلعة في المجال الاقتصادي، حسب ما تم استخدامه من عوامل الإنتاج، وطبقا لذلك، فإن حجم الإنتاج الغذائي يكون مبنيا على:

1- المساحة المزروعة: وهي عبارة عن إجمالي رقعة الأراضي الزراعية، التي يمكن استخدامها كمورد إنتاجي، والتي تسمى بشكل عام بالموارد الاقتصادية الأرضية الزراعية، وتختلف الموارد الاقتصادية الأرضية الزراعية، عن الموارد الطبيعية الأرضية الزراعية، في أن مقدار الثانية ثابت ولا يتغير، أما الأولى فيمكن تغييرها بمجموعة من الوسائل هي:

أ- التنمية الزراعية الأفقية: والتي تعني إضافة موارد اقتصادية أرضية زراعية جديدة، إلى القدر المستخدم فعلا، وذلك باستصلاح مساحات جديدة.

ب- التنمية الزراعية الرأسية: والتي تعني تنمية الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية المستخدمة.

ج- توجيه استخدام الموارد الأرضية الزراعية، نحو إنتاج السلع الغذائية الأساسية، والسلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والتي تحقق إشباع رغبات سكان⁽³⁾.

1- حسين خليل، مرجع سابق الذكر، ص333.

2- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص30.

3- أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مرجع سابق الذكر، ص298.

2- الموارد البشرية: تمثل الموارد البشرية، مجموع الطاقات البشرية أي مجموع الجهود الفكرية والعضلية، التي يمكن استخدامها مع غيرها من الموارد الإنتاجية الأخرى، في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية اللازمة لإشباع حاجات الأفراد.

وتلعب القوى العاملة، دورا مهما في الإنتاج الزراعي والغذائي، إذ تتباين المحاصيل الزراعية من حيث مدى حاجاتها إلى اليد العاملة، فبعض المحاصيل تحتاج إلى وفرة من الأيدي العاملة الرخيصة، كالأرز وقصب السكر، بينما لا تحتاج محاصيل أخرى، إلى أعداد كبيرة من العمالة الزراعية كالفاكهة، لذا تتباين اقتصاديات الدول من حيث مدى حاجتها لليد العاملة، وفقا لكثافة السكان ولنوع التخصص في الإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

3- رأس المال: يمكن تعريف رأس المال، بأنه المال الناتج من عملية إنتاج سابقة، ويستخدم في عملية إنتاج جديدة، أي هو عبارة عن السلع والخدمات التي تستخدم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في العمليات الإنتاجية، وتتعدد مصادر رأس المال المستخدم في الغرض الزراعي، إذ يمكن تصنيف رأس المال الزراعي وفقا لمصادره إلى:

أ- رأس المال الاستهلاكي: وهو ذلك القدر من رأس المال الذي يمتلكه المنتج الزراعي (الفلاح).

ب- رأس المال الإستلافي: وهو ذلك القدر من رأس المال، الذي يستطيع المنتج اقتراضه من الغير، سواء كان الاقتراض من أفراد آخرين أو بنوك إقراضية، أو جمعيات تعاونية كالتعاونيات الزراعية، والتي تقوم بتقديم السلف لأعضائها لقاء فائدة سنوية معينة، ويمكن أن يضم رأس المال الإستلافي، رأس مال عيني كالأسمدة والمبيدات، أو رأس مال نقدي، يستخدم في الإنفاق على العمليات الزراعية اليومية أو كلاهما⁽²⁾.

4- التقدم التكنولوجي: يستهدف من استخدام التكنولوجيا وأساليبها الحديثة المختلفة، الوصول لأكبر قدر من الإنتاج باستخدام الموارد الزراعية المتاحة، إذ تسمح بتحقيق زيادة سريعة في الإنتاج، كما أنها تقلص من عدد القوة العاملة ولعدد حيوانات العمل، وتوجيهها نحو أنشطة إنتاجية أخرى، كما يؤثر استعمال الطرق التكنولوجية الحديثة، على أسعار السلع الزراعية والغذائية، حيث تسمح بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة.

يتخذ إدخال التقدم التكنولوجي في القطاع الفلاحي طريقتين أساسيتين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر.

1 - محمد إبراهيم حسن، الأرض والموارد والإنتاج دراسة تحليلية مقارنة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 464.

2 - المرجع نفسه، ص 337-340.

يقصد بالتقدم التكنولوجي المباشر، تلك الوسائل التي تستخدم لتنشيط الإنتاج الحيواني والنباتي، والتي تساهم في زيادة مردودية إنتاجه مثل الأسمدة، المبيدات، الآلات وأنظمة الري الحديثة، أما التقدم التكنولوجي الغير مباشر، فيختص بالتعليم، التدريب، الإرشاد الفلاحي وتطوير طرق الاتصال⁽¹⁾.

مع الإشارة إلى أنه رغم أن العوامل المذكورة، تلعب دورا محوريا على أساسه تحدد إنتاجية الغذاء، إلى أن الفلاحة، تتميز عن باقي القطاعات الأخرى بتأثرها الشديد بالعوامل الطبيعية، من حيث التغيرات الجوية والظروف المناخية (كالجفاف ونقص الأمطار، الفيضانات وغيرها من الآفات الاجتماعية) والتي تشكل هي الأخرى، عاملا هاما على أساسه تتحدد كمية الإنتاج ونوعيته، علما أن الظواهر البيولوجية والأحوال المناخية لا سبيل للتحكم فيها، ما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة ويبقى قائما باستمرار.

المطلب الثالث: الآثار السياسية المترتبة عن التبعية الغذائية.

تقوم البلدان التي تتمتع بالوفرة الغذائية، بتقديم المساعدات الغذائية للبلدان العاجزة عن إنتاجه، والغير قادرة على استيراده بالكميات اللازمة، وذلك لتجنبها حدوث المجاعات لأفرادها، إلا أن الغذاء، يستخدم كذلك كسلاح وكوسيلة ضغط من قبل البلدان المنتجة والمصدرة له، في علاقاتها الخارجية مع البلدان المنافسة لها، كما تستثمر فيه عند وجود أزمات وحالات قحط⁽²⁾.

تتمثل الآثار السياسية المترتبة عن حالة فقدان الأمن الغذائي، والوقوع في التبعية الغذائية للخارج في:

أ- التدخل السياسي المباشر: تعتبر السيادة، من الأركان الأساسية للدولة بمفهومها الحديث، وتجد الكثير من البلدان الواقعة في تبعية غذائية وفي تبعية اقتصادية بشكل عام نفسها مضطرة للاعتماد على القروض والمعونات، سواء من البلدان الكبرى، أو من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، وهو ما يفقدها الكثير من سيادتها وقدراتها في اتخاذ القرارات، إذ تنصاع لما تمليه هذه الأطراف، عند صياغتها لسياساتها العامة المحلية.

ويتبلور خطر التدخل السياسي المباشر على البلدان التابعة، في عدم قدرة هذه الأخيرة، على إعادة تكوين نفسها ذاتيا، وتعطيل الإرادة السياسية لهذه البلدان، فرسم السياسات الاقتصادية

1- سيد محمد السريتي، مرجع سابق الذكر، ص156.

2- Coffey D. Joseph, "THE ROLE OF FOOD IN THE INTERNATIONAL AFFAIRS OF THE UNITED STATES", SOUTHERN JOURNAL OF AGRICULTURAL, 1981, P29.

والاجتماعية، لا يتم انطلاقاً من الحاجات الفعلية للبلدان التابعة، وإنما انطلاقاً من إرادة وحاجات الدول الدائنة، وهو ما يكرس استمرار تبعية هذه البلدان، للبلدان الكبرى⁽¹⁾.

ولقد أظهرت التجارب الدولية، بأن السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي، من خلال منحه للقروض والمساعدات للدول النامية، تعتبر أحد أهم العوامل التي تركز مفهوم التبعية، كون هذه القروض مربوطة بقيود وشروط، إذ تفرض على هذه البلدان برامج وسياسات، ويكون حصولها على هذه القروض، مرهون بتطبيق تلك الشروط، وهو ما يضيق من مجال حرية اتخاذ القرار فيها.

إن البلدان المصدرة للغذاء قليلة العدد، وتتميز أغلبها بالتقدم الاقتصادي، وهي تحتكر سوق الغذاء العالمية، وتؤثر في حرية القرار الاقتصادي والسياسي للبلدان المستوردة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المصدرين للغذاء، والتي استخدمت ولا تزال تستخدم سلاح الغذاء كأداة ضغط سياسية على بلدان العالم، ومن أمثلة ذلك: استخدام صادرات الغذاء ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً، لتمرير اتفاقية حظر انتشار الأسلحة، وتسهيل هجرة اليهود⁽²⁾.

ب- زعزعة الاستقرار الداخلي: من المعروف أن الآثار الاقتصادية الإيجابية بمعناها العام، تجلب الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، بينما تؤدي الآثار الاقتصادية السلبية، للاضطرابات الاجتماعية وللنزاعات والحروب، ويختل الاستقرار الداخلي للبلدان الواقعة في التبعية الغذائية، عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما لذلك من أثر على تدني الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للأفراد، خاصة إذا كانت تلك الدول، واقعة في أزمة المديونية، وهو ما يؤثر في شعور المواطنين بالتهديد بخطر الجوع، ما قد يدفعهم للانتفاض والعصيان المدني.

إن التقلبات في أسعار المنتجات الغذائية، تفرض على البلدان المستوردة تبني سياسات تتناسب مع هذه التقلبات، فقد تكون الحكومات مطمئنة لثبات الأسعار، ما يدفعها لعدم وضع حصة من المال في ميزانيتها السنوية، احتياطاً لدعم أسعار السوق الخاصة بالمواد الغذائية، وقد تحدث فجأة زيادة في الأسعار، فتضطر هذه البلدان لتبني سياسات غير مستقرة، وتجد نفسها مضطرة لفرض زيادة الأسعار على المواد الغذائية الأساسية، فمثلاً في الأردن في عهد وزارة عبد الكريم الكباريتي، قفز سعر الخبز من 60 فلساً أردنياً إلى 210 فلساً، ليستقر في ما بعد على سعر 170 فلساً، وهو ما أدى إلى تذمر المستهلكين خاصة أصحاب الدخل المنخفضة، وقاد هذا التذمر إلى

1- رباب علي جميل الشوك، مرجع سابق الذكر، ص 87.

2- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق الذكر، ص 146.

مظاهرات أربكت سير العمل الحكومي آنذاك، مما دعا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات الدعم لتهدة الشعب.

تكمّن بذلك، الآثار السلبية التي تتركها تقلبات أسعار السوق في⁽¹⁾:

- البحث عن موارد مالية لدعم المواطنين من جهة، وموارد أخرى لزيادة قيمة فاتورة الاستيراد من جهة أخرى.

- فقدان المواطن ثقته بالحكومة، كونه اعتاد على سعر معين، ليتضاعف السعر عدة مرات في مادة لها صلة مباشرة بجوانب حياته المعيشية، وهو ما يجعل مستوى دخل الأفراد أقل من مستوى المعيشة، ويجعلهم في حالة قلق دائم لخوفهم من زيادات الأسعار مستقبلا.

ج- **فرض الولاء السياسي**: تؤكد الدراسات الاقتصادية، أن المحاصيل الزراعية أصبحت تستخدم كسلاح سياسي في أيدي البلدان الكبرى، لفرض اتجاهاتها على البلدان النامية، وبالتالي انصياع هذه الأخيرة، ورضوخها لإرادة البلدان المتقدمة، وإظهار الولاء التام لها، فالقمح اليوم أصبح سلاحا لا يقل أهمية عن البترول، والولايات المتحدة الأمريكية، لا تتفك عن الضغط على البلدان النامية، مستعينة في ذلك بتهديدها بتخفيض حجم المعونات منه، ومن برامج المساعدات الممنوحة لها، من السلع الغذائية لفرض إرادتها عليها⁽²⁾.

وتسمح هذه السيطرة المفروضة على البلدان النامية، بإبقائها كمناطق نفوذ للبلدان القوية، واستغلالها اقتصاديا من حيث استنزاف مواردها الأولية ولليد العاملة الرخيصة فيها، ومن جهة أخرى تمثل هذه البلدان، أسواقا يصرف فيها فائض الإنتاج.

د- **استغلال العمل الإغاثي**: إن البلدان التي تتلقى المساعدات، تجد نفسها مرتبطة بالبلدان المانحة من خلال التبعية الغذائية، السياسية والعسكرية، فالعمل الإغاثي يحمل كأهداف معلنة أهدافا إنسانية، ولكنه يحمل في طياتها، أهدافا خفية في صالح البلدان الكبرى، فميزان القوى الدولي الحالي، يتميز بنظرة البلدان القوية، للمساعدات التي تقدمها للبلدان النامية، بأنها أحد السبل والوسائل المستعملة للتنافس على موارد هذه البلدان، ولكسب ولائها لصالحها، فكل إجراء من هذا النوع، يخدم مصالح البلدان المانحة، ولا يخدم فقط مصلحة البلدان المستقبلة⁽³⁾.

1- محمد الهزيمية وعبد المجيد العزام، "الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية"، مجلة النهضة، المجلد 10، العدد 3. مصر: كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص ص22-23.

2- أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص18.

3- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق الذكر، ص114.

ولقد كان شائعاً في الخمسينيات، اعتبار المختصون بالشؤون الدولية والاقتصادية، وكذا الدبلوماسيون، المعونات الغذائية بأنها لعبة قذرة، تلعبها الولايات المتحدة الأمريكية، للتخلص من فائض المحصولات التي كان يشغل كاهلها.

وقد يذهب الأمر لأبعد وأخطر من ذلك، إذ تقوم بعض البلدان المصدرة للغذاء، بتقديم بعض الأغذية تحت شعار المساعدات الإنسانية، فتشحن أغذية غير صالحة للمناطق المنكوبة، والهدف هو التخلص منها، فعلى سبيل المثال، تؤكد منظمة بلا حدود، أن 60% من الأدوية والمواد الغذائية، التي أرسلت للبويسنة والهرسك خلال الحرب لم تكن صالحة، والأخطر من ذلك، أن المتبرعين بها ربحوا 27 مليون دولار، نفقات التخلص منها من بلادهم⁽¹⁾.

هـ - التلويح بقطع المعونات الغذائية: تعني المعونات الغذائية، توفير الموارد الغذائية من بلد ما، أو من منظمة عالمية، لبلد أو مجموعة بلدان تشكو من نقص في الأغذية، على أساس من أسس التسهيلات المختلفة، بتقديمها كمعونة بدون مقابل، أو كقرض طويل الأمد بفوائد منخفضة ملائمة⁽²⁾.

والتلويح بقطع المعونات الغذائية، عبارة عن عقوبة اقتصادية، تمارسها البلدان بهدف معاقبة بلد ما، ترى أنه قد أخل بالقانون والأعراف الدولية، وإذا وجدت البلدان الواقعة في التبعية الغذائية نفسها في ظروف داخلية غير مستقرة لأي سبب من لأسباب، فتصبح بذلك المعونات الغذائية ضرورة ملحة، فتضطر بذلك للحصول عليها وإن كلفها ذلك رهن جزء من سيادتها، فتقبل تدخل الأطراف الأجنبية في صنع وتعديل سياساتها الوطنية.

ومن الملاحظ في هذا المجال، أنه بقدر حرص الحكومات المنكوبة على الحصول على الإمدادات الغذائية لشعوبها وقت الأزمات والكوارث، بقدر ما تكون مستغلة أكثر من القوى الاقتصادية الخارجية للحصول على مطالبها، بالتلويح بقطع الإمدادات الغذائية، والحكومات تعي جيداً أن قطع الإمدادات الغذائية، يجعلها في مواجهة ضغط الشعوب التي تعاني من الجوع، وأمام تمسكها بالكرسي القيادي، فهي بذلك تستجيب لرغبات الدول المحتكرة للغذاء، وتصنع سياساتها الداخلية وفق إملاءاتها، وتساندها في مختلف مواقفها.

1- محمد الهزيمة وعبد المجيد العزام، مرجع سابق الفكر، ص 25.

2- ويلاردو كوكرين، مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية، (ترجمة: محمد الشحات). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009،

و- **إغفال التنمية:** تتميز البلدان التي تعتمد في استهلاكها الغذائي على أسواق الغذاء الأجنبية، باستنزافها لمواردها المالية من العملات الأجنبية، لاستيراد الغذاء ولإشباع حاجيات السكان، فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة، من حيث استعمال تلك الموارد المالية في شراء الغذاء، بدلا من استثمارها في المشاريع التنموية المختلفة، خاصة وأن البلدان النامية، تتميز بالارتفاع المستمر لعدد سكانها سنويا، وهو الارتفاع الذي يقابله زيادة في الطلب على الغذاء.

وتؤثر التبعية الغذائية سلبا على التنمية الاقتصادية، كون نقص الأمن الغذائي يصحبه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وبذلك ترتفع تكاليف المعيشة ويحدث التضخم، وهو ما يؤدي لإعادة توزيع موارد المجتمع، لصالح الأنشطة السريعة المردودية، على حساب الاستثمارات ذات العائد البطيء، بالإضافة إلى توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية، بطريقة لا تخدم الكفاءة الإنتاجية، ولا العدالة الاجتماعية، حيث تتسع الهوة بين الفقراء والأغنياء، نتيجة اختلال معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين الفئات الاجتماعية، فينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة، كأصحاب الأجور والمعاشات، وكلها عوامل تساهم في بطئ عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الوضع الغذائي العالمي.

لقد أشارت الكتب السماوية والأساطير والآثار القديمة، لإشكالية الصراع الأزلي بين الإنسان والطبيعة، من حيث سعيه لإدارة وتنظيم شؤون موارده الأساسية التي في مقدمتها الغذاء، باعتبار أن الإنسان، بالكاد يستطيع أن يعيش محروما من كل شيء باستثناء الغذاء والماء.

المطلب الأول: أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 وأبعادها.

• الخلفية التاريخية لنقص الغذاء على المستوى العالمي:

لقد كان الإنسان قبل اكتشافه للزراعة في الحياة البدائية، يحصل على غذائه عن طريق اقتطاف الثمار من الأشجار، وعن طريق الصيد.

تاريخيا انتقل مشكل الغذاء للإنسان، ليصبح مشكلا سياسيا بظهور الحضارات، إذ ظهر منصب وزير الفلاحة في الصين القديمة في عهد الإمبراطور شان، من جهتها الحضارة الفرعونية القديمة، قامت بخلق نظام للتخزين والتمويل والاعتماد عليهما، لضمان سيطرتها ونفوذها على ما يعرف اليوم بالشرق الأوسط، ولقد كان ضمان الغذاء ولو بكمية ميسورة في السابق، من بين

مصادر المشروعات السياسية للتنظيمات السياسية القديمة، في كل من الحضارة الصينية، اليونانية، الرومانية والفرعونية⁽¹⁾.

لقد حدثت عدة صراعات وحروب في العصور القديمة والوسطى، خلفت أوضاعا غذائية جد مزرية، خاصة على المجتمعات المعتدى عليها، كما كان للطبيعة وكوارث الطقس دور في المجاعات الدورية التي كانت تحدث في تلك الفترة، فكانت حالات انتشار المرض والجوع وسوء التغذية حالات شائعة، ولقد ساهمت طبيعة نظام الحكم، والبنية الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة، في تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، في ضل وجود الطبقة والاستعباد.

أثرت الثورة الصناعية سنة 1750، على تحسين الأوضاع المعيشية لسكان أوروبا ثم أمريكا اللاتينية، حيث قبلها كانت معدلات المواليد مرتفعة، بينما كانت الحصيد الزراعية منخفضة، فانتشرت الأمراض وسوء التغذية، وارتفعت معدلات الوفيات خاصة عند الأطفال، وكتب روبرت توماس مالتوس^(*) سنة 1798، أن زيادة السكان المستمرة، هي التي تؤدي لزيادة الطلب على الغذاء، والمؤدية لعدم إشباع ذلك الطلب، كما اعتبر أن البشر، هم أنفسهم سبب انتشار الفقر، بسبب سرعة وتيرة تكاثرهم، واعتبر أن العقم أو تخفيض الولادات لأقصى حد ممكن، هو السبيل لتحسين أوضاع الفقراء، ووضع قانون لتفادي نقص الغذاء واشترط فيه وقف التطور السريع للسكان⁽²⁾.

بظهور الثورة الصناعية، ظلت معدلات المواليد مرتفعة في البلدان الغربية كما تراجعت معدلات الوفيات، ولقد تميزت هذه المرحلة، بتحسن معدل نصيب الفرد من الغذاء، سواء من حيث الكم أو النوع، واستمر الوضع حتى سنة 1900، ثم بدأت معدلات المواليد بالهبوط، حيث أصبحت العائلات تتجب أطفالا أقل، ولقد تمتعت شعوب تلك الدول، عدى فترة الحربين العالميتين وبعدها مباشرة، بموارد وفيرة من الغذاء، وبتحسن مطرد في الأطعمة، منذ منتصف القرن التاسع عشر⁽³⁾.

وإذا تحسنت الأحوال في أوروبا مباشرة بعد الثورة الصناعية، فإن الوضع كان مختلف في باقي أنحاء العالم، إذ عرفت عدة دول مجاعات قاسية مثل الهند سنوات 1876-1877، كما تعد

1- Groupe de Belle chasse, l'Alimentation du monde et son avenir. France: l'Harmattan, 2009, p15.

*- توماس روبرت مالتوس، باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، ولد يوم 14 فيفري 1766، من مؤلفاته بحث في مبدأ السكان وفيه صاغ نظريته حول السكان، أصول الاقتصاد السياسي، كما أن لديه عدة مقالات متفرقة في الاقتصاد، توفي سنة 1834.

2- ويلارد كوكورين، مرجع سابق الذكر، ص ص76-77.

3- المرجع نفسه، ص ص80-81.

مجاعة البنغال بالهند كذلك سنة 1944، من أشهر مجاعات القرن العشرين، والتي خلفت أزيد من مليون ونصف المليون من البشر⁽¹⁾.

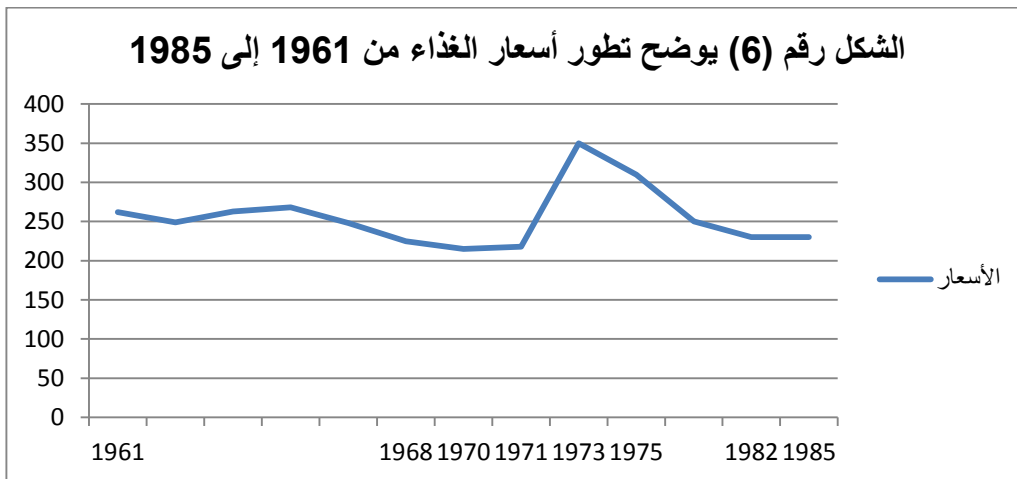
ولقد تناما الإحساس بأهمية الغذاء، وتوفيره للجميع بين الأمم في المجتمع الدولي، فتكرس ذلك بـ:

- تأسيس منظمة الغذاء والزراعة الدولية سنة 1945، بالعاصمة الإيطالية روما، وحملت كأهداف أساسية: مكافحة الجوع وسوء التغذية، ودعم الإنتاج الزراعي في الدول النامية. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948: وتصنيف توفير الغذاء للأفراد، من بين الحقوق الأساسية والواجب على الحكومات توفيرها.

- إطلاق برنامج الغذاء العالمي: أطلق البرنامج من منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية عام 1962، والهادف لتشجيع الإنتاج الزراعي، وتحسين الوضع الغذائي للدول الفقيرة، والاحتفاظ باحتياطي غذاء لمساعدة هذه الدول، كما يرمي البرنامج لتثبيت أسعار الغذاء في العالم، ومجابهة حالات الطوارئ.

• أزمة الغذاء العالمية في السبعينيات:

لم يكن ارتفاع أسعار الغذاء سنة 1972 منتظرا على الإطلاق، خاصة إذا عرفنا أن الأوضاع كانت مختلفة تماما، خلال ثلاث سنوات فقط قبل ذلك، إذ كان يعرف ذلك العام (1969) بعام تخمة القمح العظيمة، ويوضح الشكل التالي، التطور الحاد والمفاجئ في أرقام الغذاء سنتي 1972-1973:



المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي لسنة 2011، 2011، ص11.

1- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي مقاربات في صناعة الجوع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص63.

ولقد تم إرجاع هذه الأزمة لعدة أسباب منها⁽¹⁾:

- الظروف المناخية الغير مواتية للإنتاج الزراعي.
- ازدياد الطلب على استيراد محاصيل الحبوب.
- ارتفاع أسعار البترول.

ما أدى لخلق ارتفاع حاد في مدخلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

وتضاف للأسباب المذكورة، قرار الاتحاد السوفيتي مطلع سنة 1972، بشراء 30 مليون طن من القمح، تحسبا لإنتاجه المحلي الذي توقع أن يكون ضعيفا، ما تسبب في نقص العرض الإجمالي وخلق ندرة في السوق العالمية، وكذا إعلان المجلس العالمي للقمح في أوت 1973، عن انخفاض المخزونات العالمية للقمح والأرز، وهو ما فتح الباب أكثر للمضاربة على هذه المواد، فارتفعت بذلك أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل حاد، في غضون سنتين (1972-1974)، حيث ارتفعت أسعار السكر بنسبة 561٪، والأرز بـ320٪، بينما ارتفعت أسعار القمح بنسبة 190٪⁽²⁾.

لقد خلفت الأزمة العالمية للغذاء خسائر بشرية جد معتبرة، كما خلفت العديد من الأمراض والأوبئة، فمثلا في الساحل، إثيوبيا وآسيا الجنوبية، بلغ عدد الذين ماتوا فيها 300 ألف نسمة⁽³⁾. انعقد المؤتمر العالمي للغذاء عام 1974، بمقر منظمة الفاو بروما، في ظروف تميزت بانتشار حالات سوء الغذاء على نطاق واسع في العالم النامي، كما تناما القلق حيال مقدرة الفلاحة على تلبية الاحتياجات الغذائية مستقبلا، وناشدت الحكومات التي حضرت المؤتمر، على أن يكون لكل فرد حق ثابت في التحرر من الجوع وسوء التغذية، وحدد المؤتمر هدفه المتمثل باستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال عشر سنوات، ولقد شارك في المؤتمر، ممثلون من أكثر من مئة دولة ومنظمة حكومية وغير حكومية⁽⁴⁾.

بدأت الأزمة تتلاشى تدريجيا بعد انعقاد المؤتمر العالمي، إذ بحلول منتصف الثمانينات من القرن الماضي، تضاعف مخزون العالم من الحبوب، وارتفع إنتاج العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة

1- صادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص13.

2- طافر زهير، مرجع سابق الذكر، ص27-29.

3- قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، في الطريق إلى عصر المجاعة الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث. بيروت: معهد

الإتماء العربي، 1976، ص7.

بنسبة نمو بلغت نحو 3,8% للقمح، نمو الأرز بنسبة 3%، نمو الذرة الشامية بنسبة 2,7%، وهي المعدلات التي فاقت حسب تقديرات منظمة الزراعة والأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة، معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي، كما استقرت أسعار المواد الغذائية الأساسية نسبياً، حتى السنوات الأخيرة من القرن العشرين⁽¹⁾.

استمرت حالات سوء التغذية في عدة مناطق من العالم، رغم الأرقام الإيجابية التي حققها المخزون العالمي للغذاء، حيث حتى نيسان 1997، صنف 86 قطر في العالم، كبلدان عاجزة غذائياً، منها 34 بلداً في إفريقيا، 23 في آسيا وأمريكا اللاتينية، 9 في أوقيانوسيا و3 في أوروبا، كما أظهرت نشرات المنظمة الدولية للزراعة والأغذية، أن 840 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية⁽²⁾.

• **المؤتمر العالمي للغذاء لسنة 1996:** انعقد المؤتمر بين 13 و17 نوفمبر سنة 1996 بروما، وشارك فيه 10 آلاف مشارك من رؤساء دول، وزراء، نواب وممثلين لمؤسسات وهيئات مختلفة، وتمثل هدف المؤتمر، في تجديد الالتزام العالمي باستئصال الجوع لجميع البشر، وكان شعار هذه القمة العالمية: "الغذاء للجميع"، ولقد حدد إعلان روما سبع التزامات أساسية، لبلوغ الأمن الغذائي المستدام للجميع⁽³⁾.

• **أزمة الغذاء العالمية سنة 2008:** لقد ساد الاعتقاد عند بداية الأزمة، أنها ستبقى منحصرة فقط في الدول الفقيرة، التي تعاني عجزاً في مخزونها من الحبوب.

انفجرت أزمة الغذاء العالمية، بعد الارتفاع الكبير في أسعار خمسة مواد رئيسية هي: القمح، الأرز، الذرة، الألبان والزيوت، وبلغت الزيادة في الأسعار في سنة واحدة (2007) نسبة 40%، وارتفعت أسعار القمح في بداية سنة 2008 بنسبة 130%، الذرة 31%، الأرز 74%، مع ارتفاع أسعار اللحوم، الدجاج والبيض ومشتقات الحليب، لتصل نسبة ارتفاع أسعار القمح في يوليو من نفس السنة 181%، ولقد انعقد المؤتمر العالمي للغذاء بروما لمواجهة الأزمة، والذي حضره 3 آلاف مشارك، منهم 34 رئيس دولة وممثلون عن 151 بلداً، كما عقد بمدينة توباكو اليابانية بين 7 إلى 9 جويلية في 2008، قمة ضمت رؤساء دول وحكومات البلدان الصناعية الثمانية الكبرى، إضافة

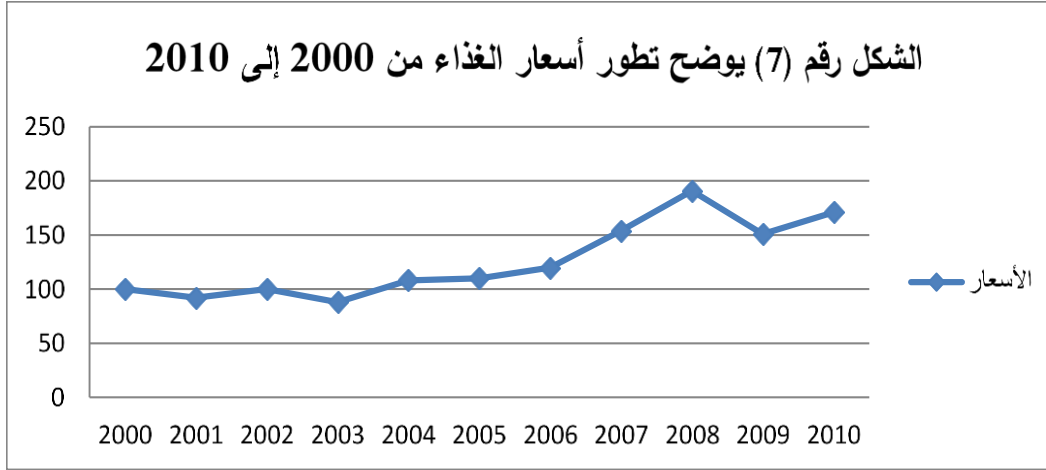
1- صادق عوض بشير، مرجع سابق الذكر، ص13.

2- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق الذكر، ص130.

يوم: 20-12-2014 3- <http://www.fao.org/docrep/X2051a/x2051a00.htm>.

لسبعة قادة أفارقة، للبحث في موضوع مساعدات التنمية الإفريقية، في ظل ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية⁽¹⁾.

ومن خلال الشكل التالي، يتضح كيف أن أرقام أسعار المواد الغذائية، ارتفعت لتصل مستويات قياسية سنة 2008، إذ بلغت 191.3، بعد أن كان رقم مجمل السلع الغذائية 154.1 سنة 2007، ثم 151.5 سنة 2009، ثم 171.6 سنة 2010:



المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي لسنة 2011، 2011، ص 11.

- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2009، 2009، ص 56.

أسباب أزمة الغذاء العالمية: أدت عدة عوامل لتفاقم أزمة الغذاء العالمية يمكن اختصارها في⁽²⁾:

- العامل الديمغرافي بزيادة سكان العالم، ومعه ازدياد عدد الأفواه الجائعة.
- الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والنفط.
- اتجاه الدول المنتجة للحبوب، للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي^(*) في بعض المحاصيل.
- المضاربة في بورصات أسواق المحاصيل.
- الارتفاع الحاد لدرجات الحرارة في العالم، وتزايد خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي أدت لموجات حر وجفاف وصقيع، وهو ما أثر سلبا على إنتاج المحاصيل الغذائية.

1- رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص 38-40.

1- صادق عوض بشير، مرجع سابق الذكر، ص 19.

*- الوقود الحيوي أو الوقود البيولوجي: هو وقود نظيف يصنع من الذرة، القمح، قصب السكر أو في صورة زيوت مثل زيت فول الصويا، زيت النخيل، الشحوم الحيوانية ليصبح إيثانول أو ديزل ويستخدم عوضا عن البنزين العادي لتخفيض الاعتماد على النفط ولتقليل من تلوث البيئة.

بدأت الآثار الاجتماعية التي خلفتها أزمة الغذاء العالمية منعزلة، إذ لم تلقى المظاهرات وأعمال العنف التي حدثت في بعض العواصم في جنوب شرق آسيا، إفريقيا والشرق الأوسط، الاهتمام الدولي في خريف 2007، إلا أنها لقت صدى أوسع مع ربيع 2008، ولقد كانت الدول الأكثر تضررا من الأزمة، الدول التي لا تملك احتياطات فلاحية أو مصادر الطاقة والنفط، أما على المستوى الفردي، شكلت الأزمة تهديدا أكبر على من ليس لديهم لا ادخار ولا راتب، ولا حتى قدرة على الاستفادة من المساعدات والقروض⁽¹⁾.

- التوزيع الجغرافي لنقص التغذية في العالم: يتصدر الجوع، القائمة العالمية لأهم عشرة مخاطر صحية، وفي سنة 2000، صادق قادة العالم على إعلان الأمم المتحدة، الذي تضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يتعين تحقيقها في 2015، وكان الهدف الأول، هو تخفيض عدد من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015، والجدول التالي، يوضح الإنجازات التي تمت تحقيقها حتى سنة 2014:

1- Pierre Janin, crise alimentaire mondiale désordre et débats, **Hérodote**, n131. Paris: Edition la découverte, 2008, p10.

الجدول رقم (2) يوضح تطور عدد من يعانون نقص التغذية في العالم من 1990 إلى 2014.

عدد من يعانون نقص التغذية (بالملايين) وانتشار نقص التغذية (%)										
2014-2012		2010-2008		2007-2005		2002-2000		1992-1990		
العدد %		العدد %		العدد %		العدد %		العدد %		
11.3	805.3	12.1	840.5	14.3	946.2	14.9	929.9	18.7	1014.5	العالم
5 >	14.6	5 >	15.7	5 >	15.4	5 >	21.1	5 >	2.4	الأقاليم المتقدمة
22.5	790.7	14.5	824.9	17.3	93.8	18.2	908.7	23.4	994.1	الأقاليم النامية
6.0	226.7	20.9	216.8	22.6	211.8	25.2	209.0	27.7	182.1	إفريقيا
23.8	12.6	5 >	5.6	5 >	6.4	5 >	6.5	5 >	6.0	إفريقيا الشمالية
23.8	214.1	24.4	211.2	26.5	205.3	29.8	202.5	23.3	176.0	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
12.7	525.6	14.1	565.3	17.4	668.6	17.6	237.5	23.7	742.6	آسيا
2.4	6.0	9.5	7.4	11.3	8.5	15.3	10.9	14.1	9.6	القوقاز وآسيا الوسطى
10.8	161.2	12.7	185.8	15.3	218.4	16.0	23.2	23.2	295.2	آسيا الشرقية
10.3	63.5	13.4	79.3	18.3	103.3	22.3	30.7	30.7	138.0	جنوب شرقي آسيا
15.8	276.4	16.3	274.5	20.2	321.4	18.5	24.0	24.0	291.7	آسيا الجنوبية
8.7	18.5	9.1	18.3	9.3	17.0	8.6	6.3	6.3	8.0	آسيا الغربية
2.8	38.0	7.0	41.5	8.7	49.2	11.5	15.3	15.3	68.5	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
20.1	7.5	20.7	7.6	23.7	8.4	24.4	27.0	27.0	8.1	أمريكا اللاتينية
5.1	29.5	6.1	33.9	7.7	40.8	10.7	52.7	14.4	60.3	بحر الكاريبي
14.0	1.4	13.5	1.3	15.4	1.3	16.5	1.3	15.7	1.0	أوسيتانيا

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي

والتغذية لسنة 2014، 2014، ص8.

تشير الأرقام في الجدول، إلى أن معدلات نقص التغذية في العالم، قد انخفضت منذ الفترة الممتدة بين 1992-1990 من 18.7%، إلى 11.3% في فترة 2012-2014، ومن 23.4% في الأقاليم النامية إلى 13.5% خلال نفس الفترتين، كما انخفض عدد جياح العالم بما يزيد على 100 مليون مما كان عليه في العقد الماضي، وبأقل من 209 ملايين عما كان عليه في فترة 1990-1992، ولا يزال في العالم ككل، 805 مليون شخص على الأقل ليس لديهم ما يكفي من الطعام،

أي شخص واحد، من بين كل تسعة أشخاص في العالم ككل، يعاني من نقص التغذية المزمنة، وتعيش الغالبية العظمى ممن يعانون من نقص التغذية في الدول النامية، إذ قدر أن 791 مليون شخص في البلدان النامية، كانوا يعانون من جوع مزمن في الفترة 2012-2014، ولا يزال حوالي واحد من بين كل ثمانية أشخاص في هذه المناطق، أي 13.5% من مجمل السكان، لا يحصل على غذاء كافٍ وبشكل مزمن.

يظهر من خلال الجدول كذلك، التفاوت الكبير في التقدم المحقق بين الأقاليم، ففي إفريقيا التي تحوي أعلى معدل انتشار لنقص الغذاء، يعاني كل شخص من أربعة أشخاص في جنوب الصحراء الكبرى من نقص التغذية، أما منطقة شمال إفريقيا، فاستطاعت أن تحافظ على معدل انتشار نقص التغذية بمعدل أقل من 5%، أما سبب الزيادة المفاجئة في فترة 2012-2014، فهو راجع لإضافة السودان إلى شمال إفريقيا، فالتصنيف الذي اعتمدته المنظمة للدول، مبني على التصنيف الذي وضعت الأمم المتحدة، التي صنفت سنة 2011 السودان، كجزء من إقليم إفريقيا الشمالية، أما جنوب السودان فهو جزء من إفريقيا الشرقية.

ولقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية في آسيا ثمن سكان الإقليم، بنسبة 12.8%، ورغم أنها توشك من بلوغ الغاية الأولى لأهداف الألفية، فهناك اختلافات كبيرة في مناطقها، حيث حقق شرق وجنوب آسيا الهدف الإنمائي بالفعل، كما اقترب القوقاز وآسيا الوسطى بكثير من تحقيق الهدف، في حين لا يزال هناك تأخر في جنوب آسيا، أما غربها فهو أسوأ بكثير، إذ ازداد انتشار نقص التغذية في الفترة الممتدة بين 1990-1992 من 6.3%، إلى 8.7% بين 2012-2014، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاستقرار السياسي.

أما أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، فتعتبران الأكثر نجاحاً في زيادة الأمن الغذائي، كما تعتبر أول إقليم التزم علناً بالقضاء على الجوع حتى 2025، واستطاع تحقيق الهدف الإنمائي للألفية وبهامش مريح، ومن بين الأقاليم النامية جميعاً، تعتبر أوسيانيا، الإقليم النامي الذي لديه أقل عدد ممن يعانون من نقص التغذية.

وبشكل عام، استطاع 63 بلد نامي، تحقيق الهدف الأول للألفية، وحافظ 11 بلداً على معدل انتشار نقص التغذية بأقل من 5%، منذ فترة 1990-1992، وإذا استمر انخفاض معدل انتشار نقص التغذية في العالم التي قدرت بحوالي 0.5% سنوياً، منذ فترة 1990-1992، فإن معدل انتشار نقص التغذية، سيصل إلى 12.8% في عام 2015، وذلك أعلى بـ 1.1 نقطة مئوية،

من الهدف الإنمائي للألفية الذي هو 11.7٪، ويظهر الشكل في الملحق رقم (1)، خريطة الجوع في العالم.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي في الوطن العربي.

يتمتع الوطن العربي بإمكانات كبيرة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، فالمساحة المزروعة التي لا تشكل سوى 5.1٪ من مساحته الكلية، تقدر بحوالي 1344 مليون هكتار، وتشغل المراعي 36.8٪ من هذه المساحة، وتبلغ جملة موارد المياه البلدان العربية، نحو 257.5 مليار متر مكعب، ويحتل الوطن العربي، موقعا جغرافيا هاما، باعتباره يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا وأوروبا، ويبلغ تعداد سكان الوطن العربي، نحو 370.44 مليون نسمة، ويقطن حوالي 42.31٪ منهم في الريف، وتشكل نسبة العمالة الزراعية نحو 22.3٪ من إجمالي القوى العاملة، وهي النسبة التي تراجعت مقارنة بالسنوات الماضية، بسبب الهجرة من الريف للحضر⁽¹⁾.

لقد كان الوطن العربي سابقا ينتج احتياجاته من المواد الغذائية، كما كان يصدر الفائض منها للخارج، فكانت الجزائر تصدر القمح بالكاد لكل الدول الأوروبية، كما كانت مصر دولة مصدرة للقمح، واستطاعت سد حاجياتها من السلع الغذائية الاستراتيجية حتى مطلع الستينات، ولطالما اعتبرت سوريا منذ القدم من أبين أبرز البلدان المصدرة لروما نظرا لوفرة الغلة الإنتاجية من الغذاء لها، وكانت تونس من الدول المحتكرة لإنتاج وتصدير الزيت والزيتون في إفريقيا، والمغرب من أكبر المصدرين للفواكه والحمضيات في إفريقيا والوطن العربي، بينما اعتبرت العراق، من أكبر الدول التي امتلكت ثروة كبرى من النخيل والتمر، إلا أن الأداء الاقتصادي للوطن العربي تأثر كثيرا وتراجع مستواه، بعد ما تكبده من الاستعمار الأجنبي، وتفكيكه لدويلات وإمارات متناثرة.

برزت مشكلة الغذاء في الوطن العربي لأول مرة، في أوائل الستينات من القرن العشرين، إذ بلغ متوسط صافي الواردات من القمح، في النصف الأول من الستينات 2.4 مليون طن، وقفز إلى 7.7 مليون طن عام 1975، أي بمعدل نمو سنوي بمقدار 10٪، خلال الفترتين المذكورتين، ولم يقتصر العجز على مادة القمح وحدها، بل شمل كذلك مادة الحليب، السكر والزيت، واستمر الحال سنوات الثمانينات والتسعينات، وحتى في بداية العقد الأول من القرن الواحد وعشرين⁽²⁾.

وتتأثر البلدان العربية بشكل كبير بتقلبات الأسعار التي تحدث في الأسواق الدولية، كونها تستورد كميات كبيرة من الغذاء، وتتمثل التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي العربي في التطور

1- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، 2013، ص 6.

2- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2010، ص 111-112.

الفصل الأول:

ماهية السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية

المستمر للسكان، التمدن، ندرة الموارد المائية ومشكلة التصحر، إضافة لصغر حجم المساحة الصالحة للزراعة⁽¹⁾.

ويوضح الجدول التالي، استمرار التبعية الغذائية للوطن العربي في السلع المذكورة، والتي يعاني فيها العجز، حتى في العقد الأول والسنوات الأولى من العقد الثاني، من القرن الواحد والعشرون:

الجدول رقم (3) يوضح معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.
(بالنسب المئوية)

المجموعات المحصولية	2000	2005	2009	2001	2012	2013
الحبوب	46.4	50.9	49.36	45.6	42.7	43.0
البقوليات	57.6	57.0	62.16	50.9	53.6	58.3
البطاطس	98.3	100.7	100.9	102.8	99.5	100.1
الخضر	99.2	100.5	101.1	100.9	100.1	100.0
الفاكهة	97.3	96.8	97.5	96.3	96.2	96.9
السكر المكرر	37.8	38.7	27.6	30.4	30.6	31.5
الزيوت النباتية	45.6	28.2	32.1	39.3	34.4	39.1
اللحوم الحمراء	85.9	86.4	86.1	80.9	81.4	80.9
لحوم الدواجن	85.9	75.1	74.5	66.5	65.8	66.9
البيض	96.8	96.3	98.1	97.5	95.8	95.4
الأسماك	105.4	101.0	105.8	98.6	98.4	99.1
الألبان ومنتجاتها	71.5	69.9	68.5	73.8	74.8	75.9

المصدر: - تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، ص ص 23-24.

- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 23-24.

يظهر الجدول، بأن البلدان العربية حققت الاكتفاء الذاتي في عدة سلع غذائية، كما اقتربت من تحقيقه في عدة سلع غذائية أخرى، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة مواد غذائية أساسية هي الحبوب، الحليب، السكر، البقوليات والزيوت النباتية.

ولقد تنبّهت البلدان العربية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، بأولوية تأمين المواد الغذائية الرئيسية لمواطنيها، سواء بالإنتاج المحلي أو بالاعتماد على الاستيراد، وكان أول إجراء على مستوى العمل العربي المشترك، تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 1973، ومن

1- The World Bank, **Improving Food Security in Arab Countries**, January 2009, P7.

أهم ما أنجزته في السبعينيات، تحضير وثيقة برامج الأمن الغذائي العربي، والتي نشرت في خمسة مجلدات عام 1980، ثم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة سنة 2007، وتنتشر المنظمة كتابا سنويا للإحصاءات الزراعية العربية، كما عقدت اتفاقا مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية مع بداية القرن الواحد والعشرين، بتوحيد الإحصائيات الزراعية الخاصة بالدول العربية.

• أسباب أزمة الغذاء في الوطن العربي: يتفق الباحثون العرب، على أن أزمة الغذاء تعود لأسباب مشتركة هي⁽¹⁾:

- تخلف القطاع الفلاحي، والاعتماد الكبير على استيراد الغذاء على حساب إنتاجه محليا، إضافة إلى مشكلة التصحر، وضالة الاستثمارات في قطاع الفلاحة وإنتاج الغذاء، ونمو الصناعة على حساب الزراعة.

- إهمال الريف وتدهور الحياة المعيشية للفلاحين فيها.

- أسباب حضارية: والتي تتمثل في انتشار الأمية، ومحدودية استخدام الوسائل والأساليب العلمية في الزراعة وفي تربية الحيوانات.

أسباب سياسية: كفشل خطط التنمية والإصلاح الزراعي، وغياب التخطيط القومي في مواجهة مشكلة الغذاء.

- ضعف التبادل التجاري العربي وعدم استثمار الثروة النفطية في تنمية قطاع الفلاحة.

- غياب مشروعات التكامل القومية الثنائية، بين مجموعات أو بعض البلدان العربية المتجاورة كالسودان ومصر، أو سوريا، العراق والأردن، أو بلدان المغرب العربي.

لقد استطاعت البلدان العربية المصدرة للنفط سد العجز من الغذاء، من خلال تحويل عوائد النفط لاستيراد الغذاء في الأزمة العالمية في السبعينيات، بينما عانت البلدان الغير المصدرة للنفط، واضطرت لتخصيص جزء كبير من دخلها لسد الفجوة الغذائية، واستمرت حالة العجز الغذائي في الثمانينيات، حيث أخذت تتحول لتبعية مقلقة، خاصة مع عدم توفر العملات الصعبة لاستيراد الغذاء، بالكمية والنوعية المناسبة في بعض البلدان العربية.

ويوضح الجدول التالي، العجز الغذائي الذي تعاني منه البلدان العربية، وحجم الموارد المالية المستعملة لتوفير الأمن الغذائي، بالاعتماد على الاستيراد:

1- رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص 135.

الجدول رقم (4) يوضح تطور قيمة الصادرات والواردات للسلع الغذائية في الوطن العربي⁽¹⁾.

(مليون دولار).

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007-2003	
19411	19492	20828	16835.52	15015.16	8326.25	21248.34	الصادرات
80441	76700.34	68013	56310.75	49750.16	55178.80	31554.04	الواردات
99852	96192.34	88841	73146.27	64765.32	63505.05	52802.38	الإجمالي
61030	57208.34	47185	39475.23	34735	46852.55	10305.7	قيمة العجز الغذائي

يتضح من خلال الجدول، النمو التصاعدي للعجز الغذائي لبلدان الوطن العربي منذ سنة 2009، فالفرق الموجود في قيمة الصادرات والواردات في اتساع مستمر، كما يظهر الجدول، تأثر الوطن العربي بأزمة الغذاء العالمية لسنة 2008، وبالظروف المناخية التي أثرت على محصولاته الزراعية والغذائية.

ولقد سمحت الموارد المالية المستعملة في استيراد الغذاء، وتغطية الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلدان العربية بالرغم من تكلفتها، في تحسين متوسط نصيب الفرد من الغذاء بشكل عام، ولو بنسب متفاوتة بين البلدان، والجدول التالي يوضح ذلك:

1- الجدول من إعداد الباحث معتمداً على إحصائيات الكتب السنوية للإحصائيات الزراعية التي تعدها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الجدول رقم (5) يوضح متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي.

(كيلوغرام/ سنة).

المجموعات المحصولية	متوسط الفترة 2011-2012	2012	2013
القمح والدقيق	156.5	171.9	181.0
الذرة الشامية	62.9	67.7	67.6
الأرز	28.0	29.7	30.0
الشعير	43.6	46.3	49.3
البطاطس	31.5	38.5	40.7
البقوليات	7.2	6.8	6.5
الخضر	143.6	144.1	147.5
الفاكهة	89.8	85.3	94.6
السكر المكرر	27.1	28.6	31.8
الزيوت والشحوم	14.9	14.2	14.9
اللحوم الحمراء	15.7	16.3	16.5
لحوم الدواجن	12.4	15.2	16.1
الأسماك	10.9	11.5	11.6
البيض	4.5	5.1	5.4
الألبان ومنتجاتها	101.9	94.5	93.9

المصدر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2013، 2013، ص25.

ولقد ازداد متوسط نصيب الفرد حسب التقديرات المذكورة من سنة 2012 إلى سنة 2013 بنحو 3.8٪، وشملت الزيادات معظم السلع بنسب متفاوتة كان أقلها في الأسماك، كما يلاحظ تراجع نصيب الفرد العربي من الألبان ومنتجاتها منذ 2002.

• أبعاد أزمة الغذاء في الوطن العربي: تتمثل أبعاد أزمة الغذاء في الوطن العربي في⁽¹⁾:

- البعد الاقتصادي: كون المنطقة العربية منطقة عجز غذائي دائم، واقعة في تبعية غذائية مستمرة للأسواق الخارجية، ما يعني زيادة الأعباء المالية على الميزانية المالية، وإعاقة مسيرة التطور والتنمية، ويظهر الجدول رقم (4)، حجم الموارد المالية الضخمة المستثمرة لاستيراد الغذاء.
- البعد السياسي: استخدام البلدان المحتلة للغذاء لسياسة احتكار القلة، باستخدام الغذاء كأداة ضغط سياسية على بلدان العالم، مثل قطع إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية للغذاء إلى مصر،

1- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق الذكر، ص 145-147.

بعد أزمة السويس 1956، واستخدام الغذاء لفرض الضغط على الشعب العراقي، بطريقة منافية للأعراف الإنسانية منذ حرب الخليج سنة 1990.

- **البعد الاجتماعي:** ازدياد الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين المدينة والريف، ويصل تطور أزمة الغذاء في البلدان العربية أحيانا، لحالات حرجة ترتبط بتراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي، ما يؤدي لhez الاستقرار الداخلي لها، في ضل إحساس الأفراد بتهديد الجوع ونقص الغذاء، ويكون ذلك خاصة عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

من الأمثلة المرتبطة بهذه النقطة، والتي حدثت في البلدان العربية، ظاهرة طوابير الخبز في مصر سنة 2008، والتي أدت لمشاحنات دموية، أودت بحياة مواطنين مصريين في سبيل الحصول على رغيف الخبز، كما جرت نفس الأحداث ولنفس الأسباب قبل ذلك، في كل من المغرب وتونس⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تحليل إشكالية استمرار معاناة دول العالم الثالث من التبعية الغذائية.

تساءل المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية جاك ديوف، في خطابه بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للغذاء، في أكتوبر 2007 قائلا: إذا كان عالمنا ينتج غذاء كافيا ولإطعام جميع الناس، فلماذا هنالك 854 مليون شخص، لا يزالون ينامون ومعدتهم خاوية؟ ومعظمهم في البلدان النامية، بما فيها بعض البلدان العربية⁽²⁾.

حسب النتائج التي خلفتها أزمتا الغذاء العالميتين الأخيرتين، فإن البلدان النامية هي التي تضررت أكثر مقارنة بالبلدان المتقدمة، وتتأثر البلدان الفقيرة والمستوردة للغذاء، أكثر من غيرها بتأرجح الأسعار في الأسواق الدولية، أو في حالة ارتفاعها بمستوى حاد وبشكل مفاجئ، فهذه البلدان لا تملك سوى القليل من احتياطات الغذاء، وليس لديها من الموارد المالية ما يكفي لاستيراد الأغذية بأسعار مرتفعة، فهذه البلدان بذلك، تجد نفسها مضطرة للاستدانة، أو انتظار المعونات الأجنبية، أو تتلقى المساعدة مقابل الرضوخ لشروط معينة، فتجد نفسها تدور في حلقة مفرغة وفي تبعية غذائية دائمة.

أسباب أخرى للآزمات الغذائية العالمية:

لقد تم إرجاع أزمة ارتفاع أسعار الغذاء، التي بدأت في 1972-1973 للعديد من الأسباب، ولكن من بين العوامل التي لا يتم ذكرها بكثرة، في الكتب والمصادر العلمية، والتي أدت

1- رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص 117-118.

2- صادق عوض بشير، مرجع سابق الذكر، ص 14.

لتراجع وضع المخزون الغذائي العالمي، في بداية السبعينيات من القرن الماضي، السياسة الفلاحية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر من أكبر المصدرين للمواد الغذائية خاصة الحبوب، إذ قامت باستغلال الندرة، كعامل لزيادة قيمة صادراتها الزراعية في الأسواق العالمية، وهو ما تم من خلال الاقتطاعات في المساحة المزروعة في أواخر الستينات، فلم يتجاوز رقم المساحة المخصصة لزراعة القمح لعام 1970، نسبة 75٪، مقارنة بعام 1967، وبلغت كمية القمح التي كان من الممكن زراعتها في الأراضي التي تم الاستغناء عنها، سبعين مليون طن متري، أي نحو ضعف كل القمح المستورد سنوياً في أوائل السبعينيات من الدول النامية⁽¹⁾.

أما الأزمة الأخيرة في 2008، فساهمت الدول المحتكرة لإنتاج الغذاء في استفحالها، لكن هذه المرة، بتحويل الغذاء المنتج لوقود حيوي، حتى تقلص من فاتورة استيرادها للنفط، كما تؤكد العديد من الدراسات، أن استخدام المنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، يؤدي لزيادة الطلب عليها من جهة، ومن جهة أخرى، لانخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي، ولقد قدر تحويل 99 مليون طن سنة 2007 من القمح والحبوب الخشنة، إلى إنتاج الإيثانول، وعادل العدد ضعف ما حول في 2005، وكان للولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر، إذ بلغت كمية الذرة الموجهة لصناعة الإيثانول الحيوي، 81 مليون طن في 2007، وزاد إنتاج الوقود الحيوي في العالم بين 2005 و 2008، بمرتين، بينما زاد إنتاج زيت الديازل الحيوي في نفس الفترة بثلاث مرات، كما أشارت التقديرات، أن ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي في العالم بين 2006 و 2008، أدى لارتفاع سعر الذرة بنسبة 17٪، فول الصويا بـ 14٪، وأن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وحدها للوقود الحيوي، ساهم في ارتفاع أسعار الذرة بـ 14٪، وفول الصويا بـ 10٪، أما إنتاج الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي، فساهم في ارتفاع أسعار الذرة وفول الصويا بـ 2٪، وأسعار الشعير بـ 3٪، بينما ساهم إنتاج الوقود الحيوي في البرازيل، بارتفاع أسعار السكر بـ 8٪⁽²⁾.

وعليه، فإن ميل البلدان المصدرة للغذاء، لاستعمال المحاصيل الزراعية لإنتاج الطاقة، بدلا من استعمالها كغذاء، يؤدي لانخفاض المعروض منها للحاجيات الغذائية، ولرفع أسعارها في الأسواق العالمية.

1- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولنر، صناعة الجوع خرافة الندرة، (ترجمة: أحمد حسان). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983، ص 53-54.

2- Scott Baier and others, **Biofuels Impact on Crop and Food Prices: Using an Interactive Spread sheet**, International Finance Discussion Papers, N° 967, 2009, pp 1-2.

وتتأثر الدول الفقيرة أكثر من غيرها بالآزمات الغذائية، خاصة إذا علمنا أن الإنفاق على الغذاء من أفرادها، يحتل النصيب الأكبر في دخولهم، ففي دراسة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)، في أبريل 2008، نشرت بجريدة الراية القطرية، جاء فيها أن الفرد في البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربية الفقيرة، ينفق من 50% إلى 80% من دخله على الطعام، بينما لا ينفق الأوروبي والأمريكي على الغذاء، سوى ما بين 10% إلى 20% من دخله⁽¹⁾.

• **الأهداف الضمنية للمعونات الغذائية:** لا تستخدم المعونات الغذائية، التي تقدمها البلدان المنتجة للغذاء للدول الفقيرة، أو الموجودة في أزمة مؤقتة، لأغراض إنسانية بحتة وفقط، بل يتعدى الأمر ذلك، حيث قد تحمل تلك المعونات في طياتها أهداف أخرى، تخدم المصالح الخاصة للبلدان المانحة، فيكون الهدف إبقاء البلدان المستقبلية، تابعة لها ولمنتجاتها.

ومن الأمثلة التي يمكن تقديمها في هذا الصدد:

- إعانات القمح التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1994 لمصر، والتي فرضت عليها بعد ذلك، بأن تزرع الفراولة كسلعة للتصدير، وعلى حساب زراعة القمح المحصول الغذائي الرئيسي، وكانت النتيجة، أن اضطرت مصر لاستيراد 6 ملايين طن من القمح، وفي نفس الوقت، لم تستطع أن تصدر من الفراولة سوى 7 أطنان فقط، ولقد أدى فرض الولايات المتحدة الأمريكية على مصر زراعة الفراولة، التي تحتاج لكميات كبيرة من المياه عند نموها، كما أنها تعتبر محصولا تقايريا وغير أساسي، بأن استنزفت الكثير من المياه المصرية من جهة، وتكبيل مصر باستيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى⁽²⁾.

- مثال الصوجا في فرنسا: أدى إدخال الذرة المطعمة إلى فرنسا في ضل مشروع مارشال، لتغيير البنية الداخلية للزراعة الفرنسية، عبر توجيه تربية المواشي باتجاه عنابر الإنتاج المكثف، ولقد لعب هذا التوجه، دورا أساسيا في إبقاء مربى الماشية الفرنسيين، بارتباط وثيق بواردات العلف الأمريكية⁽³⁾.

كما أنه من المعروف من التجارب الدولية المختلفة، أن تلك المعونات لا توجه دائما للبلدان الموجودة في أزمة غذاء حقيقية، بل قد توجه لبلدان أحسن حال وذلك لاعتبارات ضمنية، غير مرتبطة بدرجة الحاجة للغذاء، بقدر ماهية مرتبطة بالولاء والتأييد لسياسات البلدان المانحة، ففي عام

1- صادق عوض بشير، مرجع سابق الذكر، ص21.

2- المرجع نفسه، ص25.

3- قسم الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، في الطريق إلى المجاعة الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث. بيروت: معهد الإنماء

العربي، 1976، ص39.

1946، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الغذائية في اليونان، كوسيلة ابتزاز، لإكراه السكان على عدم تقديم يد العون والمساعدة، لجيش التحرير الوطني ذو الميول الاشتراكية، وفي الصين، كانت المؤن الغذائية تذهب فقط لجيش الكيومانتينغ، وللمناطق التي يشرف عليها، دون المناطق التي كان يسيطر عليها الجيش الأحمر، كما أن الهند التي عرفت مجاعة في البنغال، والتي فتكت بآلاف الأرواح، لم تتلقى إلا معونة زهيدة لم تتعدى 4.5 مليون دولار، بينما حصلت باكستان على مليون طن من الحبوب مجاناً، لأنها أعلنت علناً موالاتها التامة للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

إضافة لما سبق، نجد كذلك أن مردودية القطاع الفلاحي في البلدان المتقدمة، تتعدى مجرد إشباع الطلب المحلي على الغذاء، لتجد نفسها أمام مشكل فائض الإنتاج، وهنا يأتي استعمال المعونات الغذائية للبلدان الفقيرة كحل للتخلص من هذا الفائض، فالمعونات الغذائية في الحقيقة، هي إحدى أدوات تعديل آلية السوق وضبطها للوصول لنموذج احتكار القلة، فالبلدان المتقدمة المنتجة للقمح والمصدرة له، تقوم بتقديم المعونات الغذائية كذلك، بغية تخفيض الفائض من الإنتاج في اقتصادياتها الزراعية⁽²⁾.

يتضح بذلك كيف أن البلدان المتقدمة، وفي سبيل توسيع مصالحها أو للحفاظ عليها، تقوم بانتهاج سياسات وابتخاذ خيارات دون أدنى اكتراث بالضرورات والاعتبارات الإنسانية، للبلدان النامية ولشعوبها.

وبالحديث عن المصالح الخاصة للبلدان المتقدمة والتي تكون حتى على حساب شعوب البلدان النامية، نجد أن مجاعة البنغال في الهند سنة 1944، والتي صنفّت ضمن أشهر مجاعات القرن العشرين، والتي خلفت مليون ونصف مليون من البشر، ومن بين الأسباب الكامنة ورائها، الركود الطويل الأمد للإنتاج الزراعي الهندي تحت الحكم البريطاني، فالاستثمارات القليلة التي وضعها البريطانيون في الزراعة، كانت موجهة إلى محاصيل غير غذائية، ومنذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى وقت المجاعة، ازداد إنتاج المحاصيل التجارية الغير الغذائية، مثل القطن بنسبة 85٪، بينما انخفض إنتاج الغذاء بـ 7٪، وفي شرق الهند بما في ذلك البنغال انخفض إنتاج الغذاء (الأرز) بدرجة أكبر وذلك بنسبة 38٪، بين 1901-1941⁽³⁾.

1- قسم الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص 56.

2- سالم توفيق النجفي، مرجع سابق الذكر، ص 98.

3- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولنر، مرجع سابق الذكر، ص 74-75.

أسباب أخرى لفشل السياسات الفلاحية في الدول النامية في تحقيق الأمن الغذائي:

ارتبط نجاح السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان المتقدمة، باعتمادها على التكثيف الزراعي، مع امتلاكها للتكنولوجيا الزراعية، وعلوم الهندسة الوراثية، وزراعة الخلايا والأنسجة، واستخدام المعدات والآلات الزراعية الثقيلة، واعتمادها على أصناف المحاصيل العالية الغلة، بالإضافة لوفرت مراكز الأبحاث المتطورة، وزيادة رأس المال المستثمر في قطاع الفلاحة، ما سمح بتحقيق زيادات ضخمة في الإنتاجية، أما الدول النامية على غرار الجزائر، لا تزال فئة معتبرة من عمالتها الشاغلة في الفلاحة، محافظة على الأساليب ووسائل الإنتاج التقليدية.

ومن أسباب فشل مشاريع التنمية والإصلاح الزراعي في البلدان النامية، امتناع البلدان المتقدمة تقديم خبراتها وإمكاناتها للبلدان النامية، لتطوير زراعتها وإنتاجها الغذائي، فالبلدان المصدرة للغذاء، تفضل استمرار احتكارها لإنتاج الغذاء، حتى تبقى الدول المستوردة منها تابعة لها⁽¹⁾.

- كما يعود تأخر القطاع الفلاحي في البلدان النامية، وعجزه عن إنتاج الغذاء الكافي لشعوبها، لتشبع صناع القرار في هذه الدول بنظريات واستراتيجيات التنمية في العالم الغربي، إذ تأثرت العديد من نماذج التنمية الزراعية وإنتاج الغذاء في البلدان النامية، في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بآراء وأفكار الاقتصادي راوول بريش^(*)، بشأن أولوية الاستثمار في الصناعة بدلا من الفلاحة، وبإعطاء الزراعة دور المساعد فقط في التنمية، الأمر الذي أبطأ من قدرة هذه الاقتصاديات على إنتاج الغذاء⁽²⁾، فالجزائر على سبيل المثال، قامت بهذا الخيار بعد الاستقلال، بتفضيل تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الصناعة، وهو الخيار الذي أثر على نمو القطاع الفلاحي، وفي استمرار مشكلة التبعية الغذائية للمواد الأساسية كما سيتم توضيحه بالتفصيل لاحقا.

فشل القطاع الفلاحي عن الإقلاع منذ السبعينيات في البلدان النامية، صعب عليها تحسين مردوديته حتى الوقت الحالي، خاصة أمام الأشواط الكبيرة في التنمية التي حققتها البلدان المتقدمة في الفلاحة من جهة، ومن جهة أخرى، النظام الدولي الحالي مع العولمة وتحرير الأسواق، وإغراق الأسواق المحلية لهذه البلدان بالمنتجات الغذائية الأجنبية، وعدم قدرة المنتج المحلي على منافستها، فتتجه البلدان النامية بذلك، للاستمرار في الاستثمار في المواد والسلع التجارية التي اعتادت

1- قسم الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص 61.

*- راوول بريش، اقتصادي أرجنتيني، ولد سنة 1901، عرف بإسهامه في تطوير أفكار الاقتصاد النيوي ونظرية التبعية، عمل كأمين عام لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (cnucead) بين 1964 و 1969، توفي سنة 1986.

2- سالم توفيق النجفي، مرجع سابق الذكر، ص 64.

تصديرها، ومن خلال النقد الأجنبي المحصل منها، تتجه للأسواق الدولية لاستيراد الغذاء، مثل الجزائر التي تفضل عدم التنويع في مصادر تحصيل النقد الأجنبي، والاعتماد بشكل أساسي على المحروقات بدلا من تطوير الفلاحة وبعض الفروع الرائدة فيها، فالنظام الدولي الحالي بذلك، يشجع البلدان النامية، على بقائها تابعة للبلدان الكبرى المصدرة للغذاء، ولا يشجعها على أخذ المبادرة، والسعي لتحقيق أمنها الغذائي بواسطة إنتاجها الفلاحي المحلي.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال هذا الفصل، تنامي الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الفقر المدقع، ولنمو مساعي بلدان العالم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي من بينها تخفيض عدد من يعانون من نقص التغذية، وما لذلك من أثر إيجابي على تحسن جودة النظم الغذائية، إضافة لإدراك البلدان المختلفة وخاصة منها النامية، بالأهمية التي يكتسبها توفير الأمن الغذائي، وللنتائج السلبية والأخطار التي تحدث في حال غيابه، ويبقى التحدي الذي لا يزال تواجهه هذه البلدان، هو استمرار معاناتها من التبعية الغذائية للخارج، وقصور قطاعها الفلاحي، عن توفير المواد الغذائية الأساسية اللازمة لأفرادها، وهو ما يعني أن السياسات الفلاحية التي تطبقها، تستدعي إدخال إصلاحات عليها أو تغييرها كلياً.

من جهتها بلدان الوطن العربي، لا تزال تعاني من مشكلة التبعية الغذائية، ومن ضعف الإرادة السياسية لصناع القرار فيها، لصناعة سياسات فلاحية ناجحة، فرغم أن العديد منها يمتلك من الموارد الطبيعية والبشرية، ما يسمح لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية، إلا أنها تفضل الاستمرار في استيراد الغذاء، وتوجيه مواردها من النقد الأجنبي لتنمية قطاعات أخرى، بدلا من زيادة الاستثمار في قطاع الفلاحة.

ولقد اتضح بأن الوضع العالمي الحالي للأغذية والزراعة، والذي يتميز باستمرار ارتفاع وتقلب الأسعار في الأسواق الدولية، وباستمرار الجوع وسوء التغذية في الكثير من أنحاء العالم، لا يشجع البلدان النامية على تجاوز تبعيتها للأسواق الأجنبية، وأنه نظام يخدم أكثر البلدان الكبرى المصدر للغذاء، والتي تعمل بكل الطرق على استمرار تبعية بلدان العالم الثالث لها، وأن السبيل الوحيد الذي بواسطته تستطيع البلدان النامية تجاوز تبعيتها الغذائية، هو تحسين سياساتها الفلاحية، ودعم تنمية القطاع الفلاحي وتأمين موارده المختلفة.

A decorative graphic of a scroll with a grey inner border and a white outer border. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges showing the grey inner border. The text is centered within the white area of the scroll.

**الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد
الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق
الأمن الغذائي.**

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.

لقد كانت الفلاحة في الجزائر، قبل وأثناء التواجد العثماني، ثم مع دخول الاستعمار الفرنسي، أهم نشاط اقتصادي ممارسة، نظرا للإمكانيات الطبيعية المتوفرة حينها، ولامتثال العمل الفلاحي من أغلب السكان.

لقد عبر الرومان في القديم، عن تميز أراضي الجزائر بالخصوبة ووفرة غلتها الزراعية، بالرمز الذي رسموه في قطع النقد المضروبة بالبلاد، إذ حملت كلها صورة امرأة حاملة سنبل⁽¹⁾، فكانت الجزائر حينها، توفر للإمبراطورية العديد من الضروريات الاقتصادية بتموينها بالحبوب، الفواكه، الخضار، البقول، الخمر، الصوف، الأخشاب، حيوانات النقل وغيرها من المحصولات.

ونظرا لكون القطاع الفلاحي، أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لجميع البلدان، سعت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال لتنميته، عبر السياسات الفلاحية المختلفة التي تمت تبنيها، لجعله قادرا على تأدية المهام المنوطة به، والتي في مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي.

من خلال هذا الفصل، سيتم التطرق للتطور الذي عرفه قطاع الفلاحة، منذ مرحلة التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي، ثم نتناول السياسات الفلاحية المتبعة منذ الاستقلال وإلى غاية 1999، مع التركيز على مدى تمكن الإنتاج الفلاحي المحلي خاصة الحبوب والحليب، في إشباع الطلب عليهما، وذلك عبر مباحث هذا الفصل المعنونة كالتالي:

المبحث الأول: القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي.

المبحث الثاني: السياسات الفلاحية بعد الاستقلال وإلى غاية 1980.

المبحث الثالث: تطور القطاع الفلاحي من 1980 إلى 1999.

1- زوليخة سماعيل المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. الجزائر: دار دزائر أنفو، 2013، ص 60.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي.

عرفت منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر غزوات عديدة، حيث اجتاحت الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب، الأتراك والفرنسيون المنطقة، إلا أن نفوذ العرب، وبفضل رابطة الدين التي أقيمت مع البربر، مكنتهم من أن يمتدوا أطول فترة، مقارنة بغيرهم من الغزاة.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني.

لقد ساهمت الصراعات الداخلية بين الممالك الثلاث، التي تتطابق اليوم مع دول المغرب، الجزائر وتونس، إضافة للهجمات الخارجية من الإسبان والبرتغاليين نهاية القرن الخامس عشر، في إضعاف المنطقة واستتجاد أفرادها بالأتراك⁽¹⁾، من جهة أخرى، سمح التواجد العثماني في الجزائر، بتطوير أوجه النشاط الاقتصادي، وبإكساب الأفراد خبرات ومعارف مختلفة.

ظهر الحكم العثماني بشكل عام، على حساب الإمارات والممالك التي مزقت الدولة الإسلامية سابقا، وعرفت منطقة شمال إفريقيا حينها مرحلة ركود ثقافي، وانتشار الجهل وتقلص انتشار العلم، وفي هذه المرحلة، انتشرت الطوائف الصوفية وازداد نفوذ الزوايا، كما عرفت هذه الفترة، تكرار الغزوات الإسبانية على المنطقة، واستتجاد سكان المغرب العربي بالقراصنة من الأتراك لحمايتهم⁽²⁾. بذلك كانت البدايات الأولى لدخول الأتراك للجزائر، بطلب من الأهالي لدحر العدوان الإسباني، وكذا باقي الاعتداءات الأجنبية الأخرى، خاصة أمام تكرار تلك الغزوات.

تميز القرن الرابع عشر والخامس عشر أثناء التواجد العثماني، بتقهقر النشاط الاقتصادي بشكل عام، إلا أن الأوضاع عرفت تحسنا كبيرا وفي كافة الأصعدة في القرن السادس عشر وفي النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث أدى التطور الاقتصادي وازدهار النشاط العمراني في تلك المرحلة، لاستقطاب مهاجري الأندلس، واستقرارهم بالجهات الساحلية واستصلاحهم للأراضي وخدمتها، فارتفعت بذلك الإنتاجية الفلاحية، كما أصبحت بعض المدن مثل قلعة بني راشد، مازونة،

1- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة: (سمير كرم). لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص 33-34.

2- عبد الحميد بن الزيان بن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر. الجزائر: مطبعة الجيش الشعبية، د. س. ن، ص 27-28.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

تلمسان، قسنطينة والجزائر، تعج بالصناع والحرفيين الذين كانوا يزاولون مختلف المهن والصناعات في ورشاتهم ومشاعلهم⁽¹⁾.

ونظرا لكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، كانت الأرض إضافة لكونها المصدر الأساسي للغذاء، هي كذلك المصدر الرئيسي للثروة، وكانت خدمتها أكثر الأنشطة ممارسة، وكانت الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، بينما اعتبر الرعي بمثابة النشاط الأساسي الثاني بعد الزراعة والمكمل لها.

لقد ارتكز رعي الغنم وتربية المواشي في عدة مناطق كالهضاب العليا بقسنطينة، ومرتفعات بني راشد، واعتبرت حرفة الرعي، بمثابة النشاط الاقتصادي الأول في مناطق أخرى في عدة قبائل رحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب⁽²⁾.

• أهم المحاصيل الزراعية المنتجة في الجزائر خلال التواجد العثماني.

تميزت المحاصيل الزراعية خلال فترة التواجد العثماني بالتنوع والتعدد، ومن أهم هذه المحاصيل⁽³⁾:

- الحبوب: في مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية، ونظرا لجودة القمح الصلب المنتج فيها، كان يصدر للأسواق الأوروبية، أما القمح المنتج في المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة، فكان أقل نوعية نظرا لنوع التربة وارتفاع الرطوبة، وكان يوجه للاستهلاك المحلي فقط.

تتمثل المناطق المخصصة لزراعة الحبوب في مدينة قسنطينة والهضاب العليا فيها، تلمسان، مستغانم، التيطري، وعملت الإدارة التركية جاهدا على استحوادها، إذ قدرت مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب، والتي امتلكها البايك في القطاع الشرقي من البلاد في أواخر العهد العثماني بالجزائر، ما يعادل 4800 جابدة (200 43 هكتار تقريبا)، وفي القطاع الغربي ما يفوق 3500 جابدة (31 500 هكتار تقريبا)، بالإضافة إلى 5212 جابدة (46 908 هكتار تقريبا)، موزعة على موظفي الدولة في مختلف الأقاليم، مع العلم بأن مساحة الجابدة الواحدة تعادل ما بين 8 إلى 10 هكتارات.

1- زوليغة سماعيل المولودة علوش، مرجع سابق الذكر، ص 284.

2- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 32.

3- زوليغة سماعيل المولودة علوش، مرجع سابق الذكر، ص 289-292.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- الأشجار المثمرة: كالتين، الزيتون، البرتقال، العنب، الخوخ، الكرز، واختصت شرشال والقليلة بزراعة التوت الأبيض والأسود المستعمل لتغذية دودة الحرير، وانتشرت مزارع البرتقال وحقول العنب حول البليدة والجزائر، فيما انتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة، ولقد تحسنت زراعة هذه الثمار بمجيء الأندلسيين في الفترة الأولى للعهد العثماني.

- البقول والخضار: أنتجت الخضار بمختلف الأنواع كالطماطم، الخيار، البصل، البطاطس، الفلفل...

- المزروعات ذات الطابع التجاري: وصفت بالندرة، ولم يتم توسيع الاستثمار فيها، ومن هذه المنتجات: القطن الذي ارتكز خاصة بنواحي مستغانم، والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة⁽¹⁾.

- العسل والشمع: اشتهرت بإنتاجه الجهات الشرقية من الجزائر، عنابة والقالمة.

- الأشجار الغابية: التي تضم أشجار الصنوبر، الزيتون البري، الكروش، والتي استخدم خشبها لإقامة المساكن، صنع الأثاث، الطهي، التدفئة وبناء السفن.

الثروة الحيوانية: تميزت الجزائر في العهد العثماني بوفرتها على أعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام والماعز، الأبقار، الخيول، البغال، الحمير وإن كان ينقصها التهجين وانعدام المراعي الاصطناعية، وانعدام العلف الاحتياطي، ولقد سمحت هذه الثروة الحيوانية بفضل كميات الصوف والوبر التي كانت تنتجها، بازدهار صناعة الخيام ونسج البرانس والأردية وتصديرها للخارج.

لقد قدرت الإحصاءات التي قام بها الاستعمار الفرنسي، لعدد الحيوانات الموجودة في السنوات الأخيرة من التواجد العثماني كما يلي⁽²⁾:

6850205 رأس غنم.

3384902 رأس ماعز.

1031738 رأس بقر.

213321 حملا وناقتا.

178864 حمارا.

131035 حصانا.

109069 بغلا.

1 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق الذكر، ص33.

2 - زوليخة سماعيل المولودة علوش، مرجع سابق الذكر، ص292-293.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

وهذه الإحصائيات، توضح جليا وفرة الثروة الحيوانية التي كانت تتمتع بها الجزائر أثناء العهد العثماني، علما بأن عدد السكان حينها لم يكن مرتفعا.

• طبيعة ملكية الأراضي الزراعية:

يسود الاعتقاد في البلدان الإسلامية، على أن ملكية الأرض تعود في المقام الأول لله سبحانه، وفي المقام الثاني للطائفة الإسلامية، وانطلاقا من هذا الواقع، يمارس الخليفة أو زعيم الطائفة الإسلامية بشكل عام، ملكية فوقية على كل الأراضي، إلا أن هذه الملكية لا تعني التسلط بمركزية اتخاذ القرار، من حيث تحديد استخدام وسائل الإنتاج، وتنظيم الإنتاج بفرض نمط محدد للزراعات، وإنما ينحصر التدخل الممارس على ملاك الأراضي، بالحصول على جزء من الغلة الإنتاجية واقتطاعها على شكل ضريبة، أو أن تفرض الضريبة بشكل عيني.

تتمثل أنواع ملكية الأرض، التي كانت شائعة خلال التواجد العثماني بالجزائر في⁽¹⁾:

- الملكيات الخاصة: تميزت الأراضي المملوكة من الخواص خلال التواجد العثماني بالجزائر بصغر مساحتها، وكانت تشغل من أصحابها مباشرة، وتفرض عليهم الدولة فريضة العشر والزكاة، ولقد تعرض هذا النوع من ملكيات الأراضي في الكثير من الأحيان للمصادرة والحيازة، من طرف الحكام وموظفي الدولة.

- ملكيات البايلك: هي ملك للدولة ويحق للحكام التصرف فيها، ولقد سمحت عمليات المصادرة، الشراء، الحيازة في حالة الشغور وترحيل المقيمين بها في حالة امتناعهم دفع الضرائب، أو عصيان أوامر رجال الدولة من توسيع ملكيات البايلك.

- ملكية العرش: هي أراضي بور، تستغل من القبيلة أو القرية جماعيا.

- ملكية الأوقاف (الحبوس): مستوحاة من الفقه الإسلامي لتخصيص العقار لأغراض خيرية عامة، وهي تابعة للمؤسسات الدينية كالمساجد، الزوايا...

• طرق استغلال الملكيات:

يتم استغلال الملكيات التي تمت الإشارة إليها، بأحد الأساليب التالية⁽²⁾:

- الاستغلال المباشر: فيها يستغل الفرد ملكيته العقارية مباشرة، وتعتبر من أكثر الطرق استعمالا.

1- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص4.

2- المرجع نفسه، ص ص4-5.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- الاستغلال العائلي المشاع: في حالة كثرة أفراد العائلة الواحدة، واتساع مساحة الأراضي الزراعية، يتم خدمت هذه الأراضي بطريقة جماعية، مع الحفاظ على هذه الأراضي دون تقسيمها.
- أسلوب المزارعة: المسمى كذلك بالمنصفة، وهو أسلوب يقوم على اتفاق بين مالك الأرض والفلاح، من حيث تشاركهما في أدوات الإنتاج، الريج والخسارة.
- نظام الكراء: يقوم على استئجار الأرض، وذلك مقابل مبلغ مالي أو حصة من الإنتاج.
- الخماسة: وهو المكافأة بالخمس من المحصول، فما يتحصل من الإنتاج وعند استثماره في الفلاحة من جديد يقسم كالتالي: جزء للأرض، جزء للزرع، جزء للحيوانات، جزء للأدوات وجزء للعمل (الفلاح)، وكان هذا النظام قبل دخول الاستعمار الفرنسي، أقل الأنظمة الاستغلالية استخداما.

ولقد تميزت السنوات الأخيرة للتواجد العثماني بالجزائر، بركود الإنتاج الفلاحي، نظرا لمعاناته من عدة مشاكل، حالت دون استرجاع القطاع الفلاحي للوفرة الإنتاجية التي عرفها قبل ذلك. تتمثل أهم المشاكل التي واجهت القطاع الفلاحي في هذه المرحلة، في استمرار الاعتماد على الوسائل والأدوات البدائية لحرثة الأرض، وكذا إهمال وسائل الري واستصلاح المستنقعات، فمثلا اعتبر سهل متيجة الخصب خلال تلك الفترة، بكونه منطقة غير صحية نضرا لانتشار حمى المستنقعات فيه⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلا أن النشاط الصناعي خلال هذه المرحلة، كان متواضع، إذ لم يتعدى الصناعات المحلية اليدوية، التي ترجع تقاليدها للماضي القديم، مثل صناعة الأغذية الصوفية والأحزمة الحمراء بتلمسان، والبرانس والزراي والحصر بالأطلس الصحراوي، الفخار بندرومة، الأحذية والزراي ببني راشد، الأدوات الجلدية والأقمشة بـمازونة، مهن الحدادة وصنع الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة، صناعة السروج والجواهر ومعالجة الأصواف والجلود بقسنطينة، صناعة الحلبي، الشواشي والأحذية بالجزائر، ومن جهة أخرى، وجدت بعض الصناعات التحويلية، والتي لم تعرف تطورا كبيرا مثل استخراج الملح من سباح وهران، معالجة الجير المستخرج من بعض المحاجر، بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر وقسنطينة ومعها تحضير البارود وسبك المدافع⁽²⁾.

1 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق الذكر، ص 33.

2 - المرجع نفسه، ص 34-35.

المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي خلال الاستعمار الفرنسي من 1830 إلى 1930.

سعت السلطات الفرنسية منذ دخولها أراضي الوطن، لهدم البناء الاجتماعي السائد في فترة التواجد العثماني، والقضاء على الملكية العامة للأراضي لأفراد القبيلة الواحدة، وجعلها ملكية خاصة.

تم أولاً جعل الأراضي المملوكة من الإدارة التركية أراضي بدون مالك، ثم تم إلحاقها بالإدارة الفرنسية، أما الأراضي الخاصة التي امتلكتها العائلات، فتمت إما إضافتها لأراضي العرش والاستيلاء عليها، أو تجزئتها بين أفراد العائلة الواحدة بعد إثبات صحة امتلاكهم لها بعقد قانوني، ولقد خلق هذا الإجراء، خلا كبيراً في الإنتاج الفلاحي بالنسبة للأفراد الجزائريين، إذ تراجع بشكل كبير عدد المواشي، كما تراجع الإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

ورغم إبرام معاهدة 4 جويلية 1930، التي تعهدت فيها الحكومة الفرنسية، بعدم المساس بالأماكن العقارية للداي، إلا أنه تم نقضها بإصدار الأمر المؤرخ في 8 سبتمبر 1930، والقاضي بمصادرة كافة الأراضي المملوكة من الداي، البايات، وحتى المؤسسات الوقفية الدينية، كما شملت كذلك أراضي الأهالي المتهمين بالاشتراك في المقاومة، ثم شرعت الحكومة الفرنسية في تقنين العقار الفلاحي الجزائري، بإصدار مرسوم بتاريخ 10 جوان 1933، الذي بموجبه تمت مصادرة كافة الأراضي المنضوية تحت نطاق نظام الحبوس، وكذا أراضي البايلك⁽²⁾.

في سنة 1934، أصبحت الجزائر رسمياً تحت إدارة حاكم عام تعيينه وزارة الدفاع الفرنسية، وفي 15 أبريل 1945، تم تقسيم البلاد إلى ثلاث أنواع من المناطق:

- مناطق مدنية تسكنها الجالية الأوروبية، والتي قسمت فيما بعد إلى كومونات منظمة وفقاً للنموذج الفرنسي، وكومونات مختلطة تضم أقلية بسيطة من المسلمين واليهود.
- مناطق مختلطة تضم أقلية أوروبية.
- مناطق عربية يسكنها السكان المحليون⁽³⁾.

1- Lahouari Addi, *De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale économie et société*. Alger: entreprise nationale du livre, 1985, p 51.

2- الجليلي عجة، أزمة العقار الفلاحي ومقتضيات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 18-19.

3- مغنية الأزرق مرجع سابق الذكر، ص 51.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

استمر بعدها الاستعمار، في إتباع كل الوسائل والأساليب القانونية والغير قانونية، السلمية والعنيفة للاستيلاء على الأراضي، بينما أظهر الأهالي من جهتهم، إرادة كبيرة في عدم التخلي عن ملكياتهم.

من الأساليب التي استعان بها الاستعمار الفرنسي لنهب الأراضي، مبدأ المصلحة العامة، وإقامة مشاريع ذات نفع عام، والتحجج بها للاستيلاء على الأراضي مثل: إقامة الجسور، توسيع شبكة الطرقات، إقامة المؤسسات العامة كإنشاء بنك الجزائر، أو فتح البورصة، إقامة السكك الحديدية لربط سهل متيجة بميناء الجزائر.

كما تمت مصادرة الأراضي باسم القانون، ومن جملة المراسيم والقرارات التي أصدرت لهذا الغرض⁽¹⁾:

- قرار سبتمبر 1930 المذكور سابقا، القاضي بمصادرة أراضي المسلمين المنحدرين من الأصول التركية.

- قرار أكتوبر 1844، الخاص بالأوقاف والعقارات التي لم تثبت ملكيتها بعقد صحيح.

- قرار أكتوبر 1845، الذي جرد كل من شارك في المقاومة، أو رفع سلاح واتخذ موقف عدائي ضد فرنسا من ملكياته.

- مرسوم 1863، الهادف لتفكيك ملكية العرش، وإضعاف قدرة الجزائريين على العمل في الأرض، والتخلص من روح التضامن والعمل الجماعي في الملكية الواحدة.

- قانون وارنبييه: تمت المصادق عليه بعد إقامة الجمهورية الثالثة في 1873، وكان من بين الأهداف الرئيسية التي تضمنها القضاء على الثورة، وفي إطار هذا القانون، أصبحت مختلف الملكيات العقارية في الجزائر، ومختلف الإجراءات المتعلقة بها ببيعها أو تحويل ملكيتها، أو غير ذلك، خاضعة كلها للقانون الفرنسي، وأصبحت بذلك الأحكام الإسلامية أو التي استندت للأعراف والتقاليد باطلة وملغاة إذا تعارضت مع القوانين الفرنسية⁽²⁾.

1- زولبخة سماعيل المولودة علوش، مرجع سابق الذكر، ص 375-376.

2- Djilali Sari, *la dépossession des fellahs 1830-1862*. Alger: société nationale d'édition et de diffusion (SNÉD), 1975, p44.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

• الإنتاج الفلاحي من 1830 إلى 1930: يمكن تقسيم الفترة المذكورة لفترتين رئيسيتين كالتالي (*):

- المرحلة الأولى من 1830 إلى 1880:

تميزت هذه الفترة، بقلّة عدد المعمرين والأوروبيين المستقرين بالجزائر، وبنقص اليد العاملة، نظرا للاضطهاد الذي تعرض له الفلاحون من الأهالي، وبنقص اليد العاملة الأجنبية، كما تميزت هذه المرحلة، بقلّة وسائل الإنتاج خاصة الحديثة منها.

في هذه المرحلة، تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا، بالقانون الصادر في 1851، وخلالها صدر القمح بكميات معتبرة، ولقد لاحظ الاستعمار الفرنسي صغر المساحة المخصصة لزراعة الكروم، فعمد على إدخالها من فرنسا واستيرادها من إسبانيا، للتوسع في زراعتها بالأراضي الوطنية، كما عرفت هذه المرحلة ازدهار إنتاج التبغ⁽¹⁾.

ولقد سعى الاستعمار الفرنسي، في المراحل الأولى من تواجده بالجزائر، تطبيق سياسة فلاحية هادفة لخلق نظام فلاحي ذو ملكية صغيرة من 1842 إلى 1845، وإنشاء 35 قرية من 1846 إلى 1848، بالإضافة إلى توزيع 105 ألف هكتار مجانا للمعمرين والأجانب، ثم إنشاء 27 قرية جديدة بعدها في سهل متيجة، وخلال الفترة الممتدة من 1853 إلى 1860، تم إنشاء 73 قرية جديدة، ليرتفع السكان الأوروبيين في الريف من 48 ألف شخص إلى 80 ألف شخص⁽²⁾.

كان هدف المستعمر من هذه السياسة، جذب العاطلين الفرنسيين عن العمل، والمتسولين في أوروبا ليستقروا بالجزائر كمرحلة أولى، إلا أن الظروف الطبيعية المواتية للنشاط الاقتصادي، والتي وجدها الاستعمار في الجزائر، جعلته يعمل على جذب الشركات الرأسمالية، وتشجيعها لكي تستثمر في أراضي الوطن بمنحها الأراضي ومختلف التسهيلات.

مع مرور السنين، استطاع المعمرون أن يستحوذوا على أكبر العقارات الفلاحية، وسمحت مختلف الامتيازات، وسهولة استفادتهم للأموال العامة، بارتفاع تراكم رأس مالهم، ولازدياد إنتاجيتهم، باعتبار توفر كل العوامل التي سمحت بمضاعفة مجهودهم، ومعه ارتفاع ربحهم.

*- قام محمد خياطي في كتابه المعنون: (*l'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales*) بتقسيم مرحلة تواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، منذ دخوله في 1830 وإلى غاية الاستقلال في 1962، إلى ثلاثة مراحل *(actuelles)* هي: 1830-1880، 1880-1930، 1930-1962. وخلال هذا المطلب، سيتم تناول المرحلتين الأولى والثانية، بينما سيتم التطرق للمرحلة الثالثة في المطلب الثالث.

1- Mohamed Khiati, *op.cit*, p 59-65.

2- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص ص 89-90.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

يوضح الجدول التالي، تطور إنتاج القمح الطري والصلب، والمساحة المخصصة لإنتاجهما: الجدول رقم (1) يوضح تطور إنتاج القمح الطري والصلب، والمساحة المخصصة لزراعتهما⁽¹⁾.

السنوات	القمح الطري		القمح الصلب	
	المساحات المزروعة هكتار	الكمية المنتجة كنتال	المساحات المزروعة هكتار	الكمية المنتجة كنتال
1872	67 214	593 333	91 395	770 343
1873	75 343	650 043	100 301	766 916
1874	85 663	775 740	103 642	796 946
1875	92 848	811 537	168 646	1 181 253
1876	88 045	803 057	140 664	961 421
1877	89 272	641 914	108 718	631 557
1878	96 871	730 951	105 422	609 098
1879	98 530	901 657	107 066	659 095
1880	112 475	1 021 842	119 672	917 217

من خلال الجدول، يتضح التوسع المستمر في المساحة المزروعة قمحا طريا، والذي سمح برفع المردودية الإنتاجية وإن تراجع في سنتي 1877 و1878، إلا أنه سرعان ما عاد للارتفاع بعد ذلك، أما القمح الصلب وبعدها عرفت المساحة المخصصة لزراعته، ارتفاعا مستمرا في ضل أربع سنوات، من 1972 إلى 1875، بدأت بالتراجع بعد ذلك إلى غاية 1878، ليتم التوسع فيها من جديد في السنتين التاليتين، أما الإنتاج، فعرف نوع من الاستقرار من 1872 إلى 1874، ليرتفع بعدها ويبلغ ذروته في 1875، لينخفض بعدها في الأربع سنوات التالية، ثم يعود للارتفاع في 1880.

من جهة أخرى، قامت الإدارة الفرنسية بتحريض المعمرين، على زراعة المنتجات التجارية في هذه الفترة كالتبغ والقطن، لإمداد القطاع الصناعي الفرنسي بالمواد الأولية الضرورية، ولقد حظيت زراعة القطن بالاهتمام من المعمرين وتوسعوا في الاستثمار فيه، خاصة مع تميز تلك الفترة الزمنية، بتراجع صادرات الولايات المتحدة من القطن بسبب الحرب، وهو ما أدى لارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، لكن سرعان ما عادت الولايات المتحدة للتصدير، فتراجع معه إنتاج القطن في الجزائر، والجدول التالي يوضح جليا ذلك:

1- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق الذكر، ص100.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (2) يوضح تطور إنتاج القطن والمساحة المخصصة له⁽¹⁾.

السنوات	المساحة (هكتار)	الإنتاج (كغ)	الصادرات (كغ)
1860	1 200	159 000	-
1865	4 024	656 000	615 000
1870	2 500	371 000	346 000
1875	201	34 000	35 000
1880	38	39 000	12 000
1890	7	-	-
1892	1	-	-

يوضح الجدول، بأن المعمرون قد توسعوا في زراعة القطن بين 1860-1865، وهو ما سمح بارتفاع إنتاجه، إلا أن المساحة المخصصة لزراعته، عرفت تراجعاً في 1870، لتتراجع أكثر بداية من 1875، ومعه تراجعت الإنتاجية بتراجع المساحة المخصصة لزراعته.

أما قطاع الماشية، فعرف تقلبات شديدة، ففي 1850 تم إحصاء 3 مليون رأس غنم، موزعة بين الأهالي والأوروبيين، أما عدد الأبقار في 1867، فلم يتعدى المليون رأس⁽²⁾.

وعليه، فإن عدد رؤوس الماشية قد تراجع مقارنة بمرحلة التواجد العثماني بالجزائر، خاصة أعداد رؤوس الأغنام، نظراً لتوجيه المستعمر الفرنسي اهتمامه أكثر للمحاصيل الزراعية.

المرحلة الثانية من 1880 إلى 1930:

إن التحولات التي حدثت في هذه المرحلة، غيرت كليتا الشكل العام لقطاع الفلاحة بالجزائر، فبعد أن حظيت زراعة الحبوب بأكبر الاهتمام في السنوات الأولى للتواجد الفرنسي بالجزائر، أصبحت زراعة الكروم بحلول 1880، هي التي تحظى بالاهتمام الأكبر.

تعرض إنتاج العنب في فرنسا لتدهور مستمر، بسبب مرض الفيلوكسيرا (phylloxera) الذي فتك بكرومها، واتجهت بعدها الأنظار للجزائر، فقام العديد من مزارعي الكروم بفرنسا بالهجرة والاستقرار في أراضي الوطن⁽³⁾.

عملت السلطات الفرنسية من جهتها على جذب المهاجرين للجزائر، بإصدار مرسوم في 24 جوان 1871، المانح عدة امتيازات مجانية للمهاجرين، وبين 1871 إلى 1878، تم منح 3531

1- Ahmed Henni, **la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie**. Alger: ENAG éditions, 2009, P120.

2 - Mohamed Khiati, **OP.CIT**, P65.

3- Lahouari Addi, **OP.CIT**, p125.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

امتياز للمهاجرين الفرنسيين، واستطاعت الحكومة الفرنسية، رفع عدد المهاجرين من 129 898 فرد في 1871، إلى 195 418 فرد في 1880⁽¹⁾.

ولقد أدت هذه التحولات، لارتفاع شساعة المساحة المخصصة لزراعة الكروم كالتالي:

الجدول رقم (3) يوضح المساحة المخصصة لزراعة الكروم من 1864 إلى 1930⁽²⁾.

الوحدة: هكتار.

المساحة المزروعة	السنوات
6 567	1864
11 300	1874
24 000	1880
110 000	1890
181 000	1914
271 000	1930
399 000	1939

يتضح من خلال الجدول، التوسع المستمر في المساحة المخصصة لزراعة الكروم، تجسيدا للسياسة الجديدة التي تبنتها الإدارة الفرنسية خلال هذه المرحلة.

ولقد أدى هذا التوسع، لارتفاع إنتاجية الكروم من 288 000 هكتولتر في 1881، إلى 10 ملايين هكتولتر في 1914، ليصل الإنتاج في 1930: 14 مليون هكتولتر⁽³⁾.

عرفت هذه المرحلة، توسع إدخال وسائل الإنتاج الحديثة، وتوسع استعمالها من المعمرين والأوروبيين، كما انفردت بإدخال أساليب وتقنيات زراعية جديدة، حيث تم تطبيق تقنية الزراعة الجافة (dry farming)، والتي تقوم على حراثة الأراضي الفلاحية دون زراعتها في مرحلة أولى، وهو ما يسمح بإيراحتها، وتركها تنشعب بالأمطار لتخزين المياه، ولقد سمح تطبيق هذه التقنية، بالتوسع في المساحات الزراعية لمناطق أقل ربا، وبذلك، فإن الانطلاقة الكبرى للرأسمالية في الجزائر، جاءت في فترة 1880-1830، والتي عززها وجود نظام ملائم للتمويل، والذي سمح بنمو أسواق التصريف⁽⁴⁾.

شكلت قطاع الفلاحة بذلك، القاعدة الرئيسية لتراكم رأس المال بالجزائر، وكان القطاعين الأساسيين لهذا التراكم هما زراعة الحبوب والكروم، وإن كانت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن، نظرا للتوافد الواسع للفلاحين الفرنسيين للجزائر، لتوفير النبيذ بسبب أزمة الفيلوكسيرا.

1- Mohamed khiati, OP.CIT, P69.

2- Idem, p70.

3- Idem, p70.

4- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق الذكر، ص ص152، 129.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

وإذا كان قطاع الفلاحة الممارس من المعمرين والأوروبيين، مزدهرا من حيث زياد الإنتاج ومعه تراكم رأس المال، فإن الوضع كان مختلفا كليتا بالنسبة لقطاع الفلاحة الممارس من الأهالي، فأجزاء الأراضي التي تركت لهم، كانت أقل خصوبة مقارنة بالتي استحوذ عليها المستعمر، كما يرجع ضعف إنتاجيتها لإرهاقها من الفلاحين.

فشل الرأسمالية الزراعية الجزائرية في الرفع من مردودية الأراضي، وجعلها منبع لتراكم رأس المال، يرجع كذلك لعدم استفادت الأهالي من الآلات ووسائل الإنتاج الحديثة، ويوضح الجدول التالي، التباين الموجود في توزيع آلات الإنتاج، بين الجزائريين والأوروبيين حسب إحصاء 1930: الجدول رقم (4) يوضح التباين الموجود في توزيع آلات الإنتاج بين الجزائريين والأوروبيين⁽¹⁾.

الوحدة: بالنسب المئوية (%).

أدوات	أوروبيون	%	سكان محليون	%
محراث من نموذج أوروبي	111 950	55.83	88 562	44.17
محراث محلي	4 411	1.28	339 650	98.72
حصادة	13 099	84.88	3 334	15.12
نقالة	1 401	92.12	120	7.88
دراسة	1 388	88.70	170	11.30
محراث آلي (+15 حصان)	219	96.48	8	3.52
محراث آلي (-15 حصان)	3 360	92.58	169	7.42
آلة بخارية لحفر الأرض	145	99.32	1	0.68

يظهر من خلال الجدول، أن الفلاحين الجزائريين اعتمدوا بشكل كبير على أدوات الإنتاج التقليدية، خاصة المحراث المحلي بنسبة وصلت إلى 98.72% مقارنة بالأوروبيين، فوسائل الإنتاج اليدوية البسيطة عرفت انتشار أوسع في أوساطهم، أما أحدث الوسائل، فاستحوذ عليها الفلاحون الأجانب. وإذا استمر الاستعمار في توسيع المساحة المخصصة لزراعة الكروم في هذه الفترة، كما وضعه الجدول رقم (3)، فإن المستعمر الفرنسي فضل من جهة أخرى، عدم التوسع في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، كما هو واضح في الجدول التالي:

1- عبد اللطيف بن أشنهر، مرجع سابق الذكر، ص 273.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (5) يوضح تطور إنتاج الحبوب والمساحة المخصصة لزراعتها من 1909-1928⁽¹⁾.

السنوات	المساحة المزروعة (هكتار)	الإنتاج (كنتال)
1913-1909	796 965	7 768 013
1919-1918	721 320	6 253 489
1920-1919	966 771	4 327 043
1921-1920	844 923	7 568 629
1922-1921	797 560	4 539 353
1923-1922	794 068	9 198 507
1924-1923	826 124	4 548 264
1925-1924	875 426	7 645 755
1926-1925	881 643	4 922 246
1927-1926	757 273	6 131 772
1928-1927	808 383	6 997 517

إذ يتضح من خلال الجدول، عدم التوسع في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، حيث يمكن القول بأنها مستقرة تقريبا بين السبع مئة ألف هكتار، وثمان مئة ألف هكتار، مع بلوغها بين 1919 و1920 التسع مئة ألف هكتار، أما الإنتاج فاتسم بعدم الاستقرار في مستوى معين، إذ عرف فترات تدنت فيها الإنتاجية لتصل لأربعة مليون كنتال، كما عرف فترات ارتفعت فيها الإنتاجية، ووصلت ذروتها بين 1922 و1923 بتسعة مليون كنتال.

من جهة أخرى، وإذا كانت مرحلة 1880-1930، قد عرفت ارتفاعا في مساحة وإنتاجية الكروم والحبوب، فإن وتيرة نمو إنتاجية الخضار والفواكه كانت بطيئة مقارنة بهما، أما الزراعات الصناعية كالتبغ والقطن، فواصل الأوروبيون المهاجرون خلال هذه الفترة الاهتمام بها، بينما أدى تطبيق تقنية الزراعة الجافة والعمل على تعميمها، لإفقار الأراضي من الذبال وبقايا الحصاد، وهو ما أضر بتربية المواشي، إذ أدى ذلك لتراجع أعدادها، والإحصائيات التالية توضح ذلك⁽²⁾:

1885-1889 وجد 285 رأس لكل 100 شخص.

1895-1899 وجد 190 رأس لكل 100 شخص.

1910-1914 وجد 165 رأس لكل 100 شخص.

حيث يتضح التراجع المستمر في أعداد الماشية، خلال الفترات الثلاث.

كما تراجعت أعداد الماشية للفلاحين الأهالي الذين أرهقتهم الحرب، ويعود ذلك أساسا لتدهور الإنتاج الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى، موجات الجفاف التي عرفت البلاد في تلك الفترة،

1- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق الذكر، ص170.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

والتي كانت تترك في كل مرة، خسائر معتبرة في أعداد الماشية⁽¹⁾، كما أن استحواذ الإدارة الفرنسية على أغلب الأراضي الرعوية، ومنع الرعاة من أن يرعوا ماشيتهم فيها، ساهم كذلك في تقليص أعدادها.

وللإشارة، فإن الزراعة التي أقامها الفرنسيون، أقصت طريقة استغلال الأراضي القائمة على المشاركة في المحصول، حتى لا يزداد أجر الخماسين في حالة وجود وفرة في الغلة الإنتاجية، كما انتشر الاعتماد على المزارعين الموسمي⁽²⁾.

المطلب الثالث: تطور القطاع الفلاحي خلال الاستعمار الفرنسي من 1930 إلى 1962.

في بدايات هذه المرحلة، استمر تركيز القطاع الفلاحي على زراعة الكروم والحبوب، بينما لم ترتفع خلال هذه الفترة أعداد المواشي، إذ قدر وجود 6 مليون رأس غنم خلال فترة 1934-1938، وإلى غاية 1954-1957، لم ترتفع سوى بـ 0.3 مليون رأس، حيث قدر عددها بـ 6.3 مليون رأس، بينما ارتفعت إنتاجية العنب من 14.9 مليون هكتولتر بين 1930-1934، إلى 16 مليون هكتولتر في فترة 1954-1957، بينما استمر المستعمر الفرنسي، حفاظه تقريبا على نفس المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، ولم يتوسع فيها⁽³⁾.

ورغم اعتماد الأوروبيون على المكننة والأسمدة، لم ترتفع محاصيل الحبوب بكثرة، وإنما اتسمت بالركود والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6) يوضح تطور إنتاج الحبوب من 1901-1950⁽⁴⁾.

الوحدة: مليون قنطار

السنوات	الإنتاج
1910-1901	19.17
1920-1911	18.22
1930-1921	16.77
1950-1941	17.33

يظهر من خلال الجدول، بأن إنتاج الحبوب بين 1901-1950، قد بقي متراجعا بين 16 مليون قنطار و 19 مليون قنطار، ولقد عرف تراجعا بين 1911 إلى 1930، ثم عاد للارتفاع في 1941.

1 - Djilali Sari, **OP.CIT**, p48.

2- مغنية الأزرق، مرجع سابق الذكر، ص 63.

3 - Mohamed khiati, **OP.CIT**, p77.

4- Lahouari Addi , **OP.CIT**, 1985, p76.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

هذه المرحلة، ميزتها كذلك توسع غرس أشجار الحمضيات، خاصة من طرف المعمرين،

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7) يوضح تطور المساحة المخصصة لغرس أشجار الحمضيات⁽¹⁾.

الوحدة: هكتار.

السنة	الجزائريون	المعمرون
1922	1 230	6 650
1935	1 215	7 800
1954	3 000	23 000

حيث يلاحظ ارتفاع المساحة المخصصة لأشجار الحمضيات، في الفترة الأخير للتواجد الفرنسي بالجزائر، فبعد أن ارتفعت فقط بألف هكتار بين 1922 و 1935، تضاعفت المساحة المخصصة لأشجار الحمضيات عدة مرات بعدها وإلى غاية 1954.

عرفت عدة محاصيل من جهة أخرى نموا ملحوظا مثل البقول، وتضاعف إنتاج البطاطس بين 1934-1938، وبين 1954-1957، ليسجل 2 418 000 قنطار، وارتفعت إنتاجية الحمضيات خلال المرحلتين بأربع مرات، وارتبط نمو الإنتاجية في الفروع المذكورة، بتحسين عمليات الري، وارتفاع عدد السدود، ومعها اتسعت المساحات المروية⁽²⁾.

ولقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى عرقلة النمو الاقتصادي بالجزائر، حيث تدنى الإنتاج الفلاحي كما تقلص النمو الصناعي، إلا أن العقد الذي تلا الحرب مباشرة (1945-1954)، عرف عودة نمو الإنتاج الزراعي، ولعودة استخراج المعادن، كما تم متابعة صيرورة التصنيع، ومواصلة إقامة البنى التحتية المسطرة سابقا في خطط التنمية الفرنسية، فكانت نسبة نمو الزراعة بين 1948-1954 بـ 10٪ سنويا، بينما بلغ نمو الصناعة، نسبة تراوحت بين 8 إلى 9٪ خلال نفس الفترة⁽³⁾.

قامت السلطات الفرنسية كذلك، بإنشاء عدة مصانع لإنتاج الحليب، ولقد ركزت في البداية على الاستثمار في سهل متيجة، ثم عمدت على خلق مراكز في مناطق أخرى متفرقة، ومن بين هذه المراكز، مركز (germain) في 1947، مركزية إنتاج الحليب بساحة أول ماي في 1949، مصنع (soladif) ببوزريعة في 1950، مصنع بطوش 1951، (trillet) بعين طاية في 1952،

1- Ahmed Henni, OP.CIT, p 188.

2- Mohamed khiati, OP.CIT, p77.

3- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: (كميل. ق. داغر)، ط2. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981،

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

(mami) الجزائر الناحية الشرقية في 1954، تعاونية إنتاج الحليب من طرف المعمرين في 1955⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة، إلى أن السلطات الفرنسية قد عملت قبل وبعد الحرب، وخاصة مع الخسائر البشرية التي تكبدتها، على تشجيع هجرة العمال الجزائريين لفرنسا للعمل في القطاعات المختلفة خاصة في قطاع الصناعة، فاليد العاملة الجزائرية في معظمها غير متخصصة، ولا يقدم لها سوى أجور زهيدة، وفي نفس الوقت توجه للأعمال الشاقة والخطرة⁽²⁾.

من جهة أخرى، انتشرت الأحياء القصديرية في الأوساط الجزائرية، كما استمر تفشي الفقر والمجاعات، وتدهور الأوضاع المعيشية.

ولقد بين لويس شيفالييه، في كتابه المعنون "مشكلة السكان في إفريقيا الشمالية"، مستندا لفترة ما قبل الحرب، أن الفرد الجزائري المتوسط ينال 1520 حريرة (كالوري)، وهي القيمة التي تساوي ثلث الحد الأدنى الضروري للحياة، أما في الإحصاء الذي نشرته منظمة التغذية والزراعة، التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام 1948، فجاء فيه أن متوسط ما يناله الفرد الجزائري هو 1443 حريرة، وهو استهلاك ضعيف بصورة محسوسة، وهو في نفس الوقت الواقع الذي عرفتة الأغلبية الساحقة من الأفراد الجزائريين⁽³⁾.

من مظاهر تدهور الحياة المعيشية المزرية، التي عرفها الأهالي الجزائريون في 1954، أنه خارج مدينتي الجزائر ووهران اللتان ارتكز فيهما المعمرون والأوروبيون، وجد طبيب واحد لكل 10 آلاف شخص، وهناك أين وجد طبيب واحد لكل 20 ألف شخص، بينما في أقاليم الجنوب، وجد طبيب واحد لكل 30 ألف شخص، وحين يموت في الجزائر 45 ولد من أصل أوروبي لكل 1000 شخص، يموت في أوساط الجزائريين 181 ولد لكل 1000 شخص، أي أكثر من أربعة أضعاف ما يفقده الأوروبيون⁽⁴⁾.

1- إسماعيل اللي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للقضاء على التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة لمدينة الحضنة"، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة الأعمال، 2012-2013، ص 83.

2- هنري كلود وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة: (محمد عيتاني). بيروت: مكتبة العارف، د. س. ن، ص 117.

3- سمير أمين، مرجع سابق الذكر، ص 118-119.

4 - هنري كلود وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 22.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

• الإصلاحات الاقتصادية في ظل مشروع قسنطينة.

تضمن المخطط الخماسي 59-64 للجنرال ديغول مشروع قسنطينة، والمعروف عند الفرنسيين ببرنامج إحياء الأرياف التقليدية، وتضمن المشروع مجموعة من الأهداف الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر، والمتمثلة في⁽¹⁾:

- توجيه الاستثمارات نحو الريف لتنميته، وتوسيع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيه.
- التوسع في المساحات الزراعية، عن طريق استصلاح الأراضي، التشجير...
- إحداث مؤسسات زراعية لتكوين الكفاءات، ورفع المستوى الثقافي لسكان الأرياف.
- إحداث بلديات ريفية، تضم فروعها تعاونيات زراعية.
- مساعدة فئة المحرومين والفقراء في الريف.
- كما تم إحداث مؤسستان لتطبيق هذا البرنامج تتمثلان في:
- المجلس الأعلى للتطوير الاجتماعي في الجزائر في 1960.
- لجان المنتخبين الجزائريين في 1961.

ولقد جاء مشروع قسنطينة، لتدعيم فكرة إبقاء الجزائر ملكا لفرنسا، ولإخماد ثورة التحرير التي اندلعت في 1954، والتي لقيت صدى وقبولا واسعا بين أوساط الشعب الجزائري، بذلك عمد الاستعمار على إدخال تلك الإصلاحات لاستمالت الأهالي، بالعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرياف.

وإذا كان الهدف الأساسي المعلن للمشروع، هو خلق مناصب الشغل في قطاع الفلاحة، بتوزيع ما يقارب 250 ألف هكتار خلال فترة 1959-1963، للفلاحين الذين لا يمتلكون أراضي فلاحية، وإنشاء صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي (CAPER)، لتأدية مهام في نفس الغرض، إضافة للعمل على خلق فرص العمل، حتى في القطاعات الأخرى عدى الفلاحة في الوسط الريفي لتنميته وتثبيت سكانه فيه، فإن الهدف الحقيقي والغير معلن، هو خلق برجوازية صغيرة في الأرياف، والتي تكون مساندة للسياسة الفرنسية ومعركة لثورة التحرير، إلا أن المشروع مني بالفشل، بسبب التعقيدات الإدارية للإدارة الفرنسية، كما لم يبدي الفلاحون الجزائريون حماسهم للمشروع ورفضوا العروض التي اقترحت فيه⁽²⁾.

1- عمر صدوق، مرجع سابق الذكر، ص7.

2- S. Bedrani et autres, **Les Politiques agraires en Algérie vers l'autonomie ou la dépendance**. P.E.N: Centre de Recherches en Économie Appliquée (C.R.E.A), M.E.N, p 36.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

من جهة أخرى، ورغم المساعي المبذولة من الإدارة الفرنسية، والإجراءات التي اتبعتها لتطوير الإنتاج الزراعي، إلا أن الإنتاج بقي راكدا، ففيما يخص زراعة الكروم، انخفضت المساحة المزروعة خلال 1954 و1962، من 396 ألف هكتار إلى 362 ألف هكتار، وانخفضت معه الإنتاجية من 19 297 000 هكتولتر في 1954، إلى 12 277 000 هكتولتر في 1962⁽¹⁾. من جهة أخرى، تدهور إنتاج القمح الطري في السنوات الأخيرة للتواجد الفرنسي بالجزائر، كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8) يوضح تطور إنتاج القمح الطري من 1954 إلى 1962⁽²⁾.

الوحدة: كنتال

السنوات	الإنتاج
1954	4 288 000
1956	4 446 000
1958	3 157 000
1960	3 396 000
1961	1 531 000
1962	3 302 000

حيث يظهر من خلال الجدول، تراجع إنتاج القمح الطري خلال الفترة المذكورة، رغم مساعي الحكومة الفرنسية لرفع الغلة الإنتاجية، حيث بقيت راکدة بين 3 و4 مليون كنتال، وبلغت أدنى درجة في 1961، أين وصل الإنتاج 1.531 مليون كنتال.

وإذا تراجع إنتاج الكروم والحبوب في العقد الأخير للتواجد الاستعماري بالجزائر، فإن إنتاج الخضر والحمضيات حققا نمو معتبرا، ففي هذه الفترة، ارتفع نصيب الحمضيات من الصادرات الزراعية من 7.7٪ في 1956، إلى 21٪ في 1963⁽³⁾.

وخلال توجه الجزائر في 1962 بخطى ثابتة نحو الاستقلال، ونظرا لإدراك المعمرين بذلك، عمدوا في فترة مفاوضات إيفيان باستثمار ملكياتهم بالجزائر لأقصى حد ممكن، بجمع الحصاد وبيع الغلة في صيف 1962، وإتلاف وتخفيض عدد وسائل الإنتاج المتواجدة بالتراب الوطني، حتى لا يستفيد منها الجزائريون بعد الاستقلال⁽⁴⁾.

• التوزيع الجغرافي للإنتاج الفلاحي بين ولايات الوطن، خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق الذكر، ص424.

2- المرجع نفسه، ص425.

3- المرجع نفسه، ص427.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ارتكز الإنتاج الفلاحي بالجزائر، من حيث الموقع الجغرافي بين الولايات خلال فترة الاستعمار الفرنسي كالتالي⁽¹⁾:

- تم الاستثمار في زراعة الحبوب في سهول قسنطينة، الشلف، معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، أما إنتاج العنب، فكانت أغلب الكروم موجودة في وهران (69٪)، إضافة للجزائر العاصمة، مستغانم، قسنطينة، مدية، مليانة وعين تيموشنت.
 - المحاصيل الصناعية كالتبغ، القطن، الشمندر السكري، كانت مرتكزتها في منطقة القبائل، متيجة، عنابة، الأربلاء، الشلف.
 - الأشجار المثمرة: ارتكز إنتاج الحمضيات، الزيتون والتين في منطقة القبائل بشكل خاص.
 - تربية الدواجن والمواشي: ارتكزت تربية الأبقار في شرق البلاد، أما تربية الدواجن فكانت منتشرة أكثر في منطقة السهول السهبية، بينما عرفت المناطق الجبلية بتربية الغنم والماعز، والتي عرفت كذلك بتربية الدواجن، فيما تميزت منطقة الجنوب بتربية الجمال.
- وللإشارة، فإن الفترة الممتد من 1954 إلى 1961، قد عرفت تطور قطاع المحروقات، إذ ازداد اهتمام الاستعمار بالبحث عن النفط والغاز وللاستثمار فيهما أكثر.

المبحث الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999.

خلف الاستعمار بعد رحيله، تدهورا في مختلف أوجه الحياة، فالأوضاع الاجتماعية كانت جد مزرية، كما لم تكن الأوضاع الاقتصادية، أحسن حالا.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

عبر عبد العالي دبله، عن التدهور الذي عرفته البلاد في شتى الميادين عشية الاستقلال كالتالي:

"لقد خرجت الجزائر من معركة التحرير منهوكة القوى محطمة الهياكل المادية، سواء في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية كالطرق والمواصلات والإنارة الكهربائية خصوصا في المناطق الريفية التي تحملت أكبر التضحيات في الكفاح التحرير، وسواء في قطاع الهياكل الأساسية الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن والتموين بمياه الشرب، وسواء في قطاع الهيكل الإنتاجي كالصناعة التي

1- Mohamed khat, OP.CIT, P P81-85.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

تكون منعومة والزراعة التي يمتلكها الجزائريون، وهي في الغالب تقليدية تفتقد لتقنيات الإنتاج⁽¹⁾.

فبعد الاستقلال مباشرة، عانت الجزائر من عدة مشاكل مختلفة، فمستويات المعيشة الحديثة مثل توفير الخدمات الصحية، السكن، والتعليم، النقل... كانت جد متدنية، كما عرف القطاع الاقتصادي عدة مشاكل ونقائص، فأكبر نسبة من اليد العاملة كانت مرتكزة في قطاع الفلاحة، كما انحصر التصدير في منتجين أساسيين هما البترول والنبذ، ومن جهة أخرى، عرفت هذه المرحلة كذلك، وجود خلل في التوازن الجهوي بين مناطق البلاد من حيث الإمكانيات والهياكل القاعدية، حيث توفرت بشكل خاص في المناطق التي تواجد فيها الاستعمار.

وفي هذه الفترة، كانت الجزائر مجرد ممول لفرنسا بالبترول الخام، حيث لم توجد حينها صناعات بتروكيماوية، أما عمليات تكرير وتصنيع البترول، فكانت كلها تقام بفرنسا، عدى نسبة قليلة منه ينتج في معمل صغير موجود بحقل حاسي مسعود، وكانت السيطرة على الإنتاج الفعلي للبترول في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة موزعة كالتالي:

- 71.99% للمصالح الفرنسية العامة والخاصة.

- 17.82% للشركات الدولية والخاصة.

بينما كان نصيب الدولة الجزائرية حينها 10.15% فقط (حوالي مليونين طن من مجموع الإنتاج البالغ 20.6 مليون طن)، بفضل ملكيتها لحصة مقدارها 40.5%، من رأسمال شركة ريبال (SN Repal) العاملة في حقل حاسي مسعود⁽²⁾.

ولقد أثر اعتماد الجزائر على منتجين أساسيين فقط للتصدير (النبذ والبترول) بشكل كبير على تدهور الأوضاع الاقتصادية، وإذا عرف إنتاج النبذ، تراجعاً مستمراً في السنوات الأخيرة للتواجد الفرنسي بالجزائر، فإن المنتج الثاني (البترول)، لم تستفد منه الدولة الجزائرية بنسبة 100%، فالحكومة الفرنسية، استطاعت أن تحافظ على انتفاعها من النفط الوطني حتى بعد الاستقلال، بفضل التعهدات التي فرضتها على الجزائر، والتي جاءت في اتفاقيات إيفيان.

1- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص23.

2- سليمان عاطف، معركة البترول في الجزائر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974، ص27.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

من جهة أخرى، تميزت هذه المرحلة، بتدهور المستوى الثقافي وانتشار الأمية بين أوساط الشعب، حيث وصلت إلى نسبة 80٪، بالإضافة لنقص الإطارات، حيث وجد أقل من 1500 إطار سياسي جزائري، وبالكاد 500 طالب جامعي⁽¹⁾.

كما أن الاستعمار الفرنسي، وفي ظل الفترة الطويلة التي مكثها بالجزائر، لم يعمد فقط على محو الهوية الوطنية للأفراد وإشباعهم بالثقافة الغربية، وإنما عمل على نشر الجهل والامية في أوساط الشعب الجزائري، فلم يكتفي فقط باستنزاف الثروات الطبيعية، ولكنه استطاع أن يخلق بيئة طبعها تدني مختلف الأوضاع والمستويات.

• برنامج طرابلس وتنمية القطاع الفلاحي:

صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في اجتماعه بطرابلس في جوان 1962، على برنامج طرابلس الهادف لتحقيق ثورة ديمقراطية شعبية.

تمثلت أول مهمة اقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية، تحقيق ثورة زراعية، وذلك بـ⁽²⁾:

1- الإصلاح الزراعي: الهادف لإعادة الاستقرار للأرياف، وتحديد الملكية العقارية، إضافة إلى إقامة نظام تعاوني ديمقراطي في عمليات الإنتاج، وشمل الإصلاح الزراعي:

أ- حملة الحرث: تمت بفضل الكتائب التي شكلت بعد الهجرة الجماعية للأوروبيين، والخلل الذي وجد في نقص اليد العاملة التي تخدم الأرض، حيث انطلقت العملية في 15 سبتمبر، وكانت مردودية الإنتاج الفلاحي جيدة رغم كل الصعوبات.

ب- نظام التسيير الذاتي: الذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا.

ج- مشروع الثورة الزراعية: المعروف بقانون الإصلاح الزراعي الصادر في 1966، وفيه تم تحديد الملكيات الزراعية بتقسيمها لثلاثة أنواع: خاصة، تعاونية، وملكية الدولة، وبذلك تم إلغاء الملكية الفردية التامة للأرض، استنادا للاعتبار القائل بأن الأرض كلها ملك للدولة.

2- التحديث: الهادف خاصة لتطوير القطاع التقليدي الذي خلفه الاستعمار.

3- صيانة الثروة العقارية: الخاص بكيفية تنظيم الأراضي من حيث خدماتها، وتوزيعها بين الأفراد، كما تم إحداث هيئة وطنية للإصلاح الزراعي، والتي يرأسها رئيس الجمهورية.

1- Mohamed Tayeb nadir, *L'agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977*. Alger: office des publications universitaires, 1982, P20.

2- عمر صدوق، مرجع سابق الذكر، ص ص8-12.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ولقد عرفت المراحل الأولى للاستقلال، نزاعات بين قادة الثورة على كرسي الحكم، كما تميزت هذه المرحلة، بالهجرة الجماعية للأوروبيين، تاركين خلفهم مختلف الأملاك شاغرة، فقام الفلاحون بالاستيلاء على المزارع وباشروا خدمتها وتسييرها.

من جهة أخرى، تدخلت الدولة أمام انتشار ظاهرة استيلاء المواطنين على الملكيات المختلفة التي تركها الأجانب، فقامت بالحفاظ على مزارع القطاع الفلاحي التي امتلك أغلبها المعمرون، واختارت عدم تفتيت الأراضي لأجزاء والإبقاء عليها كما هي، مع ضمان تسييرها تسييرا جماعيا من طرف عمالها، والاستفادة من خبراتهم، باعتبار أنهم قد عملوا فيها سابقا لما كانت ملكيتها بأيدي المعمرين والأوروبيين، وبذلك تأسس نظام التسيير الذاتي⁽¹⁾.

وفي إطار تبني الخيار الاشتراكي بعد الاستقلال، تم كذلك الاعتماد على نظرية دوبرنيس(*) (الصناعات المصنعة)، لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالاستثمار أكثر في الصناعات الثقيلة، والتي ستسمح لاحقا بدعم وتفعيل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولقد اتصفت البنية الاقتصادية في هذه المرحلة، بغياب التكامل بين الزراعة والصناعة، وانفصال مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي فيما بينها، فحسب تعبير دوبرنيس (De Bernis)، فإن الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، هو اقتصاد منفصل، أي يفتقد لتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي التي تكمل كل واحدة الأخرى، فالصناعة لا تستهلك سوى 25% من الإنتاج الزراعي، في حين في البلدان الرأسمالية، تكون نسبتها حوالي 53%، أما استهلاك الحاجيات الصناعية من طرف الزراعة، فلا تشكل سوى 8% من قيمة الإنتاج الصناعي، بينما تشكل هذه النسبة في الدول الرأسمالية حوالي 14%، كما أن اتفاقية إيفيان، عملت على إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا حتى بعد الاستقلال، وهو ما أزم الوضعية الاقتصادية أكثر، ومن بين مظاهر ذلك⁽²⁾:

- حرية خروج ودخول رؤوس الأموال الفرنسية بينها وبين الجزائر.
- ارتباط النقد الجزائري بالنقد الفرنسي.
- حماية مصالح وأموال المستوطنين الأوروبيين (حوالي مليون مستوطن).

1- محمد بلقاسم بهلول حسن، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده ونظام دمج في الثورة الزراعية، ط2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الطبع المتعددة ورشة أحمد زبانة، 1985، ص277.

*- جيرارد ديستان دوبرنيس، اقتصادي فرنسي ذو ميول اشتراكية، رائد من رواد نظرية أقطاب النمو، ولد سنة 1928، تأثر بأفكار أستاذه فرونسوا بيرو، وبعده مفكرين آخرين أمثال بريبيش، فورتادو، ميردال، توفي في 24 ديسمبر 2010.

2 - عبد العالي دبله، مرجع سابق الذكر، ص26.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- ربط التجارة الخارجية الجزائرية بفرنسا.

اتفاقيات إيفيان، سمحت للحكومة الفرنسية كذلك، باحتكار العمليات البترولية في الجزائر من تنقيب، إنتاج ونقل، حتى تحافظ على استفادتها من قطاع المحروقات الوطني، فحسب اتفاقية 18 مارس 1962، تعهدت الجزائر بترك جميع رخص التنقيب عن البترول وامتيازات إنتاجه، وحقوق نقله والممنوحة للشركات الفرنسية والأجنبية، من جهة أخرى، تمنح للشركات الفرنسية، حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض، ورغبة منها في منح المزيد من الضمانات لشركاتها الخاصة، فرضت فرنسا على الجزائر، بأن تتوجه للمحاكم الدولية، في حالة وجود نزاع بين السلطات العامة الوطنية، وأحد الشركات الخاصة الأجنبية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي خلال مرحلة التسيير الذاتي.

اختلفت المصادر العلمية والكتب التي تطرقت للحديث عن الجزائر، خلال مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، حول واقع التسيير الذاتي من حيث كونه نتاج للظروف الطارئة التي آلت إليها البلاد، أو من حيث كونه نظام غير عفوي، وأنه واقع مبني على معطيات تاريخية واجتماعية، ورؤى مستقبلية واضحة من الجيش قبل الاستقلال.

ورغم ذلك كله، فإن التسيير الذاتي قد أصبح واقعا مع مرسوم 92-02، الصادر في 22 أكتوبر 1962، الذي أقام لجان الإدارة في المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية الخالية، والمرسوم المنظم للتحويلات والمبيعات والإيجارات الخاصة بالممتلكات المهجورة⁽²⁾، ليمثل التسيير الذاتي بذلك، السياسة الفلاحية الجديدة التي اعتمدت عليها الجزائر المستقلة.

• المبادئ الرئيسية للتسيير الذاتي: تتمثل المبادئ الرئيسية لنظام التسيير الذاتي في⁽³⁾:

- كونه تنظيم سياسي، اقتصادي واجتماعي، يؤدي محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية وإقامة دولة العمال، أي أنه أداة لتحقيق الاشتراكية في الجزائر.
- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وللمشاركة الجماعية في التسيير.
- اللامركزية في التسيير.

1- سليمان عاطف، مرجع سابق الذكر، ص 21-23.

2- مغنية الأزرق، مرجع سابق الذكر، ص 103.

3- عمر صدوق، مرجع سابق الذكر، ص 11.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ومن خلال تحليل هذه المبادئ، يظهر بأن النظام الحاكم خلال فترة الاستقلال مباشرة، قد اعتبر أن إقامة نظام اقتصادي مبني على الأسس الاشتراكية، سيمكن الشعب الجزائري الذي عانى كثيرا خلال فترة الاستعمار، من أن ينعم أخيرا بالأمن والاستقرار والعدل والمساواة في حياته المهنية والعامة.

• **هياكل نظام التسيير الذاتي:** تتمثل الهياكل التي أرسيت لتطبيق التسيير الذاتي في الجزائر في⁽¹⁾:

- 1- الجمعية العامة للعمال: يعتبر بمثابة الجهاز الأعلى، يضم كل عمال المزرعة الدائمين، عدد أعضائه يحدد كل سنة، حسب درجة التقدم التي تم إحرازه من حيث المردودية الإنتاجية، ومن حيث إقرار التوسع في عمليات التوسع والتكثيف الزراعي.
- 2- مجلس العمال: يتم اختيار أعضائه من الجمعية العامة، أعضاؤها ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، ويقوم بانتخاب لجنة التسيير، له حق إدخال عمال جدد وكذا توقيف أحدهم، بيع وشراء وسائل الإنتاج، وكذا منح القروض المتوسطة والطويلة الأمد.
- 3- لجنة التسيير: تنتخب من مجلس العمال، تضم من 3 إلى 11 عضو منتخب، ويعين من بين أعضائها رئيس للجنة كل سنة، تقوم بوضع برنامج التنمية الزراعية، تتولى تقديم القروض قصيرة الأجل، تتولى حل المشاكل التي تخلقها العملية الإنتاجية بما في ذلك التي تحدث بين العمال.
- 4- رئيس لجنة التسيير: يمثل العمال، ويعتبر بمثابة حلقة وصل بين أجهزة التسيير الذاتي وبين المدير.
- 5- المدير: ممثل للدولة، يعين من وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، من مهامه التأكد من سلامة العمليات المالية والاقتصادية التي تحدث داخل المزرعة.

• **الدواوين المساعدة لقطاع التسيير الذاتي:** قامت الحكومة بإنشاء مؤسسات متخصصة، مهمتها التمويل والتموين المستمر للمزرعة المسيرة ذاتيا، سواء برؤوس الأموال، أو بالمواد التي تخدم العملية الإنتاجية كالبنور، الأسمدة، المبيدات ووسائل الإنتاج.

1- Grigori Lazarev, OP.CIT, p19.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

بذلك تم إنشاء أول ديوان لهذا الغرض، وهو الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA)، لتسيير الأراضي والأملاك الشاغرة، والذي تم تدعيمه بهيئات على المستويات التالية⁽¹⁾:

1- على المستوى الوطني: بالاعتماد على نوعين من التعاونيات المتخصصة في عمليات تسويق الإنتاج وهما:

- تعاونية الإصلاح الزراعي (CORA): متخصصة في التعامل التجاري (التسويق والتصدير).

- تعاونيات جهوية للتصريف (CORE): ومن مهامها التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية.

2- على مستوى كل دائرة: توجد هيئتين هما: المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (CCRA)، تتولى عمليات التمويل، المحاسبة وتقديم القروض، واتحاد الآلات الزراعية (OMA)، والتي تشرف على التمويل بوسائل الإنتاج من آلات ومعدات فلاحية.

ولقد تم تعويض الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في جوان 1966، بالاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية التسويقية (UNCAD)، وتم إنشاء الدواوين التالية:

1- الديوان الوطني للمنتجات الزيتية (ONCP)، بموجب المرسوم رقم 63/96 المؤرخ في 20 نوفمبر 1969.

2- الديوان الوطني للحلفاء.

3- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي: بموجب المرسوم رقم 69/17 المؤرخ في 13 أبريل 1969.

4- الديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB).

• **مراحل تطبيق التسيير الذاتي:** لقد تم تطبيق نظام التسيير الذاتي في الجزائر، على ثلاثة مراحل أساسية هي⁽²⁾:

- **المرحلة الأولى:** ارتبطت هذه المرحلة باستقلال الجزائر مباشرة، وما ترتب عليها من رحيل جماعي للمعمرين والأوروبيين، وشغور الأملاك التي كانت بحوزتهم، وبدأت عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات سواء بشكل فردي من قبل المزارعين والأفراد، أو بشكل جماعي من قبل المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي، ومنظمة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، وتدخلت الدولة لمنع التهريب والاستحواذ على العتاد والتجهيزات الزراعية، باسم حماية المصالح

1- محمد السويدي، التسيير الذاتي في تجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 165-167.

2- المرجع نفسه، ص 142-143.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

العامة بإصدار مرسوم في 24 أوت 1962، الذي يحمي الأملاك الشاغرة، وبقرارات 22 أكتوبر 1962، والقاضية بتأسيس لجان للتسيير في المزارع الشاغرة، وباللائحة الصادرة في 23 أكتوبر 1962، المنظمة لكيفية انتقال هذه الأملاك، وبحلول سنة 1963، استطاع القطاع الزراعي المسير ذاتيا، بأن يمثل نصف مزارع الأوروبيين (782 000 هكتار من الأراضي الزراعية).

- **المرحلة الثانية:** جاءت هذه المرحلة بصدور المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963، المحدد لكيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، ثم القرار المكمل له في 6 ماي 1963، وخلال هذه المرحلة، تم القيام بعمليات التأميم التي امتدت من مارس إلى ماي 1963، والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، والبالغ عددها 127 مزرعة، بمساحة قدرت بحوالي 2000 000 هكتار، ولقد تميزت أراضي هذه المزارع بخصوصيتها وجودة المحاصيل المنتجة فيها، وهو ما يفسر انفراد المواد المنتجة فيها خاصة منتجات الحبوب، العنب، الحمضيات، بتوجيهها للتصدير للخارج.

- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة التأميم الشامل للأراضي، حيث في 2 أكتوبر 1963، بلغت مساحة الأراضي التي تم تأميمها 2 632 000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22 000 معمر، كما تم تأميم كامل المزارع المملوكة من طرف الأوروبيين، وأدمجت في عملية التسيير الذاتي.

وخلال مرحلة 1967-1969، تم إطلاق المخطط الثلاثي، والذي يعتبر أول تجربة في التخطيط، خصص لهذا البرنامج حوالي 9.17 مليار دج، وتميز بالتقسيم الغير متوازن للاستثمارات بين القطاعات، والتي استحوذ فيها قطاع الصناعة والمحروقات على أكبر نسبة بـ 53.4٪، وكان نصيب قطاع الفلاحة من مجمل الاستثمارات فيه 20.7٪، بقيمة 1.90 مليار دج⁽¹⁾.

ولقد صاحب تطبيق التسيير الذاتي، نقص كبير في الإطارات والأيدي العاملة المتخصصة،

والجدول التالي يوضح ذلك:

1- Marc Ecriment, **indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985**. Algérie: office des publications universitaires, 1986, p47.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (9) يوضح اليد العاملة المتوفرة والاحتياجات الناقصة منها⁽¹⁾.

الاحتياجات من اليد العاملة	اليد العاملة المتوفرة	%	
مهندسون في الفلاحة.	3000	82	2.75
مساعدون تقنيون (غير متخصصون).	6000	137	2.28
موظفون تقنيون (غير متخصصون).	10000	462	4.62
مختصون بالتسيير.	27000	10585	39.2

تبين الإحصائيات في الجدول، النقص الكبير في اليد العاملة المتخصصة، فالهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية، خلقت أزمة حقيقة في سوق العمل من حيث نقص اليد العاملة المؤهلة، فالنسب المئوية للأيدي العاملة المتوفرة قليلة جدا، وتظهر بوضوح أزمة ندرة الكفاءات المؤهلة التي واجهتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

وحتى في 1969، لم يستطع قطاع الفلاحة معالجة مشكل تكوين العدد اللازم من المختصين، فبنهاية المخطط الثلاثي 1967-1969، لم يكون سوى⁽²⁾:

88 مهندس تطبيقي.

188 تقني فلاح.

885 موظف تقني.

ولقد ورثت الجزائر من الاستعمار، بعض المصانع المتخصصة في الصناعات الغذائية وقامت بتأميمها، كما قامت هي الأخرى بإقامة عدة مشاريع الخاص.

من بين الصناعات الغذائية التي عمدت الدولة على تطويرها، خلال فترة تطبيق نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية⁽³⁾:

- صناعة السكر: حيث أقيمت عدة مصانع لتكرير السكر، كمصنع خميس مليانة، مصنع مستغانم، مصنع قالم، ولقد احتكر صناعة السكر حينها، الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية (SO.GE.DIA) التابعة للقطاع العام.

- تصنيع الخضر والفواكه والزيوت: بإقامة عدة مصانع في كل من سكيكدة، بجاية، بليدة... وتشرف على هذه الصناعات بشكل أساسي الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية

1- Houcine Toulaita, **OP.CIT**, p262.

2 - **Idem**, p263.

3 - عبد الكريم عيون، **جغرافية الغذاء في الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتابة، 1985، ص ص147-151.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

(SO.GE.DIA) التابعة للقطاع العام، إضافة لمصانع الديوان الوطني للتجارة (O.N.A.C.O)، أما نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذه الصناعات، فلم تتعدى الـ 9٪.

- صناعة العجائن الغذائية والكسكسي والدقيق والحلويات: والتي سيطرت عليها الشركة الوطنية سمباك (SN sempac)، وساهم حينها القطاع الخاص في إنتاج الشكلاطه بنسبة 90٪، وفي إنتاج الحلوى بنسبة 92٪.

- صناعة تصبير اللحوم: سيطر عليها الديوان الوطني للأنعام (ONAP).

- تصنيع المشروبات: سيطرت الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية (EMA)، على قطاع المياه المعدنية، كما انتشرت عدة مصانع في مختلف أنحاء القطر لإنتاج الخمور، إضافة للمياه المعدنية والغازية، ولقد اعتبرت كل من وحدة سعيدة، وحدة موزاية ووحدة ابن هارون، أهم وحدات إنتاج المياه المعدنية والغازية.

إنشاء الديوان الوطني للحليب (ONALAIT): ساد لدى الفلاحين، في السنوات الأولى من الاستقلال، أساليب الرعي التقليدية، وكان إنتاج الحليب حينها موجهًا للاستهلاك الذاتي، وفي 1969، تم إنشاء الديوان الوطني للحليب (ONALAIT)، والذي اعتبر حينها أكبر مصنع مسيطر على إنتاج الحليب في الجزائر، بنسبة تفوق 70٪، ويتولى القطاع الخاص والمزارع الاشتراكية تمويله، ويعتمد إنتاج الحليب في الجزائر أساسًا على الأبقار، وتساهم مصانع الحليب الموزعة في أرجاء التراب الوطني، بإنتاج مشتقات الحليب المختلفة كالياوورت، الجبن، الزبدة، اللبن المعقم، اللبن المبستر...⁽¹⁾.

وكان متوسط الإنتاج بين (1964 و 1968) 496 مليون لتر⁽²⁾، أما في 1969، تراجع الإنتاج بـ 14 مليون لتر، إذ لم ينتج سوى 482 مليون لتر، واستوردت الدولة حينها 213 مليون لتر، لإشباع الطلب المحلي على الحليب⁽³⁾.

تطور إنتاج الحبوب من 1962 إلى 1970.

تطور إنتاج الحبوب بعد الاستقلال وإلى غاية 1970 كالتالي:

1- عيون عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 48-49.

2- Réseau agriculture familiale et comparé (RAFAC), **agricultures familiales et développement rurale en méditerranée**. Paris: Édition KARTHALA, 2000, P77.

3 - Houcine Toulait, **OP.CIT**, P 92.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (10) يوضح تطور إنتاج الحبوب من 1962 إلى 1970⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	الأرز	مجموع الحبوب
1963-1962	12 700 000	3 200 000	6 900 000	300 000	47 000	18 000	67 000	23 200 000
1964-1963	9 178 180	2 446 380	2 780 210	355 210	58 400	14 090	50 140	14 882 610
1965-1964	10 031 210	3 221 650	3 786 430	205 950	41 800	12 730	41 930	17 341 700
1966-1965	4 815 500	1 485 010	1 297 700	65 210	34 480	8 900	55 500	7 762 300
1967-1966	9 125 130	3 529 930	3 396 190	264 410	42 150	13 610	45 580	16 417 000
1968-1967	10 630 910	4 707 030	5 378 520	413 720	66 710	24 340	61 100	21 282 330
1969-1968	8 573 050	4 688 850	4 663 770	437 330	61 510	32 670	67 110	18 524 290
1970-1969	9 139 730	5 205 730	5 714 380	418 080	64 380	16 960	21 660	20 580 920

من خلال الجدول، يتضح وفرة إنتاج الحبوب بين (1962-1963)، والتي وصلت 23 200 000 قنطار، بفضل حملة الحرث التي قادتها كتائب الجيش بين (1962-1963)، إضافة للظروف المناخية المواتية التي عرفت تلك السنة، إلا أن الإنتاج تراجع في السنة الموالية ولم يعرف زيادة مستمرة خلال السنوات التالية، حيث اتسم بالتذبذب وبعدم الاستقرار.

كما تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الأخرى كالتالي:

الجدول رقم (11) يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1962 - 1970².

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	البقول الجافة	زراعات البقول في السباح *	البطاطا	الحمضيات	زيت الزيتون	زيتون المائدة
1963-1962	-	-	-	-	-	-
1964-1963	390 560	6 085 550	1 878 130	4 636 820	-	-
1965-1964	394 570	6 836 990	2 326 500	4 152 890	-	-
1966-1965	304 610	5 744 900	1 701 240	4 019 820	-	-
1967-1966	342 680	5 722 930	2 035 200	4 003 970	1 202 080	179 815
1968-1967	439 150	7 088 270	2 721 620	4 316 370	1 498 870	217 520
1969-1968	429 100	6 812 640	2 240 830	4 912 370	1 010 190	178 830
1970-1969	389 090	7 246 150	2 620 500	5 081 680	1 258 410	117 300

1- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011. الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، 2013، ص ص 132-133.

2- المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق الذكر، ص ص 132-133.

*- تضم زراعات البقول في السباح: البطاطا، الطماطم، البصل، الفاصوليا الخضراء، الجزر، البطيخ والبطيخ الأحمر، الخرشف وأنواع أخرى من الخضر.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

يتضح من خلال الجدول، بأن نمو الإنتاج في المحاصيل المذكورة لم يتم بصفة مستقرة، وإنما عرف فترات ارتفاع وفترات انخفاض، ولعبت العوامل الطبيعية في ذلك أثر بارزا وأثرت بشكل كبير على المردودية الانتاجية.

• القطاع الخاص الفلاحي خلال مرحلة تطبيق التسيير الذاتي:

خلال مرحلة تطبيق نظام التسيير الذاتي، كانت مكانة القطاع الخاص في القطاع الفلاحي غير واضحة، من حيث الدور الذي يجب أن يلعبه في التنمية الفلاحية. كانت أغلب مزارع القطاع الخاص في هذه الفترة صغيرة الحجم، ويشغلها أفراد العائلة الواحدة، وكان الإنتاج الفلاحي فيها موجهًا أساسًا للاستهلاك الذاتي، إلا أنه وجدت بعض المزارع الكبيرة الحجم، والتي اعتمدت على المكننة، واستفادت من عدة قروض من الدولة، ما سمح لها بتوسيع عدد العمال فيها، وأن ترفع من مردوديتها الانتاجية، فكان إنتاج بعض المواد الفلاحية فيها كالعنب والحليب، موازيا لما كان ينتجه القطاع الميسر ذاتيا⁽¹⁾.

أما الزراعة الممارسة من القطاع الخاص، فتميزت في الغالب بعدم التنوع والتخصص، فنظرا لكونها موجهة للاستهلاك الذاتي، اتجه الفلاحون للتوسع أكثر في زراعة المواد الواسعة الاستهلاك، خاصة القمح والشعير، ويضاف إليهما الزيتون في الشمال والتمر في الجنوب⁽²⁾.

• تقييم مرحلة نظام التسيير الذاتي:

وجدت عدة نقائص عند تطبيق التسيير الذاتي، حالت دون تحقيقه للفعالية الإنتاجية، ومن بينها كون العمال لم يحصلوا على أي تكوين خاص، يعرفهم على كيفية المشاركة في تسيير المزارع، ففي فترة الاستعمار، كان نشاطهم مقتصرًا على تنفيذ الأوامر، والاكتفاء بها دون أن يتدخلوا حينها في التسيير، من جهة أخرى، كانت فكرة تطبيق الاشتراكية في العمل الفلاحي، من حيث الاعتماد على العمل الجماعي المنظم والدائم غير راسخة لدى الفلاحين، خاصة أن الاستعمار كان يشجع أكثر العمل المبني على المبادئ الليبرالية في الاقتصاد، بذلك وجد العمال صعوبات في التكيف مع ظروف العمل الجديدة⁽³⁾.

1- Marc Ecriment, **OP.CIT**, 1986, P118.

2- محمد بلقاسم بهلول حسن، مرجع سابق الذكر، ص 152-153.

3- محمد السويدي، مرجع سابق الذكر، ص 182.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

كما واجه نظام التسيير الذاتي، عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، حالت دون بلوغ الأهداف التي كان يطمح لتحقيقها، هذه المشاكل يمكن اختصارها كالتالي⁽¹⁾:

- 1- تداخل وظائف هيئات التسيير، وعدم وضوح اختصاص كل هيئة على حدا.
 - 2- مشكلة التمويل: حيث عرقل جهاز التمويل المالي الخاص، الذي سيطرت عليه عناصر أجنبية في بداية الاستقلال التسيير الذاتي أثناء تطبيقه، وكان الهدف من ذلك، العمل على عدم إنجازه وعلى إنجاح مختلف الخطط التنموية للجزائر المستقلة في شتى القطاعات، لإشعار الأفراد والنخبة الحاكمة بضرورة عودة الاستعمار لإدارة البلاد.
 - 3- نقص التنظيم المالي: إذ أدى عدم الاعتماد على العقلانية من طرف الوحدات الإنتاجية، لتبديد أموال الدولة.
 - 4- مشكلة التسويق: من حيث عدم وصول الإنتاج للسوق في الوقت المناسب، ولتعرض الكثير من المنتجات الزراعية للتلف، بسبب إهمالها وعدم شحنها في الوقت المطلوب.
 - 5- البيروقراطية الشديدة، التي عرقلت تموين المزارع بالآلات الضرورية والمواد الأولية.
 - 6- نقص الإطارات الوطنية: الذي أحدثه الرحيل الجماعي للإطارات الأوروبيين، ما خلق مشكلا في نقص الكفاءات القادرة على تسيير المزارع.
 - 7- الاتكال المفرط على الدولة من العمال، واعتقادهم الراسخ، بأنها الوحيدة الواجب عليها القيام بكل الأعمال، وتحمل مختلف الأعباء.
- كما أن قرارات مارس 1962، عرفت كذلك عدة ثغرات قانونية، فهذه القرارات اتصفت بالسطحية، وخلقت من جهتها عدة مشاكل ساهمت في عرقلت تطبيق التسيير الذاتي، ومنها⁽²⁾:
- عدم تحديد الشروط الأساسية، لعضوية العامل في الوحدة الإنتاجية المسيرة ذاتيا، وعدم التمييز بين العامل الدائم والعامل الموسمي.
 - عدم توضيح ملكية المزارع المسيرة ذاتيا، من حيث هل هي ملك للدولة، أو للعمال، وما هي شروط استمرار تملك العمال لأراضيهم.
 - لم يتم تحديد كيفية توزيع إنتاج الأراضي المسيرة ذاتيا، من حيث نصيب العمال ونصيب الدولة منه.

1 - محمد السويدي، مرجع سابق الذكر، ص ص183-184.

2 - المرجع نفسه، ص153.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- قامت القرارات الصادرة في مارس 1962، بوضع الأراضي الزراعية والوحدات الإنتاجية الصناعية في نفس الخانة، من حيث كيفية تسييرها والهياكل التي تتولى ذلك، دون تحديد الفرق بوضوح بين القطاع الفلاحي والصناعي، مع العلم بأن القيم التي تحكم المجتمع الريفي الزراعي، تختلف عن القيم التي تحكم المجتمع الحضري الصناعي.

- أهملت القرارات موضوع تسويق المنتج وكيفية تحديد الأسعار، واكتفت بالتطرق للتسيير والإنتاج فقط.

- أدى تعيين الدولة لممثل في لجان التسيير، وإكسابه السلطة المطلقة في تسيير المزارع، لإفراغ مفهوم التسيير الذاتي العمالي من محتواه، نظرا لعدم تمتع العمال بصلاحيات حقيقية في التسيير. كما فشلت سياسة التسيير الذاتي، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتج الحليب واضطرت الدولة للاستيراد، حيث أشير سابقا إلى أنها استوردت في سنة 1969: 213 مليون لتر، لإشباع الطلب المحلي على الحليب، كما كان الحال نفسه بالنسبة للحبوب، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى، والجدول التالي يوضح تطور استيراد بعض المواد الغذائية، خلال السنوات الأخيرة من فترة تطبيق التسيير الذاتي:

الجدول رقم (12) يوضح تطور استيراد بعض المنتجات الزراعية من 1967 إلى 1970⁽¹⁾.

الوحدة: 1000 طن.

السنة	1967	1968	1969	1970
الحبوب	900	700	600	400
البقول الجافة	5	2	6	5
البطاطا	50	70	60	80

وهنا يمكن إرجاع سبب فشل تطبيق التسيير الذاتي، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتي الحبوب والحليب، لحدثة النظام السياسي الحاكم للجزائر المستقلة، ولنقص خبرته في وضع السياسات العامة، بما في ذلك السياسات الفلاحية، إضافة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها سابقا.

كما تطورت الميزانية المالية المخصصة لاستيراد الحبوب، خلال فترة تطبيق التسيير الذاتي، كما يوضحه جدول الملحق رقم (1).

1 - Mohamed Tayeb nadir, OP.CIT, p256.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ويضاف للحبوب والحليب، عدة صناعات غذائية كالدقيق، عجائن الكسكسي، السكر وصناعات أخرى أخفقت سياسة التسيير الذاتي في تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها، والجدول في الملحق رقم (2)، يوضح تطور إنتاج بعض الصناعات الغذائية ودرجة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها. من جهة أخرى، وفي ما يخص المخطط الثلاثي الذي طبق خلال هذه المرحلة، نجد أنه تضمن مجموعة من القواعد والإجراءات، لتوجيه عملية الإنتاج في القطاع الفلاحي، إلا أنه لم يتطرق للمشاكل الأساسية التي ظهرت في القطاع، في المراحل الأولى من تنفيذ التسيير الذاتي، إذ اتسمت تعليماته بالسطحية، كما أن اللجنة التي كلفت بإعداد المخطط، غاب عنها ممثلو قطاع الفلاحة⁽¹⁾.

ولقد فشل تطبيق نظام التسيير الذاتي في خلق التوازن بين القطاع المسير ذاتيا، والقطاع الخاص التقليدي والحديث، حيث وجد تفاوت كبير بين عدد السكان الزراعيين، ومن حيث درجة تطور وسائل الإنتاج، حيث ارتكز أغلب الفلاحين في القطاع الخاص بنسبة 81٪، وكانت نسبة الفلاحين في القطاع التقليدي الخاص 72.2٪، بينما كانت نسبة القطاع الخاص الحديث 9.3٪، وبلغت نسبة امتلاك الأراضي من القطاع الخاص التقليدي والحديث من المساحة الإجمالية 70٪، في حين شكل عدد الفلاحين في القطاع المسير ذاتيا نسبة 18.5٪، ولقد تميزت أغلب أراضي القطاع الخاص التقليدي بقلة خصوبتها، وقلة إنتاجيتها، كما شاع الاعتماد فيها وبشكل كبير على وسائل الإنتاج التقليدية⁽²⁾.

المطلب الثالث: مرحلة الثورة الزراعية.

جاءت الثورة الزراعية، بمقتضى الأمر رقم 71 المؤرخ في 8 أكتوبر 1971، وهدفت لحل مجموعة من المشاكل التي عانى منها القطاع الفلاحي بتحسين الإنتاجية الفلاحية، والقضاء على التبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع الفاتورة المخصصة لاستيراد الغذاء، إضافة إلى العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية في الأرياف وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحل مشكلة التوزيع الغير عادل لوسائل الإنتاج التي في مقدمتها الأرض.

1- Mohamed Tayeb nadir, OP.CIT, p157.

2- محمد بلقاسم بهلول حسن، مرجع سابق الذكر، ص ص 93-96.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

• أهداف الثورة الزراعية: تم تحديد أهداف على المدى المتوسط، وأخرى على المدى البعيد⁽¹⁾:

- الأهداف المحددة على المدى المتوسط: تتمثل في وضع حد للملكيات المؤدية لهدر الثروات الأرضية والمائية، والقضاء على ظاهرتي الملاكين الغائبين، والزراعة في مساحات واسعة، كما استهدف إقامة تعاونيات إنتاجية وملكيات متوسطة، خاصة لتشجيع عملية التكثيف، نظرا لكون القطاع التعاوني من بين أكثر الأنظمة الملائمة لعملية تكثيف الزراعة، ولاستعمال الأسمدة والمكننة، وأساليب الإنتاج الحديثة.

- الهدف المحدد على المدى البعيد: يعتبر الهدف الأكثر طموحا، ويتمثل في دمج الفلاحين في النظام التعاوني خاصة المتوسطيين والفقراء منهم، وحثهم على أن يساهموا في التنمية الفلاحية والاقتصادية.

كما اعتبرت الثورة الزراعية خلال إقامتها، بمثابة السياسة الفلاحية التي ستضمن العدالة والمساواة للفلاحين، وأنها الآلية التي على أساسها سيتم القضاء على كل أشكال الاستغلال للفلاحين.

• بناء القرى الاشتراكية:

استهدفت الثورة الزراعية كذلك، رفع المستوى المعيشي في العالم الريفي، ببناء القرى النموذجية، حيث تقرر بناء 6000 قرية نموذجية على المستوى الوطني، لتقريب سكنات المستفيدين من المزارع التي يشتغلون بها.

لم تكن القرى الاشتراكية، مجرد حل بسيط لمشكلة الإسكان فقط، وإنما اعتبرت من بين الإجراءات الأساسية، التي سعى من خلالها النظام الاشتراكي الحاكم إلى إنجاح الثورة، فالهدف من برنامج القرى الاشتراكية، جعل هذه القرى محيطة بمنح للعمال مختلف الشروط الضرورية لتغيير سلوكياتهم، والتأثير على القاطنين فيها، لجعلهم أعضاء فاعلين في التنمية الاقتصادية، وتتمثل المهام المنوطة بالقرى الاشتراكية في⁽²⁾:

- مهام سياسية: جعلها فضاء لتعبئة الجماهير.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق الذكر، ص102.

2- Organisme nationale de la recherche Scientifique, **villages socialistes et habitats rural**. Alger: Office des publications universitaires, A, E, N, pp 10 , 12.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- مهام اقتصادية: حيث تعتبر القرى أماكن للإنتاج وللمبادلات التجارية.
- مهمة خلق التوازن بين أقاليم الوطن، بتخفيف الضغط عن المناطق المكتظة بالسكان.
- مهام اجتماعية وثقافية، في سبيل الحفاظ على التكافل الاجتماعي، ولروح التعاون والتضامن بين الأفراد.
- هي أماكن للدعاية لما تم تحقيقه خلال تطبيق الثورة الزراعية، والدفع بالقاطنين فيها على مواصلة العمل لإنجاحها.

وسياسة القرى الاشتراكية، لا تعتبر الإجراء الوحيد الذي اتبعه النظام الحاكم، لحل مشكلة السكن في الأرياف، وإنما وجدت هناك مساعي أخرى في نفس الفترة ولنفس الغرض، فخلال الخطة الرابعة الثانية مثلا، تضمنت برامج 40 000 سكن في إطار "عملية القرى"، و 60 000 ألف سكن آخر في إطار عمليات أخرى خاصة بالبناء الذاتي⁽¹⁾.

• **هيئات تنفيذ الثورة الزراعية:** تم إقامة هيئات لتنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي أو الوطني، وأخرى على المستوى اللامركزي.

أ- هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي (الوطني): والتي تتمثل في وزارة الفلاحة واللجنة الوطنية للثورة الزراعية⁽²⁾.

ب- هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى اللامركزي: الموجودة على مستوى البلدية والولاية.

- على مستوى البلدية⁽³⁾: والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي الموسع، اللجنة التنفيذية البلدية والتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات.

- على مستوى الولاية⁽⁴⁾: والمتمثلة في المجلس الشعبي الولائي، والهيئة التنفيذية الموسعة للولاية.

كما تم إنشاء الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين سنة 1972، لضمان السير الحسن للثورة الزراعية، ولمختلف قرارات وتوجيهات الحزب الحاكم، ولقد ضم هذا الاتحاد كل من لديه علاقة

1 - عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفيه في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 120.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71/73 المؤرخ في 20 رمضان 1391 الموافق لـ 8 نوفمبر 1971 المتضمن قانون الثورة الزراعية، المواد 181، 182.

3 - المرجع نفسه، خاصة المواد 186، 187، 188، 189، 194، 195، 200، 201، 202، 203.

4 - المرجع نفسه، خاصة المواد 218، 219، 227، 228.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

بخدمة الأرض، واعتبر بمثابة نقابة عامة، تتولى الدفاع عن حقوق الفلاحين، وتعمل على تنشئتهم سياسيا، اجتماعيا وثقافيا، كما تهدف لضمان أحسن مستويات المعيشة لهم⁽¹⁾.

• تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية: تم تأمين الأراضي والنخيل وألحقت بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، وخصت عملية تأمين الأراضي تلك الموجودة في الحالات التالية⁽²⁾:

1- التغيب عن الأرض: وجه هذا الإجراء للملاك المنتقلين للمدن تاركين أراضيهم دون خدمتها، وكذا المالكين للأراضي والغير المستغلين لها شخصيا، فهؤلاء صنفهم المشرع بكونهم متغييبين عن أراضيهم، وعملا بالمادة الأولى للأمر 71-73، المتضمن قانون الثورة الزراعية، والتي تنص على أن الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها، تم تأمين هذه الأراضي ووسائل الإنتاج المرتبطة بها.

مع العلم، أنه توجد حالات، لا تطبق عليها هذه القاعدة، والتي تتمثل في:

- الملكيات من الأراضي ذات المساحة الصغيرة جدا، والتي اضطر أصحابها نظرا لضعف مستوى معيشتهم، للبحث عن موارد تكميلية خارج مزرعتهم.

- الملكيات التي هجرها أصحابها بسبب الحرب، خاصة الموجودة في مناطق الحدود.

- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض (الشيخوخة، الأيتام الصغار، النساء).

2- إلغاء الملكية الواسعة: يهدف هذا الإجراء لإزالة الفوارق الموجودة في العالم الريفي، وتحديد المساحات القصوى للأراضي، والتي تختلف حسب طبيعة الأرض من حيث خصوبتها وتموقعها، وأوضاع العمل المختلفة السائدة فيها، كما يؤخذ بعين الاعتبار، عدد أفراد العائلة المهنية المالكة للأرض.

3- أراضي الجماعات العمومية والخاصة: باسترجاع جميع الأراضي العامة، وكل الأراضي التي لا تعود ملكيتها لأحد.

ولقد قام الصندوق الوطني للثورة الزراعية، بتخصيص الأراضي وتوزيعها على الفلاحين وفق مجموعة من المعايير والالتزامات، ويكون توزيع هذه الأراضي على شكل حصص.

1- عمر صدوق، مرجع سابق الذكر، ص 42-43.

2- رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية. الجزائر: المطبعة الرسمية، د. س. ن، ص 20-23.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

تتمثل معايير التخصيص، في تفضيل العمال الزراعيين القائمين بالعمل في الأرض التي شملت عمليات التأميم، وقدماء المجاهدين الذين لا يمتلكون أرضا، وكذا أبناء الشهداء، على غيرهم للاستفادة من الأراضي، أما الواجبات المحددة للمستفيدين فتتمثل في⁽¹⁾:

- أن يعمل كل مستفيد بنفسه في الأرض التي استفاد منها، وأن يضمن استثمارها واستصلاحها.
- أن يقوم باستثمار الأرض واستصلاحها، حسب تعليمات الجهات المختصة.
- أن ينتسب للتعاونيات المتعددة الخدمات التي تقرر تكوينها، علما بأن التعاونيات الإنتاجية، لا تفرض انتساب كل المستفيدين بصورة آلية، فهؤلاء المستفيدون ليسوا مضطرين للانتساب إليها، إلا إذا كانت الأرض المؤممة، لا تصلح إلا لنوع خاص من الاستثمار التعاوني.

• **نظام التعاون الفلاحي:** صدر القانون الأساسي العام للتعاونيات في 7 جوان 1972، بموجب الأمر رقم 72-23، وصدر في نفس التاريخ، القانون الأساسي للتعاون الزراعي بموجب المرسوم رقم 72-106.

يعرف ميثاق الثورة الزراعية التعاون الزراعي، بأنه شركة ديمقراطية للفلاحين الذين يعيشون في خدمة الأرض، وأسلوب لتوسيع اشتراكية الزراعة، ودمج المزارع الصغيرة في إطار التنمية الكثيفة للأرض⁽²⁾.

فالتعاونية إطار لتكوين صغار المستغلين، وتجسد في نفس الوقت، مبدأ التسيير الجماعي لوسائل الإنتاج، وبذلك ظهرت للوجود في مرحلة تطبيق الثورة الزراعية عدة أنواع من التعاونيات. صاحب تبني سياسة الثورة الزراعية، إطلاق المخطط الرباعي الأول، وفيه تم توسيع الميزانية المخصصة لقطاع التربية، نظرا لنقص الإطارات والكفاءات المؤهلة، وفي سبيل إقامة دولة متحضرة، مزدهرة وحررة، ولقد حظي التكوين الفلاحي بالاهتمام، وتم تحديد هدف تكوين الكفاءات الضرورية لقطاع الفلاحة في آجال 10 سنوات (1970-1980)⁽³⁾.

وبالإضافة للمخطط الرباعي الأول الذي أطلق خلال فترة تطبيق الثورة الزراعية، أطلق كذلك المخطط الرباعي الثاني، وكان نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات الكلية، كما كان الحال عليه بالنسبة المخططين السابقين، أقل من قطاع الصناعة.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 102-104.

2- رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سابق الذكر، ص 28.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ويوضح الجدول التالي، تطور نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات في المخططات الوطنية:

الجدول رقم (13) يوضح تطور نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات من 1963 إلى 1977⁽¹⁾.

1977-1974		1973-1970		1969-1967		1966-1963		
%	10 ⁹	%	10 ⁹	%	10 ⁹	%	10 ⁹	
7.3	8.9	12.00	4.35	20.7	1.90	16.5	0.56	الفلاحة
61.1	74.10	57.30	20.80	53.4	4.90	20.6	0.81	الصناعة والمحروقات
31.60	38.20	30.70	11.15	25.80	2.37	62.90	2.47	باقي القطاعات
100	121.20	100	36.30	100	9.17	100	3.93	المجموع

حيث يتضح أن نصيب قطاع الفلاحة بالنسب المئوية، قد تراجع في المخططين الرباعين الأول والثاني، مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول، عكس قطاع الصناعة والمحروقات، اللذان عرفا تزايد مستمر في الميزانية المخصصة لهما، وهو ما يعني بأن النظام الحاكم، قد فضل الاستمرار في الاستثمار في الصناعة والمحروقات والتوسع فيهما أكثر مقارنة بقطاع الفلاحة وبالقطاعات الأخرى.

• مراحل تطبيق الثورة الزراعية: تم تطبيق الثورة الزراعية، خلال ثلاثة مراحل هي⁽²⁾:

- **المرحلة الأولى:** بدأت في 8 جوان 1973، وفي إطارها تم تأمين أملاك الدولة وإحاطتها بالصندوق الوطني للثورة.

- **المرحلة الثانية:** بدأت في جوان 1973، وفي هذه المرحلة، تم الاهتمام بالملكيات الخاصة من حيث تحديد مساحتها وتأمين الأجزاء التي لا تتم خدمتها، وهو إجراء كان الهدف منه التخلص من الملكيات الخاصة الكبيرة، لتوزيعها على الأفراد الذين لا يمتلكون أية أرض زراعية.

المرحلة الثالثة: بدأت في نوفمبر 1975، واتجهت للمناطق السهبية، وبإحصاء عدد رؤوس الماشية وأراضي المراعي، وخلاها فرض على المربين ألا يتعدى رؤوس الماشية الخاصة بهم، 105 رأس للمربي الواحد، والفائض يوزع على صغار المربين.

وإذا مر تطبيق المرحلة الأولى للثورة الزراعية بسلام، ودون أن تواجه عدة عقبات، فإن المرحلة الثانية عرفت عدة مشاكل خاصة المتعلقة بالأرض، وضرورة تنازل ملاكها عنها، إلا أن ما

1- Marc Ecriment, **OP.CIT**, P4

2- Hammid M. Temmar, **Stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie un bilan**. Alger: Office des publications universitaires, 1983, P118.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

خفف من حدة التوتر الذي خلقه هذا الإجراء لدى الكثير من الملاك، هو عدم تقديم أراضيهم لأفراد آخرين بشكل فردي، حيث وزعت على التعاونيات التي تشغل من عدة أفراد⁽¹⁾.

- تطور تطور إنتاج الحبوب من 1971 إلى 1980.

تطور إنتاج الحبوب، خلال فترة تطبيق الثورة الزراعية كالتالي:

الجدول رقم (14) يوضح تطور إنتاج الحبوب من 1971 إلى 1980⁽²⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	الأرز	مجموع الحبوب
1971-1970	7 939 920	5 234 000	3 717 680	383 490	50 520	13 190	15 680	17 354 480
1972-1971	9 119 000	7 439 540	6 439 950	543 500	47 160	14 920	22 180	23 626 250
1973-1972	6 985 100	4 595 670	3 738 690	531 770	53 430	30 810	24 470	15 959 940
1974-1973	6 309 960	4 601 150	3 314 220	497 500	42 950	11 770	25 200	14 802 750
1975-1974	11 810 380	6 667 550	7 427 200	795 770	67 180	20 440	16 000	26 804 520
1976-1975	10 356 390	5 940 480	5 886 720	890 100	27 620	17 760	12 790	23 131 860
1977-1976	5 733 250	2 537 090	2 603 090	496 710	20 050	19 920	14 090	11 425 090
1978-1977	7 024 940	3 805 250	3 969 650	559 180	9 840	13 730	2 910	15 385 500
1979-1978	7 078 070	3 726 280	4 565 840	804 670	8 600	14 620	-	16 198 080
1980-1979	9 265 350	5 849 510	7 941 900	1 101 900	14 780	35 330	-	24 208 770

يتضح من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول، بأن إنتاج الحبوب، قد تميز بعدم الاستقرار، وأن سياسة الثورة الزراعية المطبقة سنوات السبعينات، لم تفلح في جعل الإنتاجية تنمو بوتيرة مستمرة، أو أن تكون بنسب متشابهة.

ولقد أثر عامل المناخ كثيرا على الكمية الإنتاجية للحبوب، والتي اختلفت بين سنة وأخرى، فالارتفاع الذي سجل خلال (1974-1975)، يرجع لوجود ظروف مناخية ملائمة، ساعدت على نمو المردودية الإنتاجية⁽³⁾.

- تطور إنتاج الحليب: أمام ضعف إنتاج الحليب في الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال، أظهرت الدولة نيتا أكبر في تجاوز هذا العجز في بداية السبعينات، حيث جاء في مرحلة تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1970-1973)، وفي سبيل الرفع من إنتاجية الحليب، القيام بالعمليات التالية⁽⁴⁾:

1- Hammid M. Temmar, **OP.CIT**, PP118-119.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011، مرجع سابق الذكر، ص 133-134.

3- Houcine Toulaita, **OP.CIT**, P72.

4- Makhoulouf Malik, "performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs: cas de la wilaya de Tizi-Ouzou- Algérie", (**Thèse de doctorat spécialité Agronomie option Économie Rurale**), université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, faculté des Sciences Biologiques et des Sciences Agronomiques, Département des Sciences Agronomiques, 06/01/ 2015, P44.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- رفع عدد الأبقار واستيراد 30 000 عجل.
- إقامة الإسطبلات والبنى الأساسية اللازمة لاستيعاب الماشية.
- إدخال الطرق والتقنيات الحديثة في تغذية المواشي وفي طرق الإنتاج.
- تقليص المساحات الزراعية التي تمت إراحتها، وإطلاق عمليات الاستثمار الموسع في إنتاج العلف.

ولقد تطور إنتاج الحليب بين 1969 و 1977 كالتالي:

الجدول رقم (15) يوضح تطور إنتاج الحليب من 1969 إلى 1977⁽¹⁾.

الوحدة: 10⁶ لتر.

السنة	1969	1973	1977
الإنتاج	482	550	700

إذ يظهر من خلال الجدول، أن إنتاج الحليب في تطور مستمر، إذ ارتفع بين 1969 و 1973 بأكثر من 68 مليون لتر، ليصل الإنتاج في 1977، ما يعادل تقريبا 700 مليون لتر، بزيادة قدرة بـ 150 مليون لتر بين 1973 و 1977.

كما تطورت إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الأخرى، خلال عقد 1970-1980 كالتالي:

1- Houcine Toulaita, **OP.CIT**, P92.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (16) يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1970-1980⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار.

الإنتاج السنوي	البقول الجافة	زراعات البقول في السباح	البطاطا	الحمضيات	زيت الزيتون	زيتون المائدة
1971-1970	487 120	7 681 230	2 736 470	5 089 410	1 545 040	133 320
1972-1971	392 280	7 130 320	2 683 200	5 330 760	1 587 940	127 560
1973-1972	415 700	7 613 500	2 991 660	5 071 820	1 101 200	89 410
1974-1973	519 610	8 963 600	3 946 590	5 174 770	1 606 370	122 590
1975-1974	745 430	12 474 700	5 750 680	5 000 570	1 851 170	121 500
1976-1975	754 570	10 045 220	4 929 420	5 208 630	2 118 290	91 860
1977-1976	646 640	10 344 530	4 722 060	5 019 080	1 026 870	136 760
1978-1977	664 530	10 339 860	4 728 940	4 475 060	836 310	47 850
1979-1978	531 650	11 638 650	5 013 520	4 540 130	1 458 710	110 490
1980-1979	518 200	14 270 510	5 905 990	4 216 850	976 640	57 670

يظهر الجدول، وبفضل التنظيم الإداري الجديد الذي جاءت به الثورة الزراعية، وبفضل مختلف الآليات والتدابير التي أدرجت في إطارها، ارتفاع إنتاجية بعض المواد الغذائية، كزراعات البقول في السباح والبطاطا.

• القطاع الخاص خلال تطبيق الثورة الزراعية:

منذ بداية تطبيق الثورة الزراعية، تضرر القطاع الخاص الفلاحي كثيرا من التهميش وغياب الدعم والتحفيز، حيث وإن وجدت فئة قليلة امتلكت أراضي واسعة، خصبة ووفيرة الإنتاج، فإن أغلب الخواص في هذه الفترة، كانوا من بين أفقر فئات المجتمع، فالقطاع الخاص خلال فترة تطبيق الثورة الزراعية، حرم من عدة امتيازات اجتماعية كالمنح العائلية، التقاعد... والتي كانت حكرا فقط على القطاع الاشتراكي⁽²⁾.

• أهم المشاكل التي حالت دون نجاح الثورة الزراعية:

تتمثل المشاكل التي حالت دون تحقيق الثورة الزراعية، للأهداف المرجوة في⁽³⁾:

- ارتفاع حالات التخلي عن الأراضي الزراعية التي منحها الدولة للفلاحين، في إطار الثورة الزراعية، حيث حتى 30 سبتمبر 1976، أوضحت الإحصائيات أنه وجد 8041 حالة تخلي عن

1- الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق الذكر، ص ص133-134.

2- Mohamed Tayeb nadir, **OP.CIT**, p304.

3- Benaouda hamel, **Système productif algérien et indépendance nationale**. Algérie: office des publications universitaires, 1983, p 289.292.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الأراضي الممنوحة، والسبب الرئيسي لذلك هو ضعف خصوبة الأراضي التي تلقوها، كما توسع مع تكرار هذه الحالات ظاهرة النزوح الريفي.

- نقص العتاد الفلاحي وضعف المكننة من جهة، ومن جهة أخرى ضعف التمويل بهذه الوسائل للفلاحين بسبب الجمود الإداري، كما وجد كذلك مشكل في نوع تلك الوسائل التي لم تكن تتطابق مع الوسائل التي كان يلح عليها الفلاحون.

- انتشار هجرة عمال الفلاحة للقطاعات الأخرى، بسبب احتقار المهنة وتفضيل العمل في الميادين الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى، الفرق الموجود في الأجور بين تلك الممنوحة في قطاع الفلاحة وباقي القطاعات الأخرى، وهنا نذكر بأن الدولة قد قامت ببعض الإجراءات وبعض المساعي لمعالجة هذا الاختلال، مثل توحيد الأجر القاعدي المضمون (SMIG) بين الصناعة والزراعة، إلا أنها أخفقت في تحقيق التقارب بين أجور القطاعات المختلفة مع قطاع الفلاحة، بذلك شاع التخلي عن العمل الفلاحي والهجرة للمدن، للعمل في قطاعي الصناعة والبناء، اللذان وفرا ظروف عمل أكثر ملائمة وأجورا أحسن⁽¹⁾.

وتضاف لهذه العوائق⁽²⁾:

- حدوث خلافات بسبب سوء فهم الفلاحين لأوامر المدراء، ويعتبر غياب التأهيل اللازم لليد العاملة، ولضعف قنوات إيصال المعلومات من الأسباب الرئيسية لذلك، كما أن النقص الموجود في الإطارات ولليد العاملة المتخصصة، أدى إلى الإبقاء على الطرق التقليدية في عمليات الإنتاج، وحال دون استعمال الطرق العلمية الحديثة.

- نظرا لسوء العلاقة الموجودة بين الإداريين والفلاحين في القطاع العام، فإن ذلك ولد شعور اللامبالاة بين العمال وتهربهم من واجباتهم في كل مناسبة، كما أفقدهم ذلك الحافز للعمل، وأقصى حسهم بالمبادرة لتحسين مردودية المستغلات المستثمرة.

- عامل المناخ الذي لعب دورا محوريا في الإنتاجية الزراعية، من حيث حدوث موجات الجفاف وكذا انخفاض كميات الأمطار وعدم وفرتها، حيث تغيرت إنتاجية الحبوب في العقد الذي طبقت فيه الثورة الزراعية، بأن تناقصت أو ازدادت بالضعف بين سنة وأخرى، مثل سنة 1974-1975.

1- Mohamed Tayeb nadir, **OP.CIT**, p20.

2- Houcine Toulaite, **OP.CIT**, p p72, 226, 229, 263, 264, 265.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- خلال عشرية 1970-1980، ارتفعت وتيرة الهجرة نحو المدن بشكل أكبر، والتي بدأت منذ الاستقلال، حيث يوضح التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني ذلك:
الجدول رقم (17) يوضح تطور الهجرة الريفية⁽¹⁾.

الوحدة: مليون شخص.

	1977	1973	1966	
سكان المدن	7.1	5.7	3.9	
سكان الأرياف	9.8	9	7.9	
مجموع السكان	16.9	14.7	11.8	

وبينما يرتفع النمو الديمغرافي حسب نفس التقرير بـ 3.2٪ سنويا، يرتفع سكان الريف بنسبة 2٪ سنويا، بينما يرتفع نمو سكان المدن بنسبة 6٪ سنويا، كما خلقت الهجرة الريفية في بعض المواسم، ندرة حادة في اليد العاملة.

- ارتفاع فئة الشيوخ في اليد العاملة الفلاحية، فحسب دراسة أجراها المكتب الوطني لدراسة التنمية الاقتصادية الريفية (BENDER)، فإن أكثر من 50٪ من اليد العاملة، تتجاوز الخمسين سنة، كما لوحظ ضعف اليد العاملة من فئة النساء.

- أما الهدف المسطر في تكوين الكفاءات في قطاع الفلاحة في آجال 10 سنوات، فإن التكوين تم بوتيرة سريعة، وتم التركيز على عامل الكم ولم تتحقق النوعية فيه، كما أعيب عليه كونه لم يبنى على أساس الاحتياجات التي عرفها القطاع الفلاحي حينها، فلم تستفد الوحدات الإنتاجية من الكفاءات التي تم تكوينها، ومن جهة أخرى، وإذا قورن هذا التكوين مع تكوين اليد العاملة المؤهلة في القطاعات الأخرى، يلاحظ بأن التكوين في قطاع الفلاحة، لم يحض بالأهمية والدعم اللازم من السلطات كالذي منح للقطاعات الأخرى.

- الدور السلبي الذي لعبته الطبقة البيروقراطية والتكنوقراطية، والتي أشرفت على تسيير عملية الثورة الزراعية، من حيث استغلالها للمراكز التي شغلتها لتحقيق مصالحها الخاصة⁽²⁾.

- بعد الأراضي عن أماكن الإقامة، إذ حال غياب المسالك السهلة للوصول إليها، دون إدخال الوسائل الميكانيكية الحديثة إليها وفشل القرى الاشتراكية في حل المشكلة.
وتضاف لهذه النقائص⁽³⁾:

¹- Hocine Toulait, **OP.CIT**, 1988, p279.

²- عبد العالي دبله، مرجع سابق الذكر، ص98.

³- قرين بوزيد، "دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة"، (شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تخطيط، 2000-2001، ص ص58-59.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- ضعف تسيير التعاونيات الزراعية وكثرة المشاكل الداخلية فيها، كما افتقدت هذه التعاونيات للاستقلالية في إدارة المزارع، بتسييرها وفق الخطة العامة للتنمية ولما تمليه وزارة الفلاحة.
- تعرض الإنتاج للتلف، بسبب النقص الشديد في غرف وسائل التخزين داخل المزارع.
- غياب الإرشاد الفلاحي وانعدامه خلال السبعينات.
- عدم الاعتماد على البذور المنتقاة، وغياب مراكز البحوث الزراعية لتجهيز البذور.
- التوسع العمراني وبناء المصانع على حساب الأراضي الزراعية، وغياب قوانين صارمة تحمي العقار الفلاحي.

ولقد خلق غياب العدالة في توزيع الأراضي، مشكلا محوريا آخرًا يتمثل في التفاوت الكبير الموجود في أجور الفلاحين، فالفلاحون في هذه التعاونيات لا يتقاضون سوى أجور رمزية، ولا يستفيدون من علاوات وزيادات فيها إلا في حالة ارتفاع إنتاجية الأرض التي يفلحونها، ونجد أن غياب العدالة في توزيع الأراضي، وعدم التحديد الدقيق لمساحة الأراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعي، قد أدى لتكوين تعاونيات في مساحات صغيرة، وأخرى استفادت من أراضي قليلة الخصوبة وضعيفة الإنتاجية، وهو ما أثر تأثيرا مباشرا على استمرار تدني أجور عمال هذه التعاونيات⁽¹⁾.

كما أن الأهمية الكبيرة الممنوحة لقطاع الصناعة، ومنحه الأولوية عن باقي القطاعات الأخرى، قد أدى لاستثمار الأموال المخصصة له، ولامتصاصه بعدها لرؤوس الأموال الموجهة لقطاع الفلاحة وقطاع البناء كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18) يوضح التوقع والمحقق للاستثمارات في قطاعات الصناعة، الزراعة والبنى التحتية⁽²⁾.

الوحدة: بالنسب المئوية.

الرباعي الأول		الرباعي الثاني		
% متوقع	% محقق	% متوقع	% محقق	
44.7	57.3	43.5	62	الصناعة
14.9	13	13.2	4.7	الزراعة
40.4	30	43.2	33.3	البنى الأساسية

1- إسماعيل شعباني، "آثار التوجه نحو خصوصية القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر"، (أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد)، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ديسمبر 1997، ص42.

2- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص86.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

حيث يظهر الجدول بأن قطاع الصناعة، لم يكتفي فقط بالميزانية المالية التي خصصت له خلال المخططين، ولكنه توسع أكثر من ما كان مخططا وزاد عنه، كما يظهر الجدول كذلك من جهة، تراجع نصيب قطاع الفلاحة بين المخططين، ومن جهة أخرى، تراجع استثمار الأموال المخصصة لها.

كما لم يفلح تطبيق الثورة الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب والحليب، حيث دعت الضرورة للجوء للاستيراد، وهو ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (19) يوضح تطور استيراد الحبوب وبعض المنتجات الزراعية من 1970 إلى 1977⁽¹⁾.

الوحدة: 1000 طن.

السنوات الإنتاج	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الحبوب	700	1300	900	1800	1500	1300	1100
البقول الجافة	6	20	30	13	45	40	45
البطاطا	50	40	90	100	100	80	120

الجدول رقم (20) يوضح تطور استيراد الحليب من 1969 إلى 1977⁽²⁾.

الوحدة: 10⁶ لتر.

السنة	1969	1973	1977
الإنتاج	213	302	677

فالجدولان يظهران ارتفاع حجم استيراد الحبوب والحليب وبعض المواد الغذائية، كون رغم أن الإنتاج الفلاحي في فترة تطبيق الثورة الزراعية قد عرف ارتفاعا محسوسا، إلا أنه لم يكن بشكل مستقر ومستمر، كما لم ينمو بنفس وتيرة النمو الديمغرافي والطلب على الغذاء، كما أن ضعف الحصة المالية المخصصة لقطاع الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولمختلف المشاكل التي

1- Mohamed Tayeb nadir, **OP.CIT**, P256.

2- Houcine Toulait, **OP.CIT**, P 92.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

سجلت عند تطبيق التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية، حالت كلها دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتي الحبوب والحليب.

كما ارتفعت فاتورة استيراد الحليب خلال هذه الفترة، وهو ما يوضح جدول الملحق رقم(3).

من جهة أخرى أخفقت الثورة الزراعية، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة صناعات غذائية كالدقيق، عجائن الكسكسي، السكر، مصبرات الفواكه ومصبرات الخضر، والجدولان في الملحق رقم (4)، يوضحان تطور إنتاج هذه الصناعات الغذائية، ودرجة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها.

المبحث الثالث: تطور القطاع الفلاحي من 1980 إلى 1999.

نظرا لضعف الإنتاج الفلاحي، واستفحال ظاهرة النزوح الريفي، وأمام فشل السياسات الفلاحية السابقة في تنمية القطاع الفلاحي، استدعى كل ذلك إحداث تغييرات وإصلاحات جديدة، خاصة أن الواردات الزراعية قد ازدادت، ومعها ارتفعت الميزانية المخصصة لها.

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات.

تم الشروع في تطبيق إعادة هيكلة مزارع القطاع العام مع بداية الثمانينات، كما أصدرت التعليمات الرئاسية رقم 14 الصادرة في 1981، والتي دخلت حيز التطبيق الرسمي مع المنشور الوزاري رقم 77 في 15 أكتوبر 1981.

أهداف إعادة الهيكلة: تتمثل أهداف إعادة الهيكلة، في تطهير القطاع الفلاحي من السلبات التي ظهرت فيه خلال تطبيق الإصلاحات المختلفة عليه منذ الاستقلال، كما تتمثل باقي الأهداف الأخرى كما جاءت في التعليمات الرئاسية رقم 14 في⁽¹⁾:

- العمل على توسيع استقلالية تسيير المزارع والمؤسسات الفلاحية.
- العمل على خلق انسجام أكبر في العالم الريفي، وتهيئته لإنجاح دمج القطاع الاشتراكي فيه.
- تكوين مزارع كبرى ذات طابع اشتراكي بضم المزارع بعضها البعض.

1- عمر صدوق، مرجع سابق الذكر، ص 65.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- تشجيع الفلاحين على زيادة مردودهم، ودعمهم بكل ما يلزم لرفع الإنتاج الفلاحي والعمل على تحقيق فائض فيه.

- إعادة النظر في التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية.

وفي إطار هذه المرحلة، تم توحيد الأراضي الفلاحية التابعة لقطاع الثورة الزراعية وللتسيير الذاتي في قطاع واحد، وهو **القطاع الفلاحي الاشتراكي (DAS)**، إذ شرع في العملية في أكتوبر 1980، وانتهت في أكتوبر 1983، كما تم توزيع 28 086 هكتار بشكل فردي، للفلاحين الذين لا يمتلكون أية أرض⁽¹⁾.

سمح التغيير الجديد الذي مس الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، بتكوين 5 581 مزرعة فلاحية اشتراكية على المستوى الوطني، ومن جهة أخرى، تم إحالة العمال المسنين الذين بلغوا سن التقاعد للمعاش، وانظم الشباب الموسميون لفئة العمال الدائمين، كما شمل الإصلاح كذلك، الدواوين وتعاونيات الإنتاج التي أصبحت دواوين وتعاونيات متخصصة، وموجودة على المستوى المحلي، حيث اختصت في: تربية الدواجن، اللحوم، الحليب، المنتجات الزيتية... إضافة لتعيين مسئولين لتسيير المزارع، مختصين في الحساب، مختصين في المجال الميكانيكي والتقنيات الفلاحية الحديثة، إضافة لإنشاء بنك خاص بالشؤون الفلاحية، هو البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) لتقريب التمويل المصرفي للفلاحين⁽²⁾.

في 1983، صدر القانون رقم 83-18، المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية بتاريخ 13 أوت 1983، والذي نص على أنه يمكن لكل فلاح قام باستصلاح أرض، أن يستفيد منها وتصبح ملكا له، وهذا القانون كما جاء في مادته الثانية، لا يطبق إلا على الأراضي التابعة لنظام التسيير الذاتي، أو للصندوق الوطني للثورة الزراعية⁽³⁾.

وعليه، فإن قانون استصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية، جاء لتشجيع خدمة الأرض واستصلاح أكبر قدر من الأراضي، لزيادة القدرة الإنتاجية الوطنية في الميدان الزراعي، سعيا للنهوض بقطاع الفلاحة.

1- Salah Bouchemal, **mutations agraires en Algérie**. Paris: l'Harmattan, 1997, p p66-67.

2- Ahmed dahmani, **l'Algérie à l'épreuve Economie Politique des reformes 1980-1997**. Alger: Casbah éditions, 1999, p p61-62.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 83-18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق لـ 13 غشت سنة 1983، "يتعلق بحياسة الملكية العقارية الفلاحية". **الجريدة الرسمية**، العدد 34، 16 أوت 1983.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

مرحلة 1980-1989، عرفت كذلك تطبيق المخططين الوطنيين الخماسي الأول والثاني، وفيهما تم إحداث عدة تغييرات جسدت نية النظام في التراجع عن بعض الخيارات التنموية السابقة. قام النظام الحاكم، بتحديد معالم المخطط الخماسي الأول 1980-1984، بناء على التقييم الذي أحدث على مرحلة الستينات والسبعينات، بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، وإقامة استراتيجية تنموية تهدف لتحقيق جملة من الأهداف، ولقد عرفت فترة إطلاق المخطط ارتفاع قيمة الدولار، وكذا أسعار البترول⁽¹⁾.

خلال المخطط الخماسي 1980-1984، صنفت الفلاحة من بين الأولويات الأساسية التي حظيت بالاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تم اتخاذ إجراءات مختلفة من طرف الدولة على المستوى الإداري، الاقتصادي والمالي، وتحديد هدفين أساسيين هما تحسين الأوضاع العامة للقطاع الفلاحي، وتخفيض التبعية الغذائية للخارج⁽²⁾.

ولقد تم في إطار هذا المخطط، تخصيص ميزانية خاصة بقطاع الفلاحة، لتنميته وإعادة هيكلته، قدرت بـ 23 مليار دج، كما تم إطلاق العمليات التالية⁽³⁾:

- غرس الأشجار المثمرة في مساحة قدرت بـ 145.6 ألف هكتار، وإعادة الاعتبار لإنتاج العنب، بتخصيص مساحة لغرس الكروم قدرت بـ 33 ألف هكتار.
- تهيئة وتطهير مساحة 50 ألف هكتار.
- تنمية الزراعات الصناعية، والتوسع في المساحة المخصصة لها بـ 16 ألف هكتار.
- تنمية الزراعات في السباح، والتوسع في المساحة المخصصة لها بـ 32 ألف هكتار.
- اقتناء 36 ألف جرار، و 45 ألف حصادة دراسة.
- تنمية القدرات الإنتاجية فيما يخص تربية الدواجن وإنتاج البيض، وكذا إنتاج اللحوم.
- زيادة الاهتمام بإنتاج الحليب، برفع القدرات الإنتاجية للديوان الوطني للحليب (ONALAIT)، حيث صار قادرا على إنتاج 440 مليون لتر، بعد أن كانت طاقته الإنتاجية في 1969: 39 مليون لتر فقط.

1- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001، ص ص 27-28.

2- Ahmed dahmani, **OP.CIT**, p 60.

3- Marc Ecrement, **OP.CIT**, 1986, p 308.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

وتجدر الإشارة، إلى أن إلى أن المجهودات التي قامت بها الدولة، من 1966 وإلى غاية 1982، لم تفلح في جعل الإنتاج المحلي من الحليب قادرا إشباع الطلب المحلي المتنامي، كما أنها وجهت أساسا للقطاع العمومي، فهذا الأخير، وإن اعتمد على استيراد الأبقار من نوع (hard book)، التي تعتبر أحسن الأصناف من حيث الإنتاج (5000 لتر في العام)، إلا أنه فشل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتج الحليب، فالأبقار المستوردة من أوروبا وأمريكا الشمالية، لم تنتج سوى 2000 لتر، وهي أقل بالنصف من ما تنتجه في العادة، ويعود تفسير هذا الفشل، لعاملين أساسيين هما الجفاف والصعوبة الموجودة على مستوى التموين بالعلف، ولتدهور الأوضاع التي تتواجد فيها الأبقار، بسبب نقص الإمكانيات المادية والتقنية اللازمة، ولليد العاملة المؤهلة للتكفل بها، ومن جهة أخرى، اكتفى القطاع الخاص، بالأبقار المحلية، نظرا لغلاء الأبقار المستوردة، ولضعف الدعم الذي لقيه خلال فترة تطبيق الثورة الزراعية، ولقد أدى ذلك، لتوجه القطاع الخاص للاستثمار أكثر في إنتاج اللحوم، خاصة أن هذا الأخير، عرف تحريرا في أسعاره عكس الحليب⁽¹⁾. ومن ضمن الإصلاحات التي تمت خلال هذه الفترة، تقسيم الديوان الوطني للحليب في 1982، لثلاث دواوين جهوية هي⁽²⁾:

- الديوان الجهوي للحليب للغرب ORALAIT.
- الديوان الجهوي للحليب للوسط ORALAC.
- الديوان الجهوي للحليب للشرق ORELAIT.

وفي 1985، تم إطلاق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المكمل لما جاء في المخطط الخماسي الأول، إلا أن الدولة، اصطدمت بأزمة اقتصادية حادة بسبب انهيار أسعار البترول، والتي أثرت على نسق الاستثمارات المختلفة التي أطلقت قبلها. من جهة أخرى، سمح صدور القانون رقم 83-18، المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية، بانطلاق عمليات توزيع الأراضي على الفلاحين، ومعها اتسعت عمليات الاستصلاح، وارتفعت المساحات الزراعية، إلا أن إنجاز الاستصلاح، عرف مجموعة من العراقيل المختلفة، والتي أدت بالحكومة لإتباع نمط آخر جسده القانون 87-19.

1- Houcine Toulaité, OP.CIT, P P90-92.

2- إسماعيل اللبي، مرجع سابق الذكر، ص ص83-84.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

بذلك، وفي ضل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة في مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات، ومن ضمن النصوص القانونية الهادفة لإعادة تنظيم قطاع الفلاحة بالجزائر، القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية، وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

في إطار هذا القانون، تم إنشاء آلية جديدة للانتفاع من العقار الفلاحي المملوك من الدولة، والمسماة **بالمستثمرة الفلاحية**، كما أعاد القانون 87-19 هيكلة باقي أراضي الدولة الفلاحية. عرفت الحكومة المستثمرة الفلاحية، أثناء عرض مشروع القانون 87-19 أمام المجلس الشعبي الوطني، بأنها طريقة جديدة لإيجاد وسائل جديدة للاستغلال، وعدم الاكتفاء فقط بتمويل الدولة من موارد مالية وعتاد، بتحريض المنتجين على استعمال مواردهم المالية ووسائل إنتاجهم الخاصة، واستثمارها للنهوض بقطاع الفلاحة⁽¹⁾.

تم بذلك، تفكيك المزارع الاشتراكية البالغ عددها 3429 مزرعة، إلى ثلاثة أشكال تنظيمية هي⁽²⁾:

- مستثمرات فلاحية جماعية عددها 22356 مستثمرة.

- مستثمرات فلاحية فردية 5677 مستثمرة.

- مزارع نموذجية عددها 199 مزرعة.

كما تم إنشاء صندوق المساهمة للموارد الزراعية، لتنظيم القطاع الفلاحي بشكل أحسن، وشكل الصندوق من مؤسسات وطنية عامة، وأخرى تابعة للقطاع الخاص.

يمكن القول بأن هذا الإصلاح، إضافة لكونه يرمي لرفع الإنتاج الفلاحي ومعالجة مشكلة التبعية الغذائية، فإنه يلاحظ كذلك وانطلاقا من التعريف المقدم للمستثمرة الفلاحية، رغبة المشرع في الانتقال بالفلاحة لمستوى الاستثمار، بحيث تصبح الفلاحة نشاطا خاضعا لمنطق الربح، وبالتالي تجنيد كل الموارد المالية للرفع من هامشه، كما أن تسمية الفلاح بالمستثمر، يشعر هذا الأخير بأهمية دوره في التنمية الفلاحية، بجعله أكثر مسؤولية في عمله، إذ يكتسب روح المخاطرة وتترسخ فيه الذهنية الاستثمارية، فهو يتمتع بحق الانتفاع الدائم على العقار الفلاحي وبحرية التموين، وفي

1- الجيلالي عجة، مرجع سابق الذكر، ص178.

2- شعبان الحسين، "أثر سياسة التصنيع على التنمية الفلاحية في الجزائر من 1962 إلى 1989"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علوم التنظيم)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001-2002، ص 96، 98.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ما يختار لينتجه ولمن يبيعه، خاصة في ظل ترك الدولة السوق يضبط النشاط الاقتصادي، ويمكن القول بأنها دوافع للارتفاع من الأساليب التقليدية في الإنتاج، للأسلوب الحديث والمكثف.

وللإشارة، فإن المادة 43 من القانون 87-19، منعت التدخل في إدارة وتسيير المستثمرات الفلاحية، لتفادي الأخطاء التي وقعت في الثورة الزراعية، إلا أن الدولة، تتدخل لممارسة الرقابة على استغلال الأراضي، وكذا بواسطة حق الشفعة الذي يجيز لها أن تحل محل صاحب حق الانتفاع، متى سقط حقه في الانتفاع من الأرض، أو في حالة حل المستثمرة الفلاحية⁽¹⁾.

وفي 1990، جاء القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، وهو القانون الموجه لتنظيم كل العقارات الوطنية الفلاحية والغير فلاحية، المبنية والغير مبنية، وبجميع أشكالها وملكياتها، كما تضمن القانون كذلك أحكاما متعلقة بتسوية النزاعات حول ملكية الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية بحكم الأمر 71-13، والذي ألغي بمقتضى هذا القانون، إذ جاء هذا الأخير ليعيد الأراضي الفلاحية لأصحابها وفقا للشروط التي حددتها المادة 76⁽²⁾.

قانون التوجيه العقاري 90-25، جاء كذلك لوضع حد للتعديت على العقارات الفلاحية، بسبب التوسع العمراني والصناعي.

• **القطاع الخاص الفلاحي خلال مرحلة الإصلاحات:** تم تحفيز القطاع الخاص ودعمه خلال هذه المرحلة، ومنحه امتياز الحصول على القروض البنكية، وتمويله بمختلف وسائل الإنتاج⁽³⁾.

وهذا الدعم، يعكس التوجه الجديد الذي أظهره النظام الحاكم، مع بداية تخليه عن بعض المبادئ الاشتراكية، وبداية انفتاحه على النظام الليبرالي.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق لـ 8 ديسمبر 1978 "يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم". **الجريدة الرسمية**، العدد 50، 9 ديسمبر 1987.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 8 نوفمبر 1990 "يتضمن التوجيه العقاري"، **الجريدة الرسمية**، العدد 49، 18 نوفمبر 1990.

3- Maamar Bouderssa, **La ruine de l'économie algérienne sous Chadli**. Alger: Edition Rahma, 1993, P135.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

- تطور تطور إنتاج الحبوب من 1980-1990.

خلال هذا العقد، تطور إنتاج الحبوب بالشكل التالي:

الجدول رقم (21) يوضح تطور إنتاج الحبوب من 1980-1990⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	الأرز	مجموع الحبوب
1981-1980	7 680 980	4 502 820	5 248 040	859 530	22 770	2 420	-	18 316 560
1982-1981	6 326 080	3 444 620	4 834 430	600 930	14 340	11 580	-	15 231 980
1983-1982	4 920 300	2 977 560	4 467 530	493 710	28 070	92 450	-	12 979 620
1984-1983	5 859 690	3 006 000	5 026 520	644 320	53 210	13 940	-	14 603 680
1985-1984	9 618 590	5 161 590	13 301 810	1 077 140	12 560	4 100	-	29 175 790
1986-1985	7 846 670	4 441 400	10 828 290	891 310	14 420	2 000	-	24 024 090
1987-1986	7 765 410	3 982 620	8 198 940	677 120	21 310	5 100	-	20 650 500
1988-1987	4 153 720	1 990 510	3 896 600	296 580	6 780	830	-	10 345 020
1989-1988	8 133 490	3 388 180	7 898 820	595 610	4 240	10 850	-	20 031 190
1990-1989	5 549 460	1 951 340	8 333 560	412 810	2 310	4 640	-	16 254 120

سجل إنتاج الحبوب خلال هذا العقد نتائج غير مستقرة، حيث تميز الإنتاج بالتذبذب ويرجع

ذلك أساسا للعوامل المناخية من جهة، ومن جهة أخرى لعدم الحفاظ على نفس المساحة الزراعية المستغلة.

- تطور إنتاج الحليب:

تطور إنتاج الحليب بالشكل التالي:

الجدول رقم (22) يوضح تطور إنتاج الحليب من 1982 إلى 1985⁽²⁾.

الوحدة: 10⁶ لتر.

السنة	1982	1984	1985
الإنتاج	742	708	700

1- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011. المرجع سابق الذكر، ص 134-136.

2- Houcine Toulait, OP.CIT, P 92.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (23) يوضح تطور إنتاج الحليب من 1986 إلى 1990⁽¹⁾.

الوحدة: 10⁶ لتر.

السنة	1986	1987	1988	1989	1990
الإنتاج	750	975	969	970	1 100

ومن خلال الجدولان المقدمان، يتضح بأن إنتاج الحليب قد تراجع خلال 1984 و1985 مقارنة بما أنتج في 1982، ليرتفع في السنتين الموالتين، ثم ينخفض في 1988 بـ 6 ملايين، ليرتفع قليلا في السنة الموالية، ثم يسجل في 1990: 11 ألف مليون لتر، أي أن السنوات الأولى التي طبق فيها الإصلاح الذي أدرج على الديوان الوطني للحليب، بتقسيمه لثلاثة دواوين جهوية، قد عرفت انخفاضا في الإنتاجية، إلا أنها سرعان ما عادت للارتفاع في السنوات التالية.

من جهة أخرى، تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الأخرى بالشكل التالي:

الجدول رقم (24) يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1980-1990⁽²⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	البقول الجافة	زراعات البقول في السباح	البطاطا	الحمضيات	زيت الزيتون	زيتون المائدة
1981-1980	507 460	12 897 760	5 282 070	3 553 270	2 035 360	102 760
1982-1981	331 570	12 366 040	4 151 020	3 193 890	1 353 020	79 630
1983-1982	361 020	13 660 610	4 907 260	2 554 250	1 287 540	65 630
1984-1983	449 340	15 462 174	5 209 230	2 854 060	890 700	129 610
1985-1984	573 200	21 820 380	8 146 770	2 440 760	1 478 870	112 680
1986-1985	678 760	23 391 070	8 116 640	2 531 310	1 922 070	94 180
1987-1986	670 610	25 666 270	9 046 090	2 772 380	1 528 120	153 600
1988-1987	344 480	24 205 000	8 988 220	3 118 140	1 304 820	124 100
1989-1988	478 970	27 651 470	10 007 000	2 680 950	817 420	107 110
1990-1989	350 890	22 607 550	8 085 410	2 809 530	1 648 000	131 070

يظهر الجدول بأن الإصلاحات التي أقيمت في عقد الثمانينات، سمحت بالرفع من إنتاجية بعض المواد الغذائية كزراعات البقول في السباح والبطاطا، أما المواد الغذائية الأخرى فتميزت بنوع من الاستقرار ومنها من مال للتراجع في أغلب فترات هذا العقد كالبقول الجافة.

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2014.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق الذكر، ص 134-136.

المطلب الثاني: برنامج التكيف الهيكلي.

تهدف السياسات الهيكلية بشكل عام، لتحسين المناخ الاقتصادي لتشجيع الاستثمار والادخار، وتحفز على زيادة الإنتاج المحلي وتجاوز التبعية للاستيراد، كما تعمل على تعزيز القدرة على المنافسة الخارجية.

• محاور برنامج التكيف الهيكلي:

- إن التعديلات الهيكلية التي اتبعتها بعض الدول العربية، خاصة التي تعتمد بشكل كبير على عوائد صادرات النفط، والتي عانت من الاختلال في موازين مدفوعاتها في منتصف الثمانينات، كانت إما بمبادرات طوعية، أو بطلب من صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها، أو للحصول على قروض وإعانات مالية، هذه التعديلات الهيكلية شملت المحاور التالية⁽¹⁾:
- تحفيز القطاع الخاص ليلعب دورا أكبر في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والعمل على أن يحل تدريجيا محل القطاع العام.
 - منح الأفراد والمنتجين، الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، والعمل على تجاوز كل ما قد يعيق ذلك.
 - رفع أسعار السلع والخدمات، وأسعار الصرف للعملة المحلية تدريجيا.
 - تعديل النصوص والقوانين التي تحد من حرية النشاط الاقتصادي.

• الشروط الواجب توفرها في القطاع الفلاحي عند تطبيق برنامج التكيف الهيكلي: تتمثل

الشروط الواجب توفرها في القطاع الفلاحي، لإنجاح تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الفلاحة في⁽²⁾:

- 1- تسعير المنتجات: برفع أسعار المنتجات الزراعية، لتصبح مثل الأسعار المتداولة في الأسواق الخارجية، وبالتالي إلغاء سياسات دعم الأسعار التي تطبقها معظم الدول النامية، وهو الإجراء الذي من شأنه أن يزيد من دخول المزارعين، وأن يحفز القطاع الخاص على زيادة إنتاجيته، كما أن تخفيض الضرائب على التجارة أو إلغائها، سيؤديان لزيادة التصدير وتغيير شروط التبادل التجاري

1- محمد سمير الهباب وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص97-98.

2- محمد سمير الهباب وآخرون، مرجع سابق الذكر، 114-117.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

بشكل عام، بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات الأخرى، وهو ما يمكن من زيادة فرص نمو الإنتاج الفلاحي.

2- تسعير مدخلات الإنتاج: أي تحديد أسعار عناصر الإنتاج التي تتدخل فيها الحكومة وتقوم بدعمها، علما أن البرنامج، لا يشير إلى إلغاء التدخل الحكومي كليتا، وهذا الإجراء يكون إما بفرض إزالة الدعم على أحد عناصر الإنتاج، أو بالرفع من سعره مباشرة.

3- الإصلاح المؤسسي: بتوفير قاعدة مؤسسية يمكن لها أن تحافظ على استقرار الاقتصاد، والتعامل بمرونة أكبر مع الصدمات الخارجية، وقادرة على دعم تحقيق نمو طويل المدى، والبنك الدولي، يشجع الدول على تقوية مؤسساتها العامة، ويشجع على نقل وظائف هذه المؤسسات للقطاع الخاص، فالمؤسسات الزراعية في الدول النامية وفق هذا الطرح، تعد من العوامل الأساسية لتدني المردودية الإنتاجية، ولعدم كفاءة عمليات التسويق فيها.

• تطبيق برنامج التكيف الهيكلي:

خلال بداية العقد الأخير من القرن العشرين، تفاقمت المديونية الخارجية للجزائر، واضطرت لطلب إعادة جدولة ديونها، وفرض صندوق النقد الدولي من جهته مجموعة من الشروط والتي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي، ومن جهة أخرى، عرفت البلاد أزمة أمنية خطيرة، كانت آثارها جد وخيمة خاصة على العالم الريفي.

تتمحور النقاط الأساسية، لبرنامج التعديل الهيكلي في⁽¹⁾:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

- تخفيض الدعم للمواد الغذائية الأساسية وتحرير الأسعار.

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية العاجزة، وفتح المجال لخصوصيتها.

ولقد جاء تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر، في إطار التوصيات التي أملاها صندوق النقد الدولي على البلدان المنخفضة الدخل، للدفع بها لتجاوز المديونية، بذلك بدأ تطبيق البرنامج في الجزائر منذ 1990، وهدف لربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وتحرير

1- Abdellatif Benachenhou, **La fabrication de l'Algérie**. P, E, N: Alpha désigne, 2009, P90.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، كما تضمن إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، وهو ما أدى لمضاعفة التكلفة الزراعية، ومعه ارتفعت أسعار المواد الزراعية⁽¹⁾.

وتتمثل أهم محاور سياسة التكيف الهيكلي المطبقة في الجزائر في⁽²⁾:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- إرجاع الأراضي المؤممة في السياسات الفلاحية السابقة لأصحابها.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- تحرير الأسواق وحرية التجارة الخارجية.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصتها تدريجيا وجزئيا.
- مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية فقط كالخبز والحليب.
- تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.

كما جاءت الإصلاحات المتبناة في هذه الحقبة، في إطار مساعي الدولة للانضمام لمنظمة التجارة الخارجية، بتحريرها لأسعار عدة منتجات، ودعمها للقطاع الخاص، ولقد بدأت جولات مفاوضات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة الخارجية سنة 1996.

ومن ضمن الإصلاحات التي أدرجت خلال هذه المرحلة، ظهور المجمع الصناعي لإنتاج الحليب (GIPLAIT)، بعد أن تم تجميع الدواوين الجهوية الثلاث للديوان الوطني لإنتاج الحليب، كما تم تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة الاعتبار لإنتاج الحليب في 1995، والذي تضمن مجموعة من الأهداف الرامية إلى الرفع من إنتاج الحليب، وتوسيع الاهتمام بإنتاج الحليب الطازج والرفع من قدرات تجميعه⁽³⁾.

تطور إنتاج الحبوب من 1990-2000:

تطور إنتاج الحبوب بين 1990-2000 بالشكل التالي:

1- فوزية غربي، المرجع سابق الذكر، ص139.

2- المرجع نفسه، ص141.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (25) يوضح تطور إنتاج الحبوب من 1990-2000⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	البرسيم	مجموع الحبوب
1991-1990	12 917 890	5 775 990	18 099 580	1 281 420	5 000	3 150	-	38 083 030
1992-1991	13 455 310	4 912 210	13 982 900	928 900	6 620	3 200	-	33 289 140
1993-1992	7 960 650	2 204 380	4 080 230	272 460	2 250	1 000	-	14 520 970
1994-1993	5 624 280	1 515 360	2 340 670	152 040	1 850	-	-	9 634 200
1995-1994	11 886 700	3 112 500	5 849 800	531 000	4 900	380	-	21 384 570
1996-1995	20 345 700	9 480 340	18 002 220	1 171 740	4 460	590	-	49 005 050
1997-1996	4 554 640	2 060 500	1 908 920	168 150	2 570	1 200	1 190	8 697 170
1998-1997	15 000 000	7 800 000	7 000 000	450 000	3 100	490	2 460	30 256 050
1999-1998	9 000 000	5 700 000	5 100 000	400 000	5 370	540	60	20 205 970
2000-1999	4 863 340	2 740 270	1 632 870	81 700	15 560	8 340	110	9 342 190

يظهر الجدول، عدم استقرار إنتاجية مجموع الحبوب خلال سنوات التسعينات، ورغم ذلك، فإنه يجب الإشارة إلى أن النتائج التي حققت خلال هذا العقد، خاصة بين 1995 و 1996 ب أكثر من 49 مليون قنطار، وبين 1990 و 1991 ب أكثر من 38 مليون قنطار، لم تتحقق لا في مرحلة الإصلاحات التي أدرجت في الثمانينات، ولا في سياستي الثورة الزراعية والتسيير الذاتي، رغم أن مرحلة التسعينات، كانت مرحلة جد خاصة على البلاد، من حيث الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفها، حيث لم تتأثر إنتاجية الحبوب كثيرا رغم كل ذلك.

تطور إنتاج الحليب:

تطور إنتاج الحليب بالشكل التالي:

الجدول رقم (26) يوضح تطور إنتاج الحليب من 1990 إلى 1999⁽²⁾.

الوحدة: 10⁶ لتر.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج	1 100	1 156	1 229	1 016	1 057	1 050	1 100	1 050	1 200	1 558.730

حيث يلاحظ بأن ارتفاع إنتاج الحليب لم يتم بوتيرة مستمرة، فقد عرف نمو متواصلا خلال السنوات الثلاث الأولى من هذا العقد، ليتراجع بعدها في سنة 1993 ب 213 مليون لتر، ليعرف

1- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011. الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، 2013، ص 136-137.

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2014.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

نوعا من التآرجح بين الارتفاع والانخفاض، وذلك بين 1994 و1997، ليرتفع في السنتين الأخيرتين ويصل سنة (1999): 1 558.730 مليون لتر، وذلك رغم الإصلاحات المختلفة التي أدرجت خلال هذا العقد لجعل إنتاجية الحليب تنمو بوتيرة مستقرة ومستمرة، ولعل أحد أبرز الأسباب التي ساهمت في عدم ارتفاع إنتاج الحليب بالشكل المرجو، نقص تحصيل الحليب الطازج خلال هذه المرحلة، بسبب الأزمة الأمنية التي عرفت البلاد وتضرر سكان الأرياف منها. كما تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كالتالي:

الجدول رقم (27) يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1990-2000⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج	البقول الجافة	زراعات البقول في السباح	البطاطا	الحمضيات	زيت الزيتون	زيتون المائدة
السنوات						
1991-1990	630 190	29 371 790	10 773 480	3 235 700	735 400	141 960
1992-1991	633 860	30 665 210	11 575 250	3 618 890	2 434 910	220 290
1993-1992	481 470	29 638 050	10 652 210	3 608 330	1 853 960	206 770
1994-1993	382 970	25 706 200	7 159 360	3 759 900	1 506 630	196 970
1995-1994	414 380	32 000 000	12 000 000	3 227 480	1 168 750	140 890
1996-1995	680 000	31 467 000	11 500 000	3 337 440	2 788 210	345 130
1997-1996	276 360	30 093 740	9 475 180	3 504 040	2 771 870	422 870
1998-1997	450 500	32 859 130	11 000 000	4 179 860	935 490	305 110
1999-1998	394 650	33 158 300	9 962 680	4 535 560	3 207 900	425 910
2000-1999	218 640	33 081 560	12 076 900	4 326 350	1 824 390	346 730

يظهر الجدول، فشل الإصلاحات التي أدرجت في هذه المرحلة، من الرفع من إنتاجية البقول الجافة، التي عرفت انخفاضا محسوسا خلال هذا العقد، فيما عرفت عدة محاصيل أخرى، نموا إيجابيا وإن لم يتسم بالاستقرار.

المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات المحدثة على القطاع الفلاحي من 1980 إلى 1999.

إن نمط الاستغلال الذي أقيم في مرحلة الإصلاحات، كان بمثابة مقدمة لتوجه الدولة نحو اقتصاد السوق، وعن التخلي عن التوجه الاشتراكي، وبشكل عام يمكن تناول النقائص التي

1- الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق الذكر، ص ص 136-137.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

والمظاهر السلبية التي ظهرت مع تطبيق الإصلاحات من 1980 إلى 1999 على قطاع الفلاحة كالتالي⁽¹⁾:

- اتصاف مواد القانون 87-19 بالإيجاز من حيث المضمون والعدد، والذي ساهم بحد كبير في خلق النزاعات الداخلية داخل المستثمرة.
- انتشار الأنانية والسعي لتعظيم الربح الخاص، والاتجاه للعمل بشكل فردي عوض العمل المشترك.
- عدم استقرار جماعة المنتجين في المستثمرات الفلاحية، وعدم استمرارهم في العمل في مستثمرة فلاحية واحدة، بسبب عدم ضبط القانون للعلاقات داخلها، ولكيفية تقاسم الإنتاج فيما بينهم.
- أدى الشعور المفرط بالاستقلالية الفردية، لتمرد كل فرد داخل المستثمرة عن الأعمال الواجب القيام بها.
- ظهور عدة مشاكل عند استخلاف أحد الأفراد في المستثمرة، ورفض الشركاء الآخرون الأعضاء الجدد.
- تحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها من حيث استغلالها في غير الفلاحة، وذلك بالبناء عليها وإقامة ورشات حرفية وصناعية.

إضافة للمشاكل التي حدثت داخل المستثمرات الفلاحية، وجد مشاكل أخرى تتمثل في⁽²⁾:

- صعوبة الحصول على القروض البنكية: فبنك الفلاحة في المراحل الأولى من إنشائه، وقبل صدور قانون النقد والقرض، كان يقدم قروض للفلاحين دون أن يحصل على ضمانات منهم، إلا أن البنك، عرف عجزا مزمنا في توازناته المالية، لأن المستفيدين امتنعوا عن إرجاع القروض التي تحصلوا عليها، وبصدور قانون النقد والقرض، ومعه أصبح البنك يتمتع بالاستقلالية القانونية، فرض على المستفيدين مجموعة من الضمانات لمنحهم القروض، وأمام عجز المنتجين عن تسديد مستحققاتهم تجاه البنك، تدخلت الدولة وقامت بمسح ديون الفلاحين التي بلغت نهاية 1990 حوالي 17 مليار دينار، إلا أن مشكلة القروض، قد طرحت بعدها، لأن البنك أصبح يتمتع عن منح القروض في الكثير من الحالات، ويعود السبب الرئيسي لذلك، غياب ضمانات حقيقية لدى الفلاحين خاصة مع استحالة رهن الأراضي كونها ملك للدولة.

1- بوعافية رضا، "أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر"، (مذكورة ماجستير في القانون العقاري)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2008-2009، ص ص 133-134.

2- المرجع نفسه، ص ص 134-135.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ولقد خلف تطبيق القانون 87-19، تمييزاً بين الفلاحين، رغم أنه أشار في المادة 3 لضرورة تكافؤ الفرص وفي توزيع وسائل الإنتاج، فالمادة 10 تتعارض مع المادة السابقة الذكر، إذ تمنح أولوية الاستفادة من العقارات الفلاحية للعمال الدائمين، مستخدمين تآطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ إصدار القانون، ثم تأتي بعدها فئة المهندسين والتقنيين في الفلاحة، العمال الموسميين والشباب للاستفادة كذلك من نفس الحقوق، بذلك تقوم الفئة الأولى باختيار أحسن الأراضي لتقييم عليها مستثمراتها الفلاحية، لتأتي بعدها الفئة الثانية لتقييم مستثمراتها في الأراضي المتبقية، وعند نقل مخلفات القطاع الفلاحي الاشتراكي من عتاد، أسمدة، بذور... للمستثمرات المكونة من الفئة الأولى، وجدت الفئة الثانية نفسها أمام واقع صعب، حيث لم تتحصل على الأراضي الجيدة، كما لم تتحصل على وسائل الإنتاج المختلفة الكافية، ووجد الكثير منهم أنفسهم مضطرين للعمل في الأراضي بدون عتاد لازم، وتخلّى حينها نهائياً الكثير منهم عن العمل في الفلاحة أمام ذلك الواقع⁽¹⁾.

- تكرار حالات الاستفادة من الأراضي، من فئات أخرى خارج تلك المحددة في المادة 10، إذ تم توزيع الأراضي لأفراد لم يذكروا فيها، من بينهم أجناب وعمال خارج القطاع الفلاحي، أطباء، أساتذة، تجار، ضباط في الجيش، طلبة، متقاعدون... وتطرق عدة جرائد وطنية للحديث عن هذه النقطة، وعن التعدي الذي حدث في تطبيق هذه المادة⁽²⁾.

ولقد خلف قانون التوجيه العقاري (المادة 76 وما بعدها)، مشكلاً كبيراً فيما يخص إمكانية استرجاع الأشخاص الذين أمتت أراضيهم، أو الموضوعة تحت حماية الدولة، وفق مجموعة من الشروط، فتلك الأراضي وزعت في شكل مستثمرات فردية وجماعية، ومطالبة أصحابها الأصليين باسترجاعها، أعاق السير الحسن للمستثمرات ولتطبيق القانون.

كما أثرت السياسة السعرية المطبقة خلال عقد الثمانينات من جهتها، على عدم تحفيز الفلاحين في زيادة إنتاجهم من المواد الغذائية التي تخضع للتسعير الإداري، باعتباره لا يراعي التكلفة الحقيقية والعائد، إضافة إلى أن المزارعين وجدوا أنفسهم في ضل السياسة التسويقية المطبقة

1- إسماعيل شعباني، مرجع سابق الذكر، ص ص 73-74.

2- المرجع نفسه، ص ص 53-84.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

حينها، مرغمين على تسليم حصيلة الإنتاج لتعاونيات أنشأتها الدولة لتسويق منتجاتهم، هذه الأخيرة فرضت أسعارا حددت مسبقا، وغير قابلة للتفاوض وغالبا ما لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج⁽¹⁾.

كما لم تتجح الإصلاحات التي طبقت على القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في فرع الحبوب ومن بين أسباب ذلك، تفضيل الاستثمار أكثر في إنتاج العلف، وهو ما يوضح ارتفاع المساحة المخصصة لإنتاجه من 5.5% في 1980، إلى 11.8% في 1987، لتتخفص في 1990 لتمثل 6.5%، كما ارتفعت المساحة الصالحة للزراعة، التي تمت إراحتها من 39.6% في 1980، إلى 50.1% في 1990، والذي أثر على تراجع الإنتاج الزراعي، ومعه استمرار هجرة اليد العاملة للعمل الفلاحي⁽²⁾.

من جهة أخرى، تم تقليص المساحة الزراعية المخصصة للحبوب، الخضر الجافة والكروم في 1990 كالتالي⁽³⁾:

- مثلت مساحة الحبوب في 1980 نسبة 42.4%، لتصبح في 1990: 30.9%.

- مثلت مساحة الخضر الجافة في 1980 نسبة 1.7%، لتصبح في 1990: 1.2%.

- مثلت مساحة الكروم في 1980 نسبة 2.3%، لتصبح في 1990: 0.8%.

عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي مس كذلك الحليب، وعدة مواد زراعية أخرى، والجدول التالي يوضح تطور واردات بعض المنتجات الزراعية، ونسب الاكتفاء الذاتي المحققة خلال فترة 1984-1988:

1 - فوزية غربي مرجع سابق الذكر، ص133.

2- Maamar Bouderssa , OP.CIT, P141.

3- Idem, P139.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (28) يوضح تطور واردات الحبوب وبعض المواد الغذائية بين 1984 و1988⁽¹⁾.

السلعة	كمية الواردات (بالآلف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
مجموع الحبوب	4236	32
القمح والدقيق	2215	33
الذرة الشامية	722	.
الأرز	26	.
الشعير	240	77
جملة البقوليات	93	37
البطاطا	55	93
جملة الزيوت	259	13
جملة الخضر	182	91
جملة الفاكهة	.	100

كما تطورت الميزانية المخصصة لاستيراد كل من الحليب، القمح والشعير بين 1980 و1990، وجدول الملحق رقم (5) يوضح ذلك.

ويضاف للحبوب والحليب، عدة صناعات غذائية كالدقيق، عجائن الكسكسي، السكر وصناعات أخرى، أخفقت الإصلاحات المدرجة في فترة الثمانينات في تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها، والجدولان في الملحق رقم (6)، يوضحان تطور إنتاج بعض الصناعات الغذائية، ودرجة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها.

وبين 1990 و1999، تطورت كمية الحبوب المستوردة من الخارج كالتالي:

1- صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2010، ص218.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (29) يوضح تطور واردات الحبوب من 1990 إلى 1999⁽¹⁾.
الوحدة: 1000 طن.

الإنتاج السنوات	إجمالي الحبوب	القمح
1990	4976	3540
1991	4495	3568
1992	5068	3925
1993	5854	4136
1994	7339	5170
1995	6080	4995
1996	3970	3138
1997	5930	4796
1998	5513	3942
1999	6234	4384

أما نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة في منتج الحليب، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فكانت كالتالي:

الجدول رقم (30) يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب من 1991 إلى 1999⁽²⁾.

الوحدة: النسب المئوية.

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج	32.6	35.6	30.1	32.8	31.5	43.1	38.0	39.5	47.4

وتطورت في نفس الوقت الميزانية المخصصة لاستيراد القمح، الشعير والحليب خلال هذا العقد الأخير كما يوضحه الجدول في الملحق رقم (7).

وإذا ما تم تحليل ما جاء في برنامج التكييف الهيكلي المطبق في التسعينات، نحد بأن تطبيقه بحذافيره كان سيؤدي لخلق مناخ مشجع للقطاع الخاص ليستثمر في الفلاحة، ويحفز على تحسين الربحية والتوظيف، إلا أن ذلك اصطدم بنقص إمكانيات الإنتاج وعدم وفرتها، بسبب تقليص الاستيراد، كما أن تأثير الأسعار في العرض كان محدودا بسبب قلة المحاصيل الزراعية، وتوجه أغلبها للاستهلاك الذاتي، ومن جهة أخرى وأمام ارتفاع تكلفة المحصول، وبوجود عنصر المخاطرة التي يتعرض لها الفلاح بسبب الظروف الطبيعية، وجد هذا الأخير نفسه محبط العزيمة كون السلع المستوردة، تباع بأسعار منخفضة أو مساوية لأسعار السلع التي ينتجها⁽³⁾.

1- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 255.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تطوير إنتاج وتسويق وتصنيع الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي. الخرطوم، 2003، ص 36.

3- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 141.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

كما لم تكن سياسة التكيف الهيكلي ذات نتائج مرضية، إذ خلف إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية، عدة آثار سلبية سواء كانت على مستوى الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو على المستوى الاجتماعي والمعيشي للأفراد.

وبشكل عام، يمكن القول بأن إنتاج الحبوب والحليب قد ارتفع في مرحلة التسعينات، مقارنة بالعقود التي تلت الاستقلال مباشرة، ويوضح الجدولين التاليين، التقدم الذي أحرزه إنتاج الحبوب والحليب وبعض المحاصيل الزراعية الأخرى منذ 1962:

الجدول رقم (31) يوضح تطور متوسط إنتاج بعض المنتجات الزراعية من 1962-2000⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار.

الإنتاج السنة	مجموع الحبوب	البقول الجافة	زراعات البقول في السباح	البطاطا	الحمضيات	زيت الزيتون	زيتون المائدة
متوسط الإنتاج بين 1970-1962	17 498 893.75	336 220	5 692 178.75	1 940 502.5	3 890 490	621 193.75	86 683.125
متوسط الإنتاج بين 1980-1971	18 889 724	567 375	9 016 226	4 340 853	4 912 708	1 410 854	103 901
متوسط الإنتاج بين 1990-1980	18 161 255	474 630	19 972 832.4	7 193 971	2 850 854	1 426 592	110 037
متوسط الإنتاج بين 2000-1990	23 441 834	456 302	30 804 098	10 617 506	3 733 355	1 922 751	275 263

يتضح من خلال الجدول، بأن متوسط إنتاج كل المنتجات المذكورة، قد ارتفع في فترة تطبيق الثورة الزراعية مقارنة بفترة التسيير الذاتي بفضل الإمكانيات المالية التي تمتع بها البلاد حينها، ولإرادة السياسية التي أظهرت لتفعيل قطاع الفلاحة، أما في فترة الثمانينات، تراجع متوسط إنتاج بعض المنتجات الزراعية كالحبوب، البقول الجافة والحمضيات، في حين، استمر متوسط إنتاج بعض المنتجات الأخرى في الارتفاع كزراعات البقول في السباح، زيت الزيتون وزيتون المائدة، بينما تميزت مرحلة التسعينات، بعودة متوسط إنتاج الحبوب والحمضيات في الارتفاع، كما حافظت المنتجات الزراعية الأخرى على نموها بشكل تصاعدي، في حين تراجع متوسط إنتاج البقول الجافة كذلك في هذه الفترة.

أما متوسط إنتاج الحليب من 1962 إلى غاية 1999، فتطور كالتالي:

1 - من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

الجدول رقم (32) يوضح تطور متوسط إنتاج الحليب بين 1962 و 2000⁽¹⁾.

الوحدة: 10⁶ لتر.

متوسط الإنتاج بين 2000-1990	متوسط الإنتاج بين 1990-1980	متوسط الإنتاج بين 1980-1971	متوسط الإنتاج بين 1970-1962	السنة
1151.6	864.25	625	489	إنتاج الحليب

حيث يلاحظ بأن متوسط إنتاج الحليب، قد عرف نمو مستمرا منذ الاستقلال، إذ ازداد بين 1970-1962، وبين 1980-1971 بـ 136 مليون لتر، ثم ارتفع حجم الزيادة بين 1980-1971 وبين 1990-1980، بـ 293.25 مليون لتر، ليزداد متوسط الإنتاج بين 1990-1981، وبين 2000-1990 بـ 287.45 مليون لتر.

إلا أن المشكل الأساسي والرئيسي في استمرار التبعية الغذائية رغم الزيادة المسجلة في الحبوب والحليب ظلت مطروحة، وذلك يعني بأن الإرادة السياسية كانت ناقصة خلال كل تلك العقود والتي ترجمت بالميزانية المالية الضعيفة التي خصصت للقطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكذا باستمرار تراكم عدة مشاكل ظهرت في قطاع الفلاحة في فترة تطبيق سياسة التسيير الذاتي، واستمرت في طرح نفسها حتى في سنوات العقد الأخير من القرن العشرين.

فشل السياسات الفلاحية المطبقة بعد الاستقلال وإلا غاية 1999، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتين أساسيتين واسعتا الاستهلاك، أثبت بأن النظام الحاكم الذي كان يتغنى مع كل إصلاح، ومع كل سياسة فلاحية جديدة بأنه سيتمكن القطاع الفلاحي من الاقلاع، عجزه على القضاء على التبعية، وأنه كان فقط يطلق مجرد شعارات زائفة افتقدت للإرادة السياسية الحقيقية، وللجدية في التنفيذ.

من جهة أخرى، تتمثل أهم المنتجات الزراعية التي تم تصديرها من 1962 وإلى غاية 1999 في الخمر، التمور، الحمضيات وزراعة البقول، ويوضح جدول الملحق رقم (8)، تطور تصدير هذه المواد.

1- من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات المصادر التالية:

-Réseau agriculture familiale et comparé (RAFAC), OP.CIT, P77.

-Houcine Toulaite, OP.CIT, P 92.

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال عرضنا لهذا الفصل، اتضح بأن الفلاحة في الجزائر، قد عرفت اهتماما واسعا خلال التواجد العثماني وأثناء الاستعمار الفرنسي، وهو ما يفسر امتنانها من أغلب السكان، ومعها ارتفعت وتنوعت الغلة الإنتاجية، إلا أن النخبة الحاكمة بعد الاستقلال، اختارت التوسع أكثر في قطاع الصناعة للنهوض بالاقتصاد الوطني، بتطبيق نظرية الصناعات المصنعة، جاعلتا قطاع الفلاحة في المركز الثاني.

من جهة أخرى، أخفقت السياسات الفلاحية المطبقة في الجزائر من 1962 وإلى غاية 1999، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية خاصة منها الحبوب والحبوب، فإذا أمكن تبرير سياسة التسيير الذاتي، على أنها أول سياسة فلاحية للجزائر المستقلة، وأنها اتسمت بكثير من العفوية والارتجالية أمام حداثة الدولة والنظام الحاكم، فإن الآمال كانت معلقة أكثر على سياسة الثورة الزراعية في مرحلة السبعينات، نظرا لوفرة عدة عوامل اقتصادية، سياسية وأمنية لإنجاحها، ورغم ذلك، فشلت هي الأخرى في إشباع الطلب المحلي على المواد الغذائية الأساسية بالإنتاج الفلاحي الوطني، كما أخفقت كذلك الإصلاحات المدرجة في فترة الثمانينات، وبرنامج التكيف الهيكلي في مرحلة التسعينات، في تحقيق نفس الهدف المنشود.

وبالتالي يمكن القول بأن قطاع الفلاحة، قد عرف عدة إصلاحات وتغييرات أثناء تطبيق السياسات الفلاحية المختلفة منذ الاستقلال، ورغم ذلك، فإن معاناته من عدة مشاكل في مقدمتها تهميشه مقارنة بالقطاعات الأخرى، هجرة الفلاحين للعمل الفلاحي، الجمود الإداري، مشكلة العقار الفلاحي ومشاكل أخرى حالت دون تحقيقه للواجبات المنوطة به، خاصة منها تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبذلك وجد النظام الحاكم نفسه في كل مرة مضطرا للجوء للأسواق الخارجية لاستيراد الغذاء.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black border. The frame has a vertical scroll on the left and a horizontal scroll on the top right, both with a light gray fill and a black outline. The text is centered within the frame.

**الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية
الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة
2000 و2014.**

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد

الغذائية الأساسية بين سنة 2000 و2014

مع بداية القرن الواحد والعشرون، تحسنت الأوضاع الداخلية للبلاد مع عودت الاستقرار والأمن، وتحسن الحالة المالية للخزينة العمومية، كما عرفت هذه الفترة، غلق برنامج التعديل الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي، وبالتالي بداية مرحلة جديدة للاقتصاد الوطني وللنظام الحاكم والشعب ككل.

في ظل الظروف المواتية المذكورة، عمدت الدولة على تبني سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدعم كل نشاط إنتاجي محلي، وكذا تنمية الموارد البشرية والتنمية المحلية، إضافة لدعم قطاعات الفلاحة والصيد، النقل، الري، الهياكل القاعدية، وإلى غاية فترة 2014، طبق كذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)، والمخطط الخماسي (2010-2014).

من جهة أخرى ومن أجل تنمية وتفعيل قطاع الفلاحة، وتجاوز التبعية الغذائية، وبغية تجاوز سلبات ونقائص السياسات الفلاحية التي طبقت سابقا، تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، والذي تم توسيعه سنة 2002 بإدراج تنمية العالم الريفي فيه، ثم في سنة 2009، تم إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي بني على الأهداف الأساسية للسياسات الفلاحية المتبناة سابقا، بتعزيز الأمن الغذائي، والعمل على رد الاعتبار لقطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي إطار هذا الفصل، سيتم التركيز على السياسات الفلاحية المطبقة بين 2000 و2014، بالتطرق لمضمونها وآليات تنفيذها، ومدى مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتي الحبوب والحليب، وذلك بقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر بين سنة 2000 و2008.

المبحث الثاني: تطور الأمن الغذائي من سنة 2000 إلى 2008.

المبحث الثالث: دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن الغذائي من سنة

2009 إلى 2014.

المبحث الأول: السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر بين سنة 2000 و2008.

تقع الجزائر في شمال إفريقيا، وتبلغ مساحتها 2 381 741 كلم²، وتحتل حاليا المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث المساحة بعد تقسيم السودان.

المطلب الأول: خصائص عوامل الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

- الموارد الأرضية: تقدر مساحة الجزائر بـ 238 174 100 هكتار، وتمثل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الكلية نسبة 14٪، ومن هذه النسبة لا تمثل المساحة الزراعية الفعلية منها سوى 3٪ من مجموع المساحة، أي 7.4 مليون هكتار، والتي انخفضت مقارنة بسنوات الستينات بـ 200 000 هكتار، ومن الـ 7.4 مليون هكتار الصالحة فعلا للزراعة، مساحة 4.6 مليون هكتار فقط هي المساحة المستعملة⁽¹⁾.

يمكن تقسيم المساحة الفعلية الصالحة للزراعة، لأربعة أقسام كالتالي:

- أراضي قابلة للزراعة: هي أراضي أثبتت الدراسات بأنها صالحة للزراعة، وتشمل الأراضي المستغلة فعلا في الزراعة، والأراضي التي تمت إراجعتها، إضافة للأراضي التي يمكن استصلاحها.

- أراضي صالحة للزراعة: هي أراضي مخصصة لمختلف أنواع المزروعات (حبوب شتوية، صيفية، بقول، أشجار مثمرة...).

- أراضي المساحة المحصولية: هي مساحة الأرض المزروعة سنويا، والمضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي أنها تعبر عن نسبة التكثيف الزراعي وتنوع المحاصيل المزروعة في سنة واحدة.

الأراضي المسقية: والتي اتسعت بفضل مساعي الدولة ببناء السدود وحفر الآبار⁽²⁾.

- الموارد المائية: يتميز هطول الأمطار في الجزائر بالتذبذب وعدم الانتظام، وهو ما يؤثر على الإنتاج الفلاحي الذي يمكن أن يزيد أو ينقص من سنة لأخرى بأكثر من الضعف، كما أن ذلك يؤثر على طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

1- Conseil National Economique et Social, **Problématique de Développement Agricole : Éléments pour un débat national**, 14^{ème} Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 1999, p18.

2- عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"، (ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، (2010-2011)، ص ص 24-25.

تعرف مساحة 90% من المساحة الإجمالية للوطن، نقصا كبيرا في تساقط الأمطار، كما تتميز بندرة المياه السطحية، حيث وإن كانت تزخر بموارد جوفية معتبرة، إلا أنها لا تتجدد بكثرة، وتتركز أهم الموارد المائية المتجددة في شمال البلاد، والتي تضم الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط، والأحواض المغلقة للهضاب العليا، أما كميات الأمطار المتساقطة، فتتراوح بين 200 ملم/سنة في الهضاب العليا السهلية، و1600 ملم/سنة في مرتفعات الأطلس التلي المحادية لحوض المتوسط، وتقدر إمكانيات البلاد من الماء بأقل من مليار متر مكعب، 75% منها فقط قابلة للتجديد (60% بالنسبة للمياه السطحية، 15% للمياه الجوفية)، ما جعل الجزائر تصنف حسب البنك العالمي، في قائمة الدول الأكثر فقرا من حيث الإمكانيات المائية⁽¹⁾.

لقد قدرت وفرة المياه للفرد الواحد سنويا عام 1962، بـ 1500 متر مكعب، ولم تتجاوز عام 1990: 720 متر مكعب، و680 متر مكعب عام 1995، و630 متر مكعب عام 1998 و500 متر مكعب مطلع القرن الـ 21، ومن جهة أخرى ولتحقيق الأمن الغذائي من المياه، يستدعي ذلك توفير 15 إلى 20 مليار متر مكعب، واستغلال 70% منها في الفلاحة، إلا أن الإمكانيات الفلاحية، لا تسمح بتخزين أكثر من 5 مليار متر مكعب من المياه سنويا⁽²⁾.

- الموارد البشرية: عرف التشغيل في قطاع الفلاحة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000، نموا بطيئا، حيث قدر حجم اليد العاملة سنة 1966 بـ 870 000 عامل، بنسبة 50% من مجموع اليد العاملة الوطنية، بينما بلغت سنة 1998: 1.2 مليون عامل، بنسبة 21% من مجموع اليد العاملة الوطنية⁽³⁾.

ويوضح الجدول التالي تطور اليد العاملة كما يلي:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر:

من أكبر رهانات المستقبل، الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000، ص ص 11-12.

2- المرجع نفسه، ص 6.

3- Conseil National Economique et Social, OP.CIT, p32.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (1) يوضح تطور اليد العاملة من 1966 إلى 2000⁽¹⁾.

السنة	حجم اليد العاملة الفلاحية
1966	870 000
1969	1 540 000
1979	1 335 000
1983	1 097 217
1993	1 080 000
1996	1 154 000
1998	1 200 000
2000	2 381 800

وتجدر الإشارة، إلى أن الاستعمار قد خلف بعد رحيله مجتمعا زراعيا، فأغلب أفراد الشعب الجزائري كانوا يشتغلون في الفلاحة، إلا أن سياسة التصنيع والأولوية التي منحتها الدولة للتنمية الصناعة، والتفاوت الموجود بين القطاعات الأخرى من حيث الأجور الممنوحة، مقارنة بقطاع الفلاحة، إضافة لعامل المخاطرة من حيث إمكانية حدوث موجات جفاف أو صقيع، وما لذلك من أثر سلبي على الغلة الإنتاجية، إضافة للأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد في التسعينات، والتضرر الكبير لسكان الأرياف منها، هي كلها عوامل جعلت اليد العاملة الوطنية خاصة الشابة منها، تنفر من قطاع الفلاحة للقطاعات الأخرى.

- **المكننة الفلاحية:** أثناء وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، توسع الاستعمار في الاعتماد على وسائل الإنتاج الميكانيكية المختلفة لتكثيف الإنتاج، إلا أن الفلاحة الوطنية بعد الاستقلال عرفت تراجعاً كبيراً في الاعتماد على المكننة، ويوضح الجدول التالي ذلك:

1- المصدر: من إعداد الطالب معتمداً على المصادر التالية:

- Conseil National Economique et Social, **OP.CIT**, p32.

- عياش خديجة، مرجع سابق الذكر، ص 30-31.

- بلقاسم براكنتي، "الزراعة والتنمية في الجزائر-دراسة مستقبلية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص 128.

- فاتح حركاتي، "الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص 43.

الجدول رقم (2) يوضح تطور وسائل الإنتاج الميكانيكية الفلاحية في الجزائر⁽¹⁾.

السنة	1978	1984	1986	1987	1988	1992	1997	1998	1999
وسائل الجر	42496	53607	82808	89271	80631	95000	92426	92800	93000
الجرارات	42 496	53 607	82808	89271	80631	95 000	92426	92800	93000
وسائل الحصاد	29648	40 884	-	-	69290	-	-	-	-
حاصدة دراسة	4 000	4 854	8208	8628	7489	9000	9170	9200	9200
عتاد المعالجة	12 178	23 659	33067	40915	43803	-	-	-	-
وسائل الحرث	92 123	14 955	119208	136264	81562	-	-	-	-
وسائل النقل	29 159	-	-	-	53865	-	-	-	-

يلاحظ من خلال الجدول، بأن الوسيلتان اللتان عرفتا نموا مستمرا هما الجرارات والحاصدة الدارسة، عدا ذلك، شاع استعمال الوسائل البدائية بين الفلاحين من جهة، ومن جهة أخرى تميزت الفلاحة الوطنية من حيث استعمالها للوسائل الحديثة، بنقص الأيدي العاملة المؤهلة، وضعف صيانتها في حالة وجود عطب فيها.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

عرف قطاع الفلاحة بعد الاستقلال، في إطار السياسات الفلاحية المنتهجة، عدة تطورات وتغيرات مختلفة، كان الهدف منها استغلال الموارد الفلاحية أحسن استغلال، ورفع الإنتاجية ونسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي، وفي تحقيق الأمن الغذائي، وفي ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، عرف قطاع الفلاحة عدة أهداف وتوجهات جديدة، فإضافة لسعي المخطط لتحسين مستوى الأمن الغذائي، تنمية قدرات الإنتاج وعصرنة قطاع الفلاحة، فإنه قد أخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، من حيث العمل على ضمان الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، سعيا لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي حوار مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق سعيد بركات، في سؤال حول الآليات والتدابير الجديدة التي حملتها السياسة الفلاحية الجديدة مقارنة بالسياسات السابقة، أوضح أنها

تهدف لتنمية المزارع ودعم المستثمرين الفلاحيين بكل الوسائل المادية والمالية، مع ضرورة ترشيد استعمال الموارد الطبيعية⁽¹⁾.

• التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بأنه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري⁽²⁾.

كما جاء هذا المخطط، في إطار توجه البلاد للاعتماد على نمط الاقتصاد الليبرالي في تنمية الاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت الآمال معلقة على القطاع الخاص وعلى المبادرات الفردية، لتفعيل قطاع الفلاحة ولتساهم في التنمية الفلاحية والاقتصادية.

من جهة أخرى فإن سنة 2000، عرفت إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2000 إلى 2004، بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج، أي ما يعادل 16 مليار دولار، وكان نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحري 65.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.64٪ من إجمالي البرنامج، أما حصة قطاع الفلاحة وحده فكانت 55.89 مليار دج⁽³⁾.

تتمثل أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في⁽⁴⁾:

- تهيئة وضمان أحسن استغلال للموارد الفلاحية المختلفة.
- ضمان حماية واستدامة الموارد الطبيعية.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي سعياً لتحقيق الأمن الغذائي.
- التوسع في الإنتاج الفلاحي وتطبيق نمط الإنتاج المناسب، بالاعتماد على الخصوصيات الطبيعية (طبيعة الأرض والمناخ) لكل منطقة.
- تشجيع التصدير للخارج.
- تشجيع العمل في الفلاحة.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح. د. ب. ن، د. د. ن، د. س. ن، ص 53.

2- وحوو حسينة وحوو سعاد، "آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011، ص 324.

3- زهير عماري، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي)، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص 65-66.

4- Conseil National Economique et Social, **Stratégie de Développement de l'Agriculture**, 18^{ème} Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 2001, p61.

- التوسع في استصلاح الأراضي.
 - تحسين مداخل سكان الأرياف ومستوياتهم المعيشية.
 - إعادة الاعتبار للإمكانيات الطبيعية والفلاحية لأقاليم الوطن المختلفة.
- فالأهداف المذكورة، توضح بأن النظام الحاكم ومن خلال هذه السياسة نيته في الحفاظ على الموارد الفلاحية الموجودة، واستغلالها أحسن استغلال لضمان الأمن الغذائي.
- ومن جهة أخرى أخذ المخطط بعين الاعتبار، ثلاث معايير أساسية هي⁽¹⁾:
- استمرارية النمو الاقتصادي.
 - الاستدامة البيئية.
 - القبول الاجتماعي.

• **برامج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

لقد تم إطلاق مجموعة من البرامج لإنجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولإنجاح المشاريع الخاص بالفلاحين، وتتمثل هذه البرامج في⁽²⁾:

1- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع، بالاعتماد على المزارع النموذجية لتكثيف البذور والشتلات، وللمحافظة على الموارد الوراثية، كما يهدف البرنامج لمنح الأولوية للمنتجات التي يمكن أن توجه للتصدير.

2- تكييف أنظمة الإنتاج: يركز على الشراكة والدعم في تنفيذه مع الفلاحين، كما يهدف لحماية هذا الأخير من الخسائر التي قد تحدث، ومن جهة أخرى يسعى هذا البرنامج لتنمية المستثمرات الفلاحية.

3- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: الهادف لتوسيع المساحة الصالحة للزراعة.

4- البرنامج الوطني للتشجير: يصبوا لخلق حماية متجانسة للتربة، وتمكين الفلاحين من استغلال المناطق الغابية، لتكون هي الأخرى من مصادر دخولهم، كما يرمي البرنامج لإعطاء الأولوية للتشجير الاقتصادي المفيد، بالاستثمار في غرس الأشجار المثمرة الملائمة لكل منطقة.

5- برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب: يسعى هذا البرنامج، لتنمية الزراعات التي تميز مناطق الجنوب، خاصة نخيل التمر، والعمل على توسيع استصلاح الأراضي حول الواحات، وهذا

1- Ministère de l'agriculture, **Plan nationale de développement agricole dispositif de soutien par le FNRDA**, 2000, p69.

2- **IDEM**, p 72-74.

البرنامج، عرف إعادة توجيهه من حيث أهدافه وطرق تنفيذه، حيث تم إلحاقه ببرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8 ملايين هكتار، وتقدر مساحة الأراضي المعنية بالاستصلاح ضمن برنامج استصلاح الأراضي في المرحلة الأولى: 600 000 هكتار، كما يهدف البرنامج، إلى جعل قطاع الفلاحة قادرا على تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 10٪، وأن يساهم في خلق 650 000 منصب شغل، منها 205 000 في برنامج التشجير⁽¹⁾.

من جهة أخرى، يمس برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز 33 ولاية في مرحلة أولى، بـ 140 مشروع حددت على مستوى 29 منطقة مشاريع، وقسمت المناطق والمشاريع كالتالي⁽²⁾:

- المنطقة الجبلية: حددت فيها 14 منطقة مشاريع، 11 منها تتشكل من الأحواض المنحدرة في هذه المناطق، وفي هذه المناطق المحددة، يمكن بداية إطلاق 56 مشروع.

- المنطقة السهلية والفلاحية الرعوية: تم تحديد 11 منطقة مشاريع، وفيها يمكن بداية إطلاق 62 مشروع.

- المنطقة الصحراوية: تم تحديد 4 منطقة مشاريع، وفيها يمكن بداية إطلاق 22 مشروع. يتضح من خلال هذه البرامج، بأن ما ميز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مقارنة بالسياسات الفلاحية التي طبقت منذ الاستقلال، أخذه بعين الاعتبار التباينات الطبيعية، المناخية والسكانية الموجودة بين مختلف أقاليم ومناطق القطر، وعزم النظام على تثمين الموارد الفلاحية المتوفرة.

• آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تم تحديد آليتين لتنفيذ المخطط هما الآلية المالية والآلية التقنية.

أ- الآلية المالية: يحتوي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتمثل في⁽³⁾:

1- Conseil National Economique et Social, Stratégie de Développement de l'Agriculture, OP.CIT, P63.

2- Ministère de l'agriculture, Plan nationale de développement agricole dispositif encadrant le programme de mises en valeur des terres par la concession, 1998, p11.

3- حوحو حسينة وحوحو سعاد، مرجع سابق الذكر، ص 324-325.

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشأ الصندوق بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، ويقوم الصندوق بدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية، تثمين الموارد الفلاحية، تعزيز وتطوير عمليات التخزين، التسويق، الري، حماية الثروة الحيوانية والنباتية، تحسين مداخل الفلاحين، وغير ذلك.

ولقد حدد المقرر الوزاري رقم 586، المؤرخ في 25 جوان 2000، مختلف النشاطات التي يتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعمها، كما حدد المقرر الوزاري رقم 599، المؤرخ في 8 جويلية 2000، الصادر عن وزير الفلاحة شروط الحصول على الدعم.

- الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي: أنشأ سنة 2000 بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 353، بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية في 10 جوان 2000، وكلف بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الإنتاج والإنتاجية، وتنفيذ العمليات المتقطعة عن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية⁽¹⁾.

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: الرامي لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، ويهدف لتوسيع المساحة الصالحة للزراعة، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتنمية الاستثمار والتشغيل في قطاع الفلاحة، ولقد أنشأ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، بموجب قانون المالية لسنة 1998، وصار يسمى بدأ من سنة 2002 بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وذلك بمقتضى القانون 02-11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003.

- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: الذي جسد نية النظام الحاكم في تفعيل الخدمات البنكية، وإحياء النشاط البنكي في دعم القطاع الفلاحي.

تضاف للصناديق المشار إليها، الصناديق التالية التي أنشأت كذلك لدعم قطاع الفلاحة:

- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 119-2000، المؤرخ في 30 ماي 2000، طريقة تنظيمه وإدارته، كما حدد إيراداته ونفقاته⁽²⁾.

1- براكنتية بلقاسم، مرجع سابق الذكر، ص188.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 "المنضمّن قانون المالية لسنة 2000"، الجريدة الرسمية، العدد 92، المادة 95.

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: أنشأ بموجب القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 ماي 2000، مهامه، إدارته، إيراداته ونفقاته⁽¹⁾.

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: أنشأ بمقتضى الأمر 05-05، والمؤرخ في يوليو 2005، وجاء ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية⁽²⁾.

- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي: أنشأ بمقتضى الأمر 05-05، والمؤرخ في 25 يوليو المتضمن القانون التكميلي لقانون المالية، يتولى دعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أبريل 2006⁽³⁾.

ب- الآلية التقنية: بتزويد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بإطار تقني متعدد الأشكال، يتلاءم وطبيعة الأنشطة وخصوصية كل برنامج، ويتم إنشاء خلايا تقنية على مستوى كل ولاية، لخلق الانسجام بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات، والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي، كما تتكفل بتسخير الوسائل المختلفة سواء مادية، بشرية، مؤسسية بواسطة المعاهد ومراكز البحث والإرشاد، ودعم أنشطة التكوين والإرشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR):

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإضفاء البعد الريفي له، بغية تنمية العالم الريفي وتحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والرعوي فيه.

تعاني الكثير من المناطق الريفية، من عدة مشاكل ونقائص مختلفة ومتعددة، وغياب التوازن الموجود بين الريف والحضر في الجزائر في تكافؤ الإمكانيات والهيكل القاعدية وغير ذلك، راجع لمخلفات الاستعمار الفرنسي من جهة، ولسياسات النمو الاقتصادي التي انتهجت بعد الاستقلال من جهة أخرى، فعالم الريف في الجزائر، يتميز بالخصائص التالية⁽⁵⁾:

1- محمد غردى، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2011-2012، ص151.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثاني الموافق لـ 25 يوليو 2005 "المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005"، الجريدة الرسمية، العدد 52، المادة 28.

3- الأمر رقم 05-05، مرجع سابق الذكر، المادة 29.

4- الجيلالي عجة، مرجع سابق الذكر، ص295.

5- Zahira Souidi et Omar Bessaoud, "Valorisation des espaces ruraux en Algérie : une nouvelle stratégie participative", *New Médit*, N.1/ 2011, p18.

- ضعف المداخيل في القطاع الفلاحي.
- ارتفاع نسب البطالة والفقر.
- انخفاض نسب التمدرس وانتشار الجهل.
- بينت إحصائيات سنة 2000 بأن نقص التغذية في العالم الريفي بلغ نسبة 7.8٪، بينما بلغت في المدن 4.8٪.
- بينت إحصائيات (SNAT) لسنة 2001، بأن أضعف وأفقر البلديات في الجزائر، تتواجد أغلبها في الريف.
- كما أن الأزمة الأمنية التي عرفت البلاد، سنوات التسعينات، قد خلفت آثارا وخيمة على العالم الريفي وعلى سكانه.

والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، جاء لتحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

- فك العزلة عن الريف وتوفير العمل، السكن ومختلف الخدمات الاجتماعية، سعيا لتثبيت سكانه والحيلولة دون هجرتهم للمدن.
- العمل على استدامة الموارد المختلفة فيه.
- العمل على توسيع الاستثمارات المختلفة في العالم الريفي وعصرنته، وجعل الممارسات والأنشطة المختلفة فيه أكثر حيوية وديناميكية.
- وتتطوي سياسة التنمية الريفية، ضمن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (SNDRD)، التي أطلقت سنة 2004.

إضفاء البعد الريفي، جاء كذلك ليواكب السياسة الفلاحية للدول المختلفة التي صارت تهتم أغلبها بالعالم الريفي، ولقد اتسع هذا التوجه الدولي أكثر، بعد اتفاقيات مراكش التي انبثق عنها إخضاع المنتجات الفلاحية، للقوانين والقواعد التي تخضع لها السلع والمواد التجارية، المفروضة من المنظمة العالمية للتجارة⁽²⁾.

- **المشروع الجوازي للتنمية الريفية (PPDR):** يعتبر أداة عملية خاصة بالعالم الريفي لتثبيت سكانه فيه، وتتدخل في إطاره مختلف الفواعل في التنمية الريفية على المستوى المحلي، ويصبو إلى تنمية المناطق الريفية، خاصة منها الأكثر حرمانا، كما يسعى إلى الرفع من مستويات المعيشة

1- Commission nationale de développement rural, **le renouveau rural**, 2006, p 35-36.

2-Idem, p33.

لسكان الأرياف ولدخولهم، ويهدف لاستدامة الموارد، سواء المائية أو العقار الفلاحي بحمايتها وتممينها، وفك العزلة وتحسين شبكة النقل والاتصال، تشجيع عمليات التشجير النافع، تشجيع إقامة المستثمرات الفلاحية الصغيرة، وإنشاء وحدات تربية الحيوانات، دعم إقامة الأسواق المحلية، بينما تتمثل الميادين التي يشملها المشروع الجواني للتنمية الريفية في: إنجاز الطرق والإنارة العمومية، توفير المياه الصالحة للشرب، فتح وعصرنة شبكة الطرقات، إقامة المنشآت الصحية والتربوية، كما يسعى لتجسيد مشاريع للاستعمال الفردي كحفر الآبار، إقامة وحدات تربية الحيوانات... وتدعم هذه المشاريع من مختلف الموارد العمومية كالميزانيات القطاعية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم...⁽¹⁾.

بذلك، يمكن القول بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، يعتبر إثراء نوعي وحقيقي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، من خلال توجيهه الاهتمام لتنمية العالم الريفي، أمام أهمية هذا الأخير في تطوير الفلاحة وتفعيل النشاط الاقتصادي ككل، كما أن التنمية الريفية، تدخل في إطار تهيئة الأقاليم وتنميتها تنمية متوازنة ومتكاملة، من حيث جعل العالم الريفي وسطا متطورا مثله مثل العالم الحضري.

ولقد أصدرت الحكومة سنة 2001، وفي سبيل تخفيض الضغط على الفلاحين، وتحفيزهم لتكثيف جهودهم في العمل الفلاحي، مرسوما بمقتضاه ألغيت ديون الفلاحين والتي بلغت 14 مليار دينار، وتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الصادر في 24 فيفري 2002، إجراءات مسح تلك الديون⁽²⁾.

وفي 2005، أطلق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الذي بلغ غلافه المالي 202.7 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار، وبلغ نصيب قطاع الفلاحة منه 300 مليار دج، بنسبة 7.14%⁽³⁾.

وعليه، يظهر بأن الحصيلة المالية التي منحت لقطاع الفلاحة، قد ارتفعت بشكل معتبر مقارنة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى ضعيفة، إذا ما قورنت بحصيلة القطاعات

1- Omar Bessaoud, "La stratégie de développement rural en Algérie, Options méditerranéennes. Montpellier: CIHEAM, n71, 2006, p84.

2- عز الدين سمير، "انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2001-2012، ص 150.

3- زهير عماري، مرجع سابق الذكر، ص 66، 67.

الاقتصادية الأخرى، وهو ما يعني عدم رغبة النظام الحاكم في منح الفلاحة الدور الريادي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: قانون التوجيه الفلاحي 16-08:

صدر القانون 16-08 المتضمن التوجيه الفلاحي في 10 أوت 2008، ويرمي لتحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

- تطوير الفلاحة الوطنية والعالم الريفي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- الرفع من الإنتاج الفلاحي لتحسين مستوى الأمن الغذائي، وضبط المنتجات الفلاحية.
- ضمان المحافظة على الأراضي، المياه ومختلف موارد القطاع الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن تطور قطاع الفلاحة، واستدامة موارده، وترقية الوسط الريفي.
- حماية وتنمين الثروة العقارية، وعصرنة المستثمرات الفلاحية.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية، وسلامة المنتجات الفلاحية، واستدامة الموارد المائية.
- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي، تقني وإحصائي وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي.
- ترقية التكوين الفلاحي، البحث والإرشاد.
- تنمية وحماية المناطق الجبلية بالتشجير، وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- مواصلة استمرار دعم الدولة للتنمية الفلاحية، النباتية والحيوانية.

• آليات تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي:

تتمثل آليات تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي في⁽²⁾:

- 1- أدوات التوجيه الفلاحي: والتي تتمثل في:
 - أ- مخططات التوجيه الفلاحي التي توضع على مستوى الولاية والمنطقة (المنطقة: فضاء مكون من مجموعة ولايات متشابهة ومتجانسة في المجالات الفلاحية، الغابية والرعية) وعلى المستوى الوطني.
 - ب- مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-08 المؤرخ في 8 شعبان 1429 الموافق لـ 10 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، 10 أوت 2008، المادتين 1 و2.

2- القانون رقم 16-08، مرجع سابق الذكر، المواد: 6، 7، 8، 9، 10، 12، 16، 30، 44، 46، 47، 73.

ج- أدوات تأطير العقار الفلاحي.

2- أحكام تخص العقار الفلاحي: التي تحدد كيفية استغلال الأراضي، التصرفات والنشاطات التي تقام عليها، وأحكام تخص أراضي الرعي.

3- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي: والتي تخص الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني، وضبط المنتجات الفلاحية.

4- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن: هي تدابير تخص المستثمرات الفلاحية والمستثمر، التنظيم المهني الفلاحي، وأحكام تحمي المستثمرين الفلاحين.

يعرف القانون 08-16 المستثمرة الفلاحية (المادة 46)، بأنها وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة والغير المنقولة، ومن مجموعة قطعان المواشي والدواجن، والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية.

كما يعرف نفس القانون المستثمر الفلاحي (المادة 47)، بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي، يمارس نشاطا فلاحيا، كما هو محدد في أحكام المادة 45 من نفس القانون، ويشارك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها، ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

5- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.

المبحث الثاني: تطور الأمن الغذائي من سنة 2000 إلى 2008.

عرفت مرحلة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، اجتماع عدة عوامل ساهمت في نمو الإنتاج الفلاحي، حيث عرفت تلك الفترة أوضاع مناخية جد مواتية، إضافة لتحسن الأوضاع المالية والأمنية الداخلية، وهو ما انعكس إيجابيا على نمو الإنتاج الفلاحي.

المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي وموارد قطاع الفلاحة بين سنة 2000 و2008.

بلغ متوسط نمو قطاع الفلاحة بين سنة 2001 و2004: 8.4٪، وتطور الإنتاج الفلاحي سنة 2004 بـ 6.41٪، وبلغت قيمته المضافة 3.31٪ في نفس السنة، مضافة لنسبة 20٪ المحققة سنة 2003⁽¹⁾، كما بلغ متوسط نمو قطاع الفلاحة بين سنة 2000 و2008 معدل 6٪⁽¹⁾.

1- Conseil National Economique et Social, **La Conjoncture Economique et Sociale du deuxième semestre 2004**, 26^{ème} Sessions Plénières, 2005, p265.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

• تطور الانتاج الزراعي:

- تطور إنتاج الحبوب:

للحبوب مكانة رئيسية في الغذاء اليومي للفرد الجزائري، ويستعمل القمح الصلب بشكل عام في الصناعات الغذائية كالعجائن والكسكسي، بينما يستعمل القمح اللين في الخبز، الحلويات والبسكويت، أما الذرة والشعير، فقسم كبير منهما يوجه لتغذية الحيوانات.

يوضح الجدولان التاليان تطور إنتاج الحبوب:

الجدول رقم (3) يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية⁽²⁾.

الوحدة: قنطار.

الحبوب الشتوية					السنوات
مجموع الحبوب الشتوية	الخرطال	الشعير	القمح اللين	القمح الصلب	
9 318 180	81 700	1 632 870	2 740 270	4 863 340	2000
26 575 280	436 610	5 746 540	8 003 480	12 388 650	2001
19 514 100	334 950	4 161 120	5 508 360	9 509 670	2002
42 643 740	775 460	12 219 760	11 625 590	18 022 930	2003
#####	890 000	12 116 000	7 290 000	20 017 000	2004
35 250 465	775 000	10 328 190	8 460 185	15 687 090	2005
40 128 100	890 000	12 358 800	9 151 300	17 728 000	2006
35 978 580	922 375	11 866 580	7 899 640	15 289 985	2007
15 336 140	266 600	3 959 215	2 972 210	8 138 115	2008

أما الحبوب الصيفية فتطورت بالشكل التالي:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق. الجزائر: المطبعة الرسمية، 2012، ص10.

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (4) يوضح تطور إنتاج الحبوب الصيفية ومجموع الحبوب الشتوية والصيفية من سنة 2000 إلى 2008⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار.

السنوات	الحبوب الصيفية			مجموع الحبوب الصيفية والشتوية
	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	مجموع الحبوب الصيفية	
2000	15 560	8 340	23 900	9 342 080
2001	10 870	5 550	16 420	26 591 700
2002	8 370	6 780	15 150	19 529 250
2003	9 810	6 070	15 880	42 659 620
2004	6 790	8 490	15 280	#####
2005	11 480	12 390	23 870	35 274 335
2006	24 560	24 790	49 350	40 177 450
2007	16 440	24 050	40 490	36 019 070
2008	10 145	10 380	20 525	15 356 665

يظهر الجدولان عدم استقرار إنتاجية الحبوب الشتوية والصيفية في معدل معين، وفشل

سياسات الـ (PNDAR) والـ (PNDAR) في جعل النمو الإنتاجي لهما يتم بصفة مستمرة ومستقرة.

- تطور إنتاج الحليب: تطور إنتاج الحليب كالتالي:

الجدول رقم (5) يوضح تطور إنتاج الحليب من سنة 2000 إلى 2008⁽²⁾.

الوحدة: 10³ لتر.

السنوات	الإنتاج
2000	1 583 590
2001	1 637 210
2002	1 544 000
2003	1 610 000
2004	1 915 000
2005	2 092 000
2006	2 244 000
2007	2 184 846
2008	2 219 708

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

2 المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

يظهر الجدول بأن إنتاج الحليب خلال فترة 2000-2008، قد عرف نموا إيجابيا، وابتداء من سنة 2005 وإلى غاية 2008، تعدى إنتاج الحليب مليونين لتر.

- إنتاج الحبوب الجافة: تطور إنتاج الحبوب الجافة كالتالي:

الجدول رقم (6) يوضح تطور إنتاج الحبوب الجافة ومجموع منتجات السباح من سنة 2000 إلى 2008⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار.

الإنتاج السنوات	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان	الفاصولياء الجبليان
2000	128 950	15 930	1 940	66 610	4 190	1 020	218 640	33 081 560
2001	212 300	36 740	4 580	123 120	7 340	280	384 360	33 622 030
2002	229 330	43 040	4 350	149 710	8 640	270	435 340	38 374 160
2003	307 000	63 420	4 900	191 020	10 960	180	577 480	49 088 610
2004	320 530	73 710	6 130	163 670	15 810	150	580 000	#####
2005	268 860	53 390	4 230	137 270	6 660	650	471 060	59 265 500
2006	242 986	53 810	6 584	127 058	9 145	1 107	440 690	59 291 430
2007	279 735	62 430	5 605	142 940	9 170	950	500 830	55 242 790
2008	235 210	36 175	10 809	112 110	5 441	1 980	401 725	60 681 320

عرفت الحبوب الجافة نموا معتبرا من سنة 2000 إلى 2004، محققتا أكثر من 580 ألف قنطار سنة 2004، بينما سجل إنتاج البقول الجافة نموا مستمرا واستطاع أن يتجاوز الإنتاج سنة 2008 الـ 60 مليون قنطار.

كما تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الأخرى كالتالي:

الجدول رقم (7) يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 2000 إلى 2008⁽²⁾.

الوحدة: قنطار.

الإنتاج السنوات	البطاطا	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيتون المائدة
2000	12 076 900	3 414 470	4 326 350	3 656 160	1 824 390	346 730
2001	9 672 320	3 735 340	4 699 600	4 373 320	1 667 930	335 460
2002	13 334 650	4 013 640	5 194 590	4 184 270	1 441 570	477 690
2003	18 799 180	4 569 330	5 599 300	4 723 040	1 041 530	634 740
2004	18 962 700	5 121 950	6 091 110	4 426 000	4 100 020	587 980
2005	21 565 499	5 137 795	6 274 060	5 162 934	2 307 855	857 035
2006	21 809 610	5 489 336	6 803 450	4 921 880	1 962 580	684 750
2007	15 068 590	5 673 134	6 894 670	5 269 210	1 271 740	817 780
2008	21 710 580	5 592 491	6 973 665	5 527 650	1 629 680	910 990

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

2- المرجع نفسه.

يظهر من خلال الجدول، بأن عدة محاصيل عرفت نموا مستمرا وإيجابيا، من بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، بفضل الجهود التي تمت في إطار المخططين الوطنيين للتنمية الفلاحية، وللتنمية الفلاحية والريفية.

• تطور موارد إنتاج قطاع الفلاحة:

- تطور اليد العاملة:

يجب الإشارة قبل عرض تطور اليد العاملة في قطاع الفلاحة، للتباين الشديد في الإحصائيات التي ينشرها كل من الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك راجع لكون وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تعتبر رئيس المستثمرة الفلاحية وزوجته وأولاده، ضمن تعداد العمال الفلاحين، أما الديوان الوطني للإحصائيات، فيعتبر زوجة رئيس المستثمرة ربة بيت، وأولاده باحثين عن العمل⁽¹⁾.

وبين سنة 2000 و2006، تطورت اليد العاملة في الفلاحة كالتالي:

الجدول رقم (8) يوضح تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2000 و2006⁽²⁾.

اليد العاملة: بالآلف.

السنة	حجم اليد العاملة الكلية بالآلاف	اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية (%)
2000	6075	1262	21
2001	6228	1312	21
2002	6917	1450	21
2003	7276	1565	23
2006	10100	1609.633	18.1
2007	9969	1170.897	13.6
2008	10315	1252	13.7

يلاحظ من خلال الجدول، بأن اليد العاملة في قطاع الفلاحة بين سنة 2000 و2008، عرفت نوعا من الاستقرار وميلا إلى التناقص وليس للازدياد، عكس اليد العاملة الكلية النامية بشكل مستمر، وذلك رغم مساعي السلطات العامة، لجذب اليد العاملة خاصة الشابة منها للعمل في

1- زهير عماري، مرجع سابق الذكر، ص127.

2- من إعداد الباحث معتمدا على:

- Mohamed khiati, OP.CIT, P192.

- أعداد متفرقة لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و 2014.

الفلاحة، كما يظهر الجدول، بأن نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية، قد عرفت انخفاضا محسوسا، إذ انتقلت من نسبة 21٪ إلى 13.7٪.

- تطور المساحة الزراعية للحبوب ولبعض المنتجات الزراعية:

تطورت المساحة الزراعية للحبوب، ولبعض المنتجات الزراعية كالتالي:

الجدول رقم (9) يوضح تطور المساحة الزراعية لـ بعض المنتجات الزراعية بين سنة 2000 و 2008⁽¹⁾.

الوحدة: هكتار.

المنتج السنة	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباخ	الحمضيات	الكروم
2000	1 056 860	550	63 140	274 930	41 380	51 010
2001	2 401 800	600	59 470	277 400	41 680	51 450
2002	1 844 460	450	62 160	290 690	42 250	54 160
2003	2 900 820	570	68 010	320 100	42 942	60 465
2004	3 000 000	410	72 063	345 558	43 560	62 532
2005	2 349 619	709	69 240	363 030	43 995	69 633
2006	2 671 140	811	66 866	372 096	45 859	75 187
2007	2 873 219	394	63 510	354 093	47 570	76 754
2008	1 484 843	395	61 211	363 549	50 012	73 739
2009	3 175 919	229	67 448	393 594	50 567	69 110

- تطور أعداد الحيوانات:

تطور أعداد بعض الحيوانات كالتالي:

الجدول رقم (10) يوضح تطور أعداد بعض الحيوانات بين 2000 و 2008⁽²⁾.

الوحدة (ألف رأس).

الإنتاج السنوات	الأبقار		الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	البغال والحمير
	محلي	أجنبي					
متوسط فترة 2005-2001	883.22		17886.41	3368.03	257.32	44.33	192.22
2006	639.90	207.74	19615.73	3754.59	286.67	43.57	195.30
2007	343.63	216.34	20154.89	3837.86	291.36	47.04	190.04
2008	639.04	214.49	19946.15	3751.36	295.09	45.29	185.17

كما يوضح الجدول التالي تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين سنة 2001

و 2008:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

2- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة، للكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (11) يوضح تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2001 و2008⁽¹⁾.

2008	2007	2006	متوسط فترة 2005-2001	
104529	103558	102363	79291	عدد الجرارات
12650	12554	12418	9421	عدد الحاصدات
900 00	900 00	900 00	1903.24	إنتاج الأسمدة الآزوتية (ألف طن)
800 00	800 00	800 00	324.08	إنتاج الفسفور الصافي (ألف طن)

يظهر من خلال الجدول، النمو الإيجابي لوسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي المذكورة، نظرا لأهميتها في التكثيف الزراعي، وفي الرفع من مردودية الأراضي الفلاحية.

• أهم الانجازات المحققة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

سمح تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وإلى غاية 2004 بتحقيق الانجازات التالية⁽²⁾:

- تم خلق 747 000 منصب شغل، منها 336 000 منصب دائم.

- تشجيع حاملي الشهادات من الشباب والمتخرجين من التكوين في تخصص الفلاحة، على تكوين مؤسسات صغيرة خاصة بهم، التي وصلت إلى 2 408 مؤسسة صغيرة، لدعم الاستثمار الفلاحي والتنمية الفلاحية.

- تم توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 419 000 هكتار، وتوسيع المساحة المسقية بـ 210 000 هكتار.

من جهة أخرى، اتسعت المساحة المخصصة للتشجير بـ 382 000 هكتار، منها 49 000 خاصة بالكروم، كما أعيد تأهيل 307 000 مستثمرة فلاحية، وإحاطها بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية⁽³⁾.

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، الخرطوم، 2009، ص ص 119-122.

2- Conseil National Economique et Social, **la Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre 2004**, 25^{ème} Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 2005, P104.

3- Conseil National Economique et Social, **La Conjoncture Economique et Sociale du deuxième semestre 2004**, OP.CIT, P271.

ولقد سمحت سياسة التنمية الفلاحية والريفية، الموجهة لإحياء العالم الريفي، بتطبيق 1152 مشروع موجه لمليون فرد ريفي، وخلق 90 000 منصب شغل، ولقد كان نصيب الأمن الغذائي من المشاريع المحققة، ما نسبته 57.7٪، ونسبة 34.37٪ لمواجهة التصحر، ونسبة 7.93٪ لإعادة تنمية ما خلفته الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد في التسعينات، ودعم الأفراد الريفيين الذين تضرروا منها.

كما استمر متابعة البرنامج المطبق لمكافحة الجراد والذي مس 18 ولاية، وأدى لفتك محاصيل زراعية معتبرة خاصة في الجنوب.

وبين 2004 و2008 تم تحقيق المكاسب التالية⁽¹⁾:

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 310 810 هكتار.
- تأهيل 110 553 مستثمرة فلاحية.
- بناء 336 596 مسكن ريفي.
- إنشاء 30 سد.
- إقامة 1778 مشاريع خاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب.
- بناء 867 مشروع خاص بالتطهير.
- إقامة 49 محطة تصفية.
- إنشاء 1163 خزانات مياه.
- حفر 1819 بئر.
- خلق 416 محاجر مائية.
- إنشاء محطتين لتحلية ماء البحر.
- فك العزلة عن طريق فتح المسالك بـ 5 334 كلم².
- مكافحة التصحر بإقامة 865 عملية.

- ارتفاع أهمية القطاع الخاص في التنمية الفلاحية، مع التوجه الجديد الذي تبنته الدولة، بتطبيق مبادئ النظام اللبرالي في الاقتصاد، وبفضل آليات الدعم المختلفة التي وفرتها السلطات العمومية، حيث ساهم القطاع الخاص سنة 2006، في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة 99.85٪⁽¹⁾.

1- حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، ص 4، 5، 6. نقلا عن الموقع:

وللإشارة، فإن الفرد الجزائري لم يتأثر كثيرا بالأزمة الحادة التي عرفها العالم، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الخارجية، سنتي 2007 و2008، بفضل تدخل الدولة، والتي قامت بعدة إجراءات طارئة فرضتها الظروف، بدعم الديوان الوطني للحبوب لضمان استقرار أسعار الحبوب، إضافة لاستيرادها لكميات معتبرة من القمح⁽²⁾.

المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات من المواد الغذائية بين سنة 2000 و2008.

• الواردات الغذائية:

تتمثل أهم المواد الغذائية الأكثر استيرادا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008 في: الحبوب (القمح)، الحليب، السكر، البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، الكاكاو، التفاح والموز.

ويلاحظ بأن أغلب هذه المواد، تعرف استهلاكاً واسعاً من الأفراد الجزائريين، وهو ما يعني استحالة التوقف عن استيرادها، خاصة أمام عجز الفلاحة الوطنية عن تغطيتها، وتوضح الجداول التالية، تطور كميات أهم الواردات الغذائية من سنة 2000 إلى 2008:

الجدول رقم (12) يوضح تطور واردات الحبوب بين سنة 2000 و2008⁽³⁾.

بالطن

السنة	القمح		الذرة	
	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار
2000	7 503 910.8			
2001	6 659 951.4	4 514 748,0	1 674 737,0	15 774,7
2002	8 607 202.7	6 000 038,2	1 901 678,4	19 150,6
2003	6 297 207.1	5 182 776,5	1 544 209,7	16 391,9
2004	7 102 191.2	5 017 853,8	1 790 348,6	21 502,9
2005	8 339 514.3	5 685 248,3	2 452 054,3	26 025,0
2006	10 221 617.0	7 804 165,2	2 194 161,0	24 539,1
2007	7 277 378.8	4 855 880,9	2 282 885,3	35 887,1
2008	9 112 446.0	6 486 531,1	2 199 317,7	43 015,4

1- خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 6، 2011، ص 206.

2- مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية. المغرب، 2012، ص 27.

3- من إعداد الباحث معتمداً على إحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

من خلال الجدول، يتضح بأن واردات الحبوب قد ارتفعت من حيث الحجم، بين سنة 2000 و2008، بينما تضاعفت القيمة المالية المخصصة لاستيرادها خلال نفس الفترة الزمنية، خاصة القمح، كما يظهر تأثير الأزمة المالية العالمية، على الارتفاع المعتبر لقيمة واردات القمح لسنة 2008.

الجدول رقم (13) يوضح تطور واردات الحليب والسكر بين سنة 2000 و2008⁽¹⁾.

بالطن.

السنة	الحليب (غبرة الحليب، القشدة، لبن مركز ومكثف)		السكر	
	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار
2000	216 385, 753	//////////	844 628.3	//////////
2001	249 061, 899	//////////	971 231.1	//////////
2002	272 726, 412	//////////	1 038 168.9	//////////
2003	211 075,2	35 235,9	946 833,4	17 189,4
2004	251 790,6	53 756,4	1 078 747,5	18 538,5
2005	250 929,5	49 456,9	993 375,9	20 622,9
2006	249 975,7	46 504,0	1 052 440,4	31 050,9
2007	252 351,0	67 881,8	1 189 303,3	28 649,3
2008	257 684,0	75 781,7	1 096 650,7	26 850,4

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة ارتفاع كمية الحليب المستورد بين سنة 2000 و2002، وميل هذه الكمية للاستقرار بين 2004 و2008، بينما ارتفعت قيمة الحليب المستورد، بسبب ارتفاع أسعار غبرة الحليب في الأسواق الخارجية، خاصة فترة أزمة الغذاء العالمية سنتي 2007 و2008، كما ارتفعت كمية السكر المستوردة، ومعه ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراده. من جهة أخرى تطورت واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز بالشكل التالي:

1- من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (14) يوضح تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز بين 2000 و2008⁽¹⁾.

بالآلاف طن

الإنتاج السنوات	البن	الشاي	الأرز	التفاح *	الكاكاو	الموز **
متوسط فترة	جملة اللحوم الحمراء طازجة أو مبردة أو مجمدة	البقوليات	البطاطس	البن	الشاي	الأرز
2005-2001	110.23	170.87	48.78	109.06	8.18	64.34
2006	99.64	163.82	66.48	109.90	11.19	67.28
2007	201.29	191.02	65.03	116.84	10.80	71.35
2008	68.82	186.95	57.94	125.78	11.23	97.79
2009	124.92	175.11	62.30	123.23	11.77	75.85

* بدأت إحصائيات التفاح من متوسط فترة متوسط 2006-2002.

** بدأت إحصائيات الموز من متوسط فترة متوسط 2006-2002.

تضاف للمواد الغذائية المذكورة، مواد حققت فيها الجزائر نسب جد عالية من الاكتفاء الذاتي،

إلا أنها تستورد كميات قليلة منها وأهمها:

الجدول رقم (15) يوضح تطور واردات بعد المواد الغذائية الأخرى بين سنة 2000 و2008⁽²⁾.

بالآلاف طن

الإنتاج السنوات	الليمون	البرتقال واليوسفي	الخضر الطازجة المجهزة والمحفظة	العسل	العنب الطازج	زيت الزيتون
متوسط فترة	الليمون	البرتقال واليوسفي	الخضر الطازجة المجهزة والمحفظة	العسل	العنب الطازج	زيت الزيتون
2005-2001	0.75	0.19	15.38	0.20	0.27	0.52
2006	0.50	0.60	31.60	0.50	0.45	0.01
2007		4.29	14.97	0.53	1.01	0.21
2008	0.10	3.20	17.51	0.82	1.41	0.45

تظهر أغلب الجداول المذكورة، بأن تكلفة وحجم المواد المستوردة، قد ارتفعت خاصة مع أزمة

الغذاء العالمية التي حدثت سنتي 2007 و2008، ومن جهة أخرى توضح الجداول بأن أغلب

المواد الغذائية المستوردة بكميات معتبرة، هي مواد واسعة الاستهلاك.

1- من إعداد الباحث، معتمدا على أعداد متفرقة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وإحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

2- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية وإحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

ولقد حقق الإنتاج الفلاحي الاكتفاء الذاتي بل وحتى فوائض في عدة منتجات أخرى، مثل التمر، البيض، العسل، الزيتون الطازج، الخضر كالطماطم، البصل الجاف، الفاصوليا الخضراء، الخيار.. ولم تدع الحاجة لاستيرادها.

أما فاتورة المواد الغذائية المستوردة بين سنة 2000 و2008، فتطورت كالتالي:
الجدول رقم (16) يوضح تطور قيمة الواردات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية⁽¹⁾.

السنة	قيمة الواردات الكلية (مليون دينار)	قيمة الواردات الغذائية والمشروبات (مليون دينار)	نسبة الواردات الغذائية والمشروبات من الواردات الكلية (%)
2000	690425,7	167 013,1	24,1
2001	764862,4	184 024,2	24,1
2002	957039,8	218 391,4	22,8
2003	1047441,4	207 283,7	19,8
2004	1314399,8	259 428,6	19,7
2005	1493644,8	263 207,8	17,6
2006	1558540,8	276 026,2	17,7
2007	1916829,1	343 661,3	17,9
2008	2572033,4	507 947,5	19,7

يظهر من خلال الجدول، بأن فاتورة الغذاء المستورد قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بين سنة 2000 وسنة 2008، فيما انخفضت قليلا نسبة الواردات الغذائية والمشروبات، من الواردات الكلية، عدا سنة 2008 سنة الأزمة العامة للغذاء.

وعليه، فإن الإنتاج الفلاحي وإن عرف ارتفاعا خلال تطبيق سياستا الـ(PNDA) والـ(PNDAR)، إلا أنه لم يتمكن من إشباع الطلب المحلي على الغذاء، في عدة مواد واسعة الاستهلاك في مقدمتها الحبوب والحليب.

الصادرات الغذائية:

تتمثل أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين سنة 2000 و2008 في:

1- من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (17) يوضح تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين سنة 2000 و2008⁽¹⁾.

الوحدة: ألف طن.

الإنتاج السنوات	التمور	الخضر الطازجة	الفاكهة الطازجة	الزيوت النباتية	زيت الذرة
متوسط فترة 2001- 2005	9.59	0.85	9.73	4.26	4.13
2006	12.13	1.99	12.30	17.03	2.68
2007	12.82	2.32	13.13	13.55	1.50
2008	9.64	0.76	10.09	11.16	1.50

يوضح الجدول بأن المواد التي تصدرها الجزائر، عددها جد محدود كما أن الكميات المصدرة

وإذا ما قورنت بكميات الغذاء المستورد، نجد بأن حجمها ضئيل للغاية.

ويوضح الجدول التالي نصيب وقيمة الصادرات الغذائية، من مجموع الصادرات الكلية:

الجدول رقم (18) يوضح تطور نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية⁽²⁾:

السنة	قيمة الصادرات الكلية (مليون دينار)	قيمة المواد الغذائية والشروبات والتبغ المصدرة (مليون دينار)	نسبة المواد الغذائية والشروبات والتبغ المصدرة من الصادرات الكلية
2003	1 902 053,5	3 702,7	0.2
2004	2 337 447,8	4 749,0	0.2
2005	3 421 548,3	4 942,0	0.1
2006	3 979 000,9	5 327,1	0.1
2007	4 214 163,1	6 136,3	0.2
2008	5 095 019,7	7 657,3	0.2

يظهر الجدول بأن الصادرات الغذائية تساهم بقسط قليل جدا في الصادرات الكلية، وهو

عكس نسبة مساهمة المواد الغذائية المستوردة، في المواد والسلع الكلية المستوردة والتي تحتل فيها

مكانة متقدمة، وهو ما يثبت عجز القطاع الفلاحي الوطني ونقص فعاليته، وأن الدعم المقدم له

لتنميته خلال فترة تطبيق سياستا الـ(PNDA) والـ(PNDAR) لم يكن كافيا لتفعيله.

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق الذكر، ص ص230، 236، 237، 244، 251.

2- من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الفلاحية المطبقة بين سنة 2000 و2008 في

القضاء على التبعية الغذائية.

خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، انخفض عدد الأشخاص المعانين من الفقر الغذائي، الذي يرتبط بالحصول على أقل من 2100 حريرة للفرد الواحد في اليوم، بين 1988 و2004 كالتالي:

الجدول رقم (19) يوضح تطور عدد الأشخاص المعانين من الفقر الغذائي بين 1988 و2004⁽¹⁾.

السنة	الفقر الغذائي بالآلاف	نسبة الفقر الغذائي
1988	850	3.6
1995	1611	5.7
2000	952	3.1
2004	518	1.6

كما ارتفعت الوفرة الغذائية بالشكل التالي:

الجدول رقم (20) يوضح تطور الوفرة الغذائية من سنة 2000 إلى 2008⁽²⁾.

السنة	الإنتاج الوطني (طن)	الواردات الغذائية	الوفرة الغذائية (طن)	نسبة التغطية من الإنتاج الوطني (%)
2000	9 133 812	7 387 655	16 521 467	55
2001	11 488 390	6 869 349	18 357 739	63
2002	11 352 317	8 798 204	20 150 521	56
2003	15 760 371	7 924 447	23 684 818	67
2004	17 756 851	8 103 798	25 860 649	69
2005	17 865 149	8 503 942	26 369 091	68
2006	18 546 662	7 844 663	26 391 325	70
2007	17 505 513	7 999 492	25 505 005	69
2008	16 629 515	9 541 821	26 171 336	64

حيث يوضح الجدول، النمو المعترف للإنتاج الفلاحي الذي تجاوز سنة 2008: 16.5 مليون طن، ولتحسن نسبة تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد بالإنتاج الفلاحي المحلي، إلا أن النمو السكاني الذي انتقل من 30.4 مليون، نسمة إلى 34.5 مليون نسمة⁽³⁾، وازدياد الطلب على

1- le Gouvernement Algérien, **Algérie Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**. Algérie, 2005, p17.

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، المرجع سابق الذكر، ص2 من الملاحق.

3 - Données statistiques, **Démographie Algérienne 2014**, n690, p5.

الغذاء، اضطر بالنظام الحاكم للجوء للاستيراد، بذلك ارتفعت الوفرة الغذائية من جهتها لتصبح النمو السكاني، والتي تجاوزت الـ 26 مليون طن.

إلا أنه إذا ما ارتفعت الوفرة الغذائية، فإن الجزائر لا تزال واقعة في التبعية الغذائية، بدليل أن الإنتاج المحلي، لم يتمكن حتى من تحقيق متوسط نسبة 70٪، من تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد خلال فترة 2000-2008.

ولقد عبرت الجداول المذكورة بوضوح، عن العجز الذي عرفه قطاع الفلاحة، سواء من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، أو في تخفيض الميزانية المخصصة لاستيراد الغذاء، أو في تنويع الصادرات الغذائية، ورفع حصة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية.

ويضاف لفشل السياستين في تجاوز التبعية الغذائية في مادتي الحبوب والحبوب، رغم المساعي والجهود المبذولة، عجز القطاع الفلاحي كذلك عن تحقيق عدة مساعي أخرى سطرت ضمن المخططين.

وبشكل عام، تتمثل أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسات الفلاحية المطبقة، للأهداف المرجوة إضافة إلى القضاء على التبعية الغذائية في⁽¹⁾:

- نقص الدعم الكافي لإنجاح البرامج الفلاحية الجارية.
 - مشكلة السكن الريفي وغياب الدعم المالي اللازم، إضافة للعوائق الإدارية عند منح رخص البناء لسكان الأرياف، رغم أن السكن يعد أحد العوامل الأساسية، لتحفيز سكان الأرياف على عدم الهجرة للمدن، وللاستقرار في الريف وخدمة الأرض.
 - استمرار مشكل نقص التمويل الفلاحي رغم تنوع آليات الدعم.
 - صغر حجم المستثمرات الفلاحية، حيث أن مساحة أغلبها (75٪) تقل عن 10 هكتارات، كما لم تفلح المستثمرات الفلاحية الوطنية بعد، في تطوير مردوديتها والرفع من قدراتها التصديرية.
- ويضاف للنقائص المذكورة⁽²⁾:

1- Conseil National Economique et Social, **la Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre 2004**, OP.CIT, P P105-107.

2- Conseil National Economique et Social, **La Conjoncture Economique et Sociale du deuxième semestre 2004**, OP.CIT, P P264, 272, 273, 274.

- استمرار تمثيل أغلب اليد العاملة الفلاحية من فئة الشيوخ، فما يقارب 80% (597 970 فلاح) منهم، يتجاوزون الـ 50 سنة، ومن بينهم 154 650 فلاح، تجاوزوا سن الـ 70، بينما نسبة اليد العاملة التي تقل عن 30 سنة، لا تتعدى الـ 7%.
- ضعف الدعم المقدم للقطاع (4%) من مجموع الاستثمارات الوطنية، مقارنة بما توصي به المنظمة العالمية للتجارة (10%).
- تأخر إصدار القانون المنظم للأراضي الخاصة التابعة لأملاك الدولة.
- نقص كمية المياه المتوفرة، وصعوبة توسيع المساحة المروية.
- فشل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، في تنمية الصناعة والقطاعات الأخرى في العالم الريفي، وتركز اليد العاملة في قطاع الفلاحة، وتأثير ذلك على إرهاب الأراضي الفلاحية.
- ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، بسبب تعدد الوسطاء عند انتقالها من مكان إنتاجها، للأسواق الخاصة بالمستهلك.
- ونظرا لكون المخططين قد اتسما بتعدد البرامج وتنوعها، ونظرا لاستحداث عدة إجراءات وركائز جديدة، فإنه صعب تجسيد كل تلك المساعي والأهداف على أرض الواقع، ويعود ذلك أساسا [1]:
- قلة المؤطرين والدراسات المعمقة حول الاستثمارات المختلفة المقامة، وقلة المراقبين والمرشدين الفلاحيين مقارنة بعدد المستفيدين، كما خلف ذلك، إحداث نمو غير متكامل في القطاع الفلاحي، كزيادة المنتجات الفلاحية دون وجود تسويق أو غرف تخزين.
- تراجع بعض المستفيدين عن إتمام استثماراتهم، إضافة لمشكل القروض الفلاحية وعدم التزام الفلاحين بتسديدها.
- نقص الشفافية والمساوات فيما يخص العون والدعم المقدم من الحكومة للفلاحين، وتكرار حالات الغش عند بعض المقاولين والفلاحين ومكاتب الدراسات، وصعوبة الكشف عنها.
- مشكل تسويق وتخزين المنتجات الفلاحية، واضطرار الفلاحين لبيعها بأثمان رخيصة، وتأثير ذلك على هامش ربحهم، وإمكانية تأثير ذلك عليهم ليعتبروا العمل كليا في الفلاحة، للانتقال لقطاعات أخرى تضمن لهم قدر أكبر من الربح.
- انتشار الأمراض النباتية ومشكلة المياه المالحة، والتي تؤدي للفتك بالمزروعات.

- معاناة عدة مناطق ذات إمكانيات فلاحية معتبرة من العزلة، وإهمالها وعدم الاستثمار فيها.

كما أن الأراضي الفلاحية للوطن، ولأسباب متعددة صارت ضعيفة المردودية، حيث يوضح

الجدول التالي، تدني مستواها مقارنة ببعض البلدان الشقيقة:

الجدول رقم (21) يلخص متوسط إنتاج بعض المنتجات الفلاحية لبعض دول شمال إفريقيا في فترة (1989-

2007)⁽¹⁾.

قنطار/هكتار	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
الشعير	12.27	24.33	8.50	9.10
القمح	12.18	63.93	12.41	15.86

من خلال الجدول، يتضح بأن إنتاجية الأراضي الجزائرية، وبالخصوص المخصصة لإنتاج القمح الذي يعتبر مكونا أساسيا في وجبة الفرد الجزائري، تبقى ضعيفة المردودية مقارنة بالبلدان المجاورة، والذي أثر سلبا على عدم الرفع أكثر من الإنتاج الفلاحي بشكل عام، ومن القمح بشكل خاص، وذلك علما بأن الأراضي الفلاحية الجزائرية، يمكنها أن تكون أكثر إنتاجية مما عليه، إذا تم الاعتماد على الأساليب والتقنيات الحديثة في الزراعة، على غرار البلدان المجاورة، خاصة في ظل توفر الموارد المالية الضرورية لذلك.

وعليه، ومن خلال العرض المقدم للمشاكل المعرقة للفلاحة الجزائرية، يتضح بأن قطاع الفلاحة لا يزال يتخبط في عدة مشاكل وجدت منذ الاستقلال، وأن نقص الإرادة السياسية الحقيقية لتجاوزها، حال دون إقلاع القطاع وتطويره.

المبحث الثالث: دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن

الغذائي من سنة 2009 إلى 2014.

وضع خطاب رئيس الجمهورية يوم 28 فيفري 2009 ببسكرة، الأسس العامة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي جاءت أهدافها مطابقة للأهداف الأساسية التي عرفتتها السياسات الفلاحية السابقة، بتعزيز الأمن الغذائي، والعمل على تفعيل قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة.

المطلب الأول: التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

لقد أعلن رئيس الجمهورية في الندوة التي عقدت ببسكرة في 2009، بأن الحكومة قد قررت مسح ديون كافة الفلاحين، والتي بلغت حينها 41 مليار دينار دج، كخطوة لتشجيع الفلاحين على التوسع في الاستثمار في قطاع الفلاحة⁽¹⁾.

• أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

يتمثل الهدف الشامل الذي تسعى لتحقيقه سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ضمان توفير أمن غذائي مستدام من جهة، ومن جهة أخرى، تحقيق تنمية بشرية متوازنة، دون إقصاء أو تهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها، أما الأهداف الخاصة فتتمثل في⁽²⁾:

1- العمل على الأخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة وذلك بـ:

أ- إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع، سواء المؤسسات التي لها علاقة بالفلاحة، أو الفاعلين الخواص والعموميين على المستوى المركزي والمحلي.

ب- وضع مبدأي المساهمة، الشراكة والتعاضدية لتقاسم المعلومات، التشاور والحوار، حول مختلف النشاطات والأعمال التي لها علاقة بالفلاحة، والمشاكل والتحديات المختلفة وكيفية تجاوزها، وهذا الإجراء، يسمح بجعل الفواعل المختلفة أكثر مسؤولية.

ج- إعداد كفاءات جديدة للتسيير، لتفعيل مشاركة مختلف الفاعلين.

د- تقوية مختلف القدرات لدى مختلف الفواعل وفي كل المستويات، بتوفير مراقبة ملائمة.

فنظرا لكون الحكامة أداة للتنمية، العصرية والاستقرار، عملت الدولة على تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مختلف المستويات، سواء كان على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والمؤسساتي.

2- نمو اقتصادي معمم، مدعم ومستدام: بالتركيز على القطاع الخاص وجعله الفاعل

الأساسي لنمو القطاع.

أ- معمم: بتثمين الموارد والإنتاج الوطني، بمساهمة مختلف الفواعل على المستوى المحلي والوطني.

1 - خطاب رئيس الجمهورية نقلا عن الموقع:

يوم 2015-05-25. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2009/02>

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق الذكر، ص12.

ب- مدعم: لإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، وتشجيع المنافسة بين الفواعل المختلفة.

ج- مستدام: بالحفاظ على الموارد الطبيعية المختلفة.

3- إصلاح أدوات ووسائل التسيير العمومي وجعلها أكثر فاعلية، وضمان ذلك من خلال:

أ- وضع إطار قانوني ملائم ومتطور: بإصدار عدة مراسيم ولوائح لتنظيم مختلف أوجه القطاع الفلاحي، وتسوية قضية العقار الفلاحي بنسبة كبيرة بصور القانون 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، والقانون 10-03 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأموال الخاصة للدولة، ولقد سمح النظام التشريعي والتنظيمي الجديد كذلك، بتشجيع إقامة مستثمرات فلاحية جديدة ووحدات تربية المواشي، إضافة لدعم وتحفيز القطاع الخاص، ومختلف المبادرات للاستثمار في الفلاحة.

ب- فعالية تمويل القطاع الفلاحي: ارتفعت الميزانية المالية الممنوحة للقطاع، كما تنوعت وتطورت صناديق الدعم المالي، ومن جهة أخرى، أعيد توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتصويبه لدعم الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق الأمن الغذائي.

ج- ضبط المنتجات الفلاحية: سعى لحماية مداخل الفلاحين لتأمين قدرتهم على الاستثمار، إضافة للعمل على استقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية، للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين.

د- الحماية والرقابة: الحماية بالعمل على تحقيق حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية، والعمل على استدامة الموارد المختلفة، أما الرقابة، فتتكفل بها الدولة لضمان تطبيق المواد القانونية المختلفة، وفي كشف الاختلالات في حسن سير الأنظمة، والسعي لتصحيحها وتجاوزها.

ومن خلال العرض المقدم للأهداف التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، يتضح بأن النظام الحاكم، قد أبدى عزمه على مواصلة تثمين موارد الفلاحة والعمل على استدامتها، إضافة إلى تنمية الوسط الريفي، كما كان عليه الحال في السياسات الفلاحية السابقة، ولكنه لم يكتفي بذلك فقط، بل وضع سياسة فلاحية شاملة، قادرة على تنمية قطاع الفلاحة من كل المستويات والجوانب، بالاعتماد على مبادئ الحكم الرشيد في ذلك.

• ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمثل ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي في⁽¹⁾:

1- التجديد الفلاحي: يركز على مقارنة الفروع، والتركيز على الفروع ذات الأولوية، من حيث تكثيف إنتاجيتها^(*)، ومن حيث دعم المناطق التي تتميز عن غيرها بالوفرة الإنتاجية، إضافة للعمل على خلق تنمية مدعمة للطاقت الإنتاجية، كما يدخل ضمن التجديد الفلاحي عقود النجاعة مع الجماعات المحلية، إضافة لنظام ضبط الأسعار للمواد الواسعة الاستهلاك.

2- التجديد الريفي: يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، من حيث أهدافه ومداه، فهو يتجاوز الاكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي، ليشمل قطاعات ومجالات أخرى تتمثل في تنمية الحرف، الطاقة الكهربائية، المياه، تثمين الموروث الثقافي... كما يدخل ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آجال 2025 (SNAT)، ويسعى التجديد الريفي بشكل عام إلى:

- تنمية الأقاليم الريفية تنمية منسجمة ومستدامة، وتحسين مستويات معيشة سكانها.
- الاستغلال الجيد للفضاءات المختلفة، وتسييرها بطريقة عقلانية.
- وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، والتي تتكفل بتنفيذها الفواعل المحلية، أحد الآليات الأساسية في تحقيق المساعي المذكورة، والتجديد الريفي بهذا المعنى يشكل إطارا لتفعيل اللامركزية. وتتمثل المحاور الأربعة الأساسية للتجديد الريفي في⁽¹⁾:
- عصرنه القرى والقصور، لتنمية المستويات المعيشية للمناطق الريفية.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في العالم الريفي.
- تثمين الموارد الطبيعية.
- حماية وتثمين الموروث الريفي المادي والغير مادي.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: يخص هذا البرنامج، الفواعل المختلفة الناشطة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، ويهدف لتحقيق المساعي التالية:

- عصرنه المؤسسات الفلاحية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية.
- توسيع الاستثمار في عمليات التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي.
- تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة، ودعمها بمختلف الموارد اللازمة.

^{*}- تتمثل الفروع ذات الأولوية في الحبوب، الحليب، البقول الجافة، بطاطس، طماطم صناعية، لحوم حمراء وبيضاء، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، المورثين.

1- Conseil National Economique et Sociale, **Algérie 2009-2010 Rapport national sur le développement humain**. Algérie: M ,E ,N, 2012, P46.

- دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات، وتفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الفلاحة الوطنية.

وتكملة للركائز الثلاث، تم إضافة الإطار التحفيزي لتعزيز وتصويب أنظمة الدعم، لتسهيل الاستفادة من الخدمات المالية، ولتأمين الحصول على الموارد الطبيعية، وضمان خلق أسواق مضبوطة ومستقرة، ويضم الإطار التحفيزي الأدوات التالية⁽¹⁾:

- الإطار التنظيمي والتشريعي.

- ميكانزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

- تدابير ضبط الأسواق، لتحقيق التوازن بين حماية مداخل الفلاحين، والقدرة الشرائية للمستهلكين، وضمان توفير الأمن الغذائي لهم.

- مختلف الميكانزمات لضمان الحماية والرقابة على مختلف الموارد المختلفة.

• عقود نجاعة سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

عقود النجاعة، هي عقود تربط وزير الفلاحة والتنمية الريفية بصفته ممثلاً للدولة، وبين كل والي بصفته ممثلاً للسلطات المحلية للولاية، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة، وتهدف هذه العقود لتجديد مختلف القدرات المحلية، سواء على مستوى البلديات، أو على مستوى الولاية⁽²⁾.

تتمثل عقود النجاعة التي هي في نفس الوقت، الأهداف المحددة لقطاع الفلاحة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، وباعتماد على الجماعات المحلية سعياً لتحقيقها، في⁽³⁾:

- تنمية الإنتاج الفلاحي وتحسين نسبة نموه المئوية، بالانتقال من 6٪ التي حققت بين فترة 2000-2008، إلى 8.33٪ في فترة 2010-2014.

- تنمية الإنتاج الفلاحي الوطني، بالعمل على استقرار ما تم تحقيقه فيما يخص إنتاج الحبوب (54 مليون قنطار)، وإنتاج الحليب (3مليار لتر، ومليار لتر تم تجميعه)، والعمل على تخفيض الاستيراد أكثر.

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق الذكر، ص8.

2- بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد

13. الجزائر: جامعة خميس مليانة، 2013، ص201.

3- MADR, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural an Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 , 2010, P P5-6.

نقلا عن الموقع: <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>

يوم 2015-05-16.

- مواصلة المساعي في التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية، وفي تحسين مستويات معيشة سكانها، عن طريق إقامة 10200 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة، في 2174 منطقة ريفية، والتي ستسمح بتحسين الظروف المعيشية لـ 727 000 أسرة ريفية، أي ما يقارب 4 471 000 شخص، كما تهدف هذه المشاريع، لتنمين وحماية 8.2 ملايين هكتار، متواجدة في المناطق الجبلية، السهلية والصحراوية.

- مواصلة تنمية الصناعة الوطنية، وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع.

- استحداث 1 200 000 منصب شغل، والتركيز على المناطق الفقيرة والمحرومة، بتنميتها وخلق فرص العمل فيها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولقد تم تجنيد 1000 مليار دينار من الأموال العمومية، في إطار المخطط الخماسي 2000-2014 (200 مليار لكل سنة)، لتنمية وعصرنة قطاع الفلاحة.

• قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة 10-03:

جاء القانون 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، ليحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، فهذا القانون جاء لحماية العقار الفلاحي المملوك من الدولة من كل أشكال إلحاق الضرر به، ويشمل مجال تطبيق هذا القانون كذلك، الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19، وفي هذا الإطار يتم تحويل نمط استغلال تلك الأراضي من عقد الانتفاع الدائم، الذي كان معمولاً به في القانون 87-19، إلى حق الامتياز في القانون الجديد لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، أي مواصلة الحفاظ على هذه الأراضي ملكاً للدولة، والامتياز هو عقد تمنحه الدولة لشخص طبيعي من جنسية جزائرية، وبموجبه يكتسب حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملكها الخاصة، وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها (المباني، الأغراس ومنشآت الري)، لمدة 40 سنة كحد أقصى، قابلة للتجديد مقابل إتاوة تدفع كل سنة⁽¹⁾.

تتمثل النقاط الأساسية، التي تطرق إليها القانون 10-03 في⁽²⁾:

- **كيفية منح الامتياز وكيفية إنهائه:** يمنح الامتياز لأعضاء المستثمرات الفردية والجماعية، والذين استفادوا من أحكام القانون 87-19، والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-03 المؤرخ في 8 رمضان 1431 الموافق لـ 18 أوت 2010، ليحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 46، 18 أوت 2010، المواد 1، 2، 3، 4.

2- المرجع نفسه، المواد 5، 6، 7، 11، 13، 14، 15، 16، 17، 19، 20، 21، 25، 26، 28، 29.

العقارية، أو بقرار من الوالي، بينما لا يستفيد من الامتياز كل من سلك سلوكا غير مشرف أثناء ثورة التحرير، أو قام بخرق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، والمتعلقة بحيازة الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، أو من ألغى الولاية حق استفادته من تلك الأراضي، وحق الامتياز قابل للتوريث، التنازل والحجز.

- **المستثمرة الفلاحية:** تكتسب المستثمرة الفلاحية الأهلية القانونية الكاملة للاشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد، طبقا لأحكام القانون المدني، إضافة لإمكانية إبرامها عقد شراكة تحت طائلة البطلان، بموجب عقد رسمي مشهر، مع أشخاص طبيعيين ذوي جنسية جزائرية، أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، كما تبادر الحكومة، بكل مشروع تحفيزي بهدف تشجيع تجميع المستثمرات الفلاحية، خاصة من خلال عمليات تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة للامتياز.

- **المستثمر صاحب الامتياز:** يفرض القانون على المستثمر صاحب الامتياز، بأن يدير مستثمرته الفلاحية بصفة شخصية ومباشرة، وهذا إذا كانت المستثمرة مستثمرة فردية، أما إذا كانت المستثمرة مشكلتا من عدة أفراد، فإنه يفرض عليهم تشكيل اتفاقية غير ملزمة للغير، تتكفل بتحديد العلاقات، الواجبات والمسؤوليات المختلفة لكل منهم.

وفي حالة وفاة عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية، ولضمان استمرار عمل هذه الأخيرة، يكفل ورثة العضو المتوفى في آجال سنة واحدة، باختيار أحد الأشخاص ليمثلهم وليتكفل بتعويض مورثهم في المستثمرة.

وفي حالة إخلال المستثمر صاحب الامتياز بالتزاماته، يتم إعداره من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وفي حالة استمرار الوضع، تقوم إدارة الأملاك الوطنية بعد إخطاره من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بفسخ عقد الامتياز، وللمستثمر حق الطعن في آجال شهرين لدى الجهات القضائية.

- **نهاية مدة حق الامتياز:** تنتهي مدة حق الامتياز في الحالات التالية:

- عند انقضاء المدة القانونية لحق الامتياز دون تجديده.

- بطلب من صاحبه قبل انقضاء مدة الامتياز.

- إذا أخل صاحب الامتياز بالتزاماته.

كما تطرق القانون، للعقوبات المترتبة على المستثمر صاحب الامتياز في حال إخلاله

بواجباته.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

بذلك يظهر من خلال العرض النظري لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، بأنها قد اتصفت بدرجة كبيرة من الشمولية، بتفعيل مختلف الإمكانيات والموارد المختلفة المتاحة، وبالعمل على تجاوز عدة مشاكل وعوائق فشلت السياسات الفلاحية السابقة في حلها.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي وموارد قطاع الفلاحة خلال فترة 2009-2014.

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بتنمية الإنتاج الوطني وتحقيق عدة مكاسب، فنسبة نمو قطاع الفلاحة سنة 2009، وصلت 20٪، كما واصل القطاع في النمو في السنة المالية، وإن انخفضت الوتيرة حيث بلغت نسبة النمو 4.6 في 2010، ويرجع هذا النمو للعوامل المناخية المواتية، وللإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، لتحفيز الفلاحين لرفع الإنتاجية خاصة الحبوب، بتسهيل الحصول على قروض التمويل، البذور، الأسمدة، وخلق قروض جديدة بدون فوائد، ودعم أسعار الأسمدة وغيرها⁽¹⁾.

بلغ معدل نسبة نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009 و2014: 11٪، وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي في 2009: 1 507 مليار دينار، ليحقق سنة 2014: 2 761 مليار دينار⁽²⁾.

• تطور الإنتاج الفلاحي: تطور الإنتاج الفلاحي بالشكل التالي:

- تطور إنتاج الحبوب: تطور إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2014 كالتالي:

الجدول رقم (22) يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009 إلى 2014⁽³⁾.

الوحدة: قنطار

الحبوب الشتوية					السنوات
مجموع الحبوب الشتوية	الخرطال	الشعير	القمح اللين	القمح الصلب	
61 227 000	1 109 870	25 666 140	11 093 120	23 357 870	2009
45 581 000	1 015 000	15 039 000	9 142 000	20 385 000	2010
#####	767 300	12 580 800	7 151 000	21 957 900	2011
51 336 480	1 097 025	15 917 150	10 251 125	24 071 180	2012
49 109 735	1 132 859	14 986 386	9 666 796	23 323 694	2013
34 321 780	565 803	9 394 009	5 918 634	18 443 334	2014

1- Conseil National Economique et Social, **Algérie 2009-2010 rapport national sur le développement humain**, OP.CIT, p45.

2- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole**, mai 2015, p3.

3- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و 2014.

الجدول رقم (23) يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009 إلى 2014⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار.

السنوات	الحبوب الصيفية			مجموع الحبوب الصيفية والشتوية
	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	مجموع الحبوب الصيفية	
2009	5 747	3 885	9 632	61 236 632
2010	3 590	1 060	4 650	45 585 650
2011	5 751	9 404	15 155	#####
2012	17 548	17 505	35 053	51 371 533
2013	12 445	120	12 565	49 122 300
2014	25 720	4 650	30 370	34 352 150

يظهر الجدول، التطور المعتبر للغة الإنتاجية لمجموع الحبوب سنة 2009، والتي تجاوزت الـ 61.2 مليون قنطار، لتتخفص بعدها في السنة الموالية، ثم ترجع للارتفاع سنة 2012 وتحقق أكثر من 51.3 مليون قنطار، لتتخفص إنتاجية الحبوب في السنتين الموالتين، وتصل سنة 2014: 34 352 150 قنطار.

تطور إنتاج الحبوب الجافة: تطور إنتاج الحبوب الجافة كالتالي:

الجدول رقم (24) يوضح تطور إنتاج الحبوب الجافة من 2009 إلى 2010⁽²⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج السنوات	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	الفاصولياء اليابسة	الجلبان	المجموع
2009	364 949	59 692	26 932	178 404	642 890
2010	366 252	66 134	45 902	234 737	723 450
2011	379 818	74 353	82 152	240 512	788 170
2012	405 070	91 780	57 380	276 750	842 900
2013	423 862	105 859	63 184	349 802	958 330
2014	413 886	101 193	53 409	351 178	937 065

يظهر الجدول بأن إنتاج الحبوب الجافة، قد ارتفع بوتيرة إيجابية ومستمرة، وإن انخفض قليلا سنة 2014 مقارنة بالسنة التي كانت قبله، حيث تجاوز الإنتاج الـ 9.3 مليون قنطار. تطور إنتاج الحبوب الجافة: تطور إنتاج الحبوب الجافة من 2009 إلى 2014 بالشكل التالي:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

2- المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (25) يوضح تطور إنتاج الحليب من 2009 إلى 2010⁽¹⁾.

الوحدة: 10³ لتر.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	2 394 200	2 632 911	2 926 959	3 088 190	3 368 066	3 548 825

من خلال الجدول يظهر بأنه بين 2009 و2014، ارتفع إنتاج الحليب بأكثر من 100 مليون لتر، ومحققا سنة 2014 أكثر من 354 مليون لتر، كما يظهر الجدول النمو التصاعدي المستمر في إنتاج الحليب، خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي. كما تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الأخرى كالتالي:

الجدول رقم (26) يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014⁽²⁾.

الوحدة: قنطار

الإنتاج / السنوات	البطاطس	الطماطم	الحمضيات	التمور	زيت الزيتون	زيتون المائدة
2009	26 360 570	6 410 343	8 444 950	6 006 960	982 505	3 769 315
2010	33 003 115	7 182 353	7 881 110	6 447 410	1 359 368	1 753 152
2011	38 621 936	7 716 055	#####	7 248 940	1 927 850	4 179 905
2012	42 194 758	7 969 630	10 878 320	7 893 570	1 458 260	2 480 140
2013	48 865 380	9 750 753	12 048 510	8 481 990	1 749 345	4 038 055
2014	46 735 155	10 656 093	12 710 030	9 343 772	2 083 507	2 745 093

يوضح الجدول بأن عدة منتجات زراعية، عدى المواد الغذائية الأساسية، قد عرفت نموا مستمرا في ظل السياسة الفلاحية الجديد.

• تطور اليد العاملة:

يوضح الجدول التالي، تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2009 و2014.

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

2- المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (27) يوضح تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2009 و2014⁽¹⁾.

السنة	حجم اليد العاملة الكلية بالآلاف	اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية (%)
2009	10 544	1242	13.1
2010	10 812	1136	11.7
2011	10 661	1034	10.8
2012	11 423	912	9.0
2013	11 964	1141	10.6
2014	11 453	899	8.8

يظهر الجدول أن اليد العاملة الكلية في ارتفاع متزايد، وإن انخفضت قليلا سنة 2014، أما اليد العاملة في الفلاحة، فسجلت انخفاضا محسوسا، إذ بلغت سنة 2014 أقل من 900 ألف عامل، ومن جهة أخرى انخفضت نسبة اليد العاملة في الفلاحة من اليد العاملة الكلية، إذ انتقلت من 13% سنة 2009 إلى 8.8% سنة 2014. كما يجب الإشارة كذلك، لنقطة أخرى تخص اليد العاملة في الفلاحة، وهي اليد العاملة في الفلاحة من فئة النساء، والتي تعرف انخفاضا مستمرا مع مرور الأعوام حيث⁽²⁾:

- في سنة 2009 ومن أصل 1242 عامل في الفلاحة، بلغ عدد العاملات من النساء 112 ألف عاملة.

- في 2012 ومن أصل 912 عامل في الفلاحة، بلغ عدد العاملات من النساء 80 ألف عاملة فقط.

- في 2014 ومن أصل 899 عامل في الفلاحة، بلغ عدد العاملات من النساء 53 ألف عاملة فقط.

• تطور المساحة الزراعية للحبوب ولبعض المنتجات الزراعية:

تطورت المساحة الزراعية للحبوب، ولبعض المنتجات الزراعية بالشكل التالي:

1- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة لإحصائيات للديوان الوطني للإحصاءات.

2- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة لإحصائيات للديوان الوطني للإحصاءات.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (28) يوضح تطور المساحة الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2009 و2014⁽¹⁾.

الوحدة: هكتار.

المنتج	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	البقول الجافة	زراعات السباخ	الحمضيات	الكروم
2009	3 175 919	229	67 448	393 594	50 567	69 110
2010	2 856 190	174	74 220	429 417	53 977	69 224
2011	2 584 195	340	87 296	449 258	55 227	72 042
2012	3 061 498	1 535	85 295	468 262	57 157	68 669
2013	2 708 880	372	84 993	504 755	57 479	68 564
2014	2 507 955	1 058	90 507	499 103	59 151	66 417

من خلال الجدول، يتضح بأنه تم التوسع أكثر في المساحة المخصصة للحبوب الصيفية، مقارنة بالمساحة المخصصة للحبوب الشتوية، كما توضح أرقام الجدول، التوسيع الذي عرفته مساحة باقي المنتجات الزراعية الأخرى.

• تطور أعداد الحيوانات:

تطورت أعداد بعض الحيوانات بين 2009 و2012 كالتالي:

الجدول رقم (29) يوضح تطور أعداد بعض الحيوانات بين 2009 و2012⁽²⁾.

الوحدة (ألف رأس).

الإنتاج	الأبقار		الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	البغال والحمير
	محلي	أجنبي					
2009	652.35	229.93	21404.58	3962.12	301.12	44.80	191.09
2010	675.62	239.80	22668.80	4287.30	313.99	43.65	176.39
2011	690.70	249.99	23989.33	4411.02	318.76	44.20	181.09
2012	1843.94	-----	25194.00	3779.19	340.00	46.00	172.00

كما يوضح الجدول التالي تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

2- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة للكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (30) يوضح تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين سنة 2009 و2012⁽¹⁾.

2012	2011	2010	2009	
102055	100847	107456	105657	عدد الجرارات
9521	9443	13146	12850	عدد الحاصدات
900.00	900.00	900.00	900.00	إنتاج الأسمدة الآزوتية (ألف طن)
800.00	800.00	800.00	800.00	إنتاج الفسفور الصافي (ألف طن)

المطلب الثالث: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر، من سنة 2009 وإلى غاية 2014، بتحقيق المكاسب التالية:

إلى غاية 2011، ازدادت الوفرة الغذائية، كما تحسن نصيب الفرد من الغذاء، حيث كان نصيب الفرد الجزائري سنة 1962: 1758 حريرة، وبلغت سنة 2011: 3500 حريرة، ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (31) يوضح تطور نصيب الفرد الجزائري من الغذاء بين 1962 و2011⁽²⁾.

2011	2004-2000	1999-1990	1989-1980	1979-1970	1969-1963
3500	3100	2944	2732	2160	1758

كما تحسن مؤشر التنمية البشرية، الذي عدل حسب التفاوتات من 0.539 سنة 2009، إلى 0.553 سنة 2010، وإذا تضاعف عدد السكان 4 مرات منذ الاستقلال وإلى غاية 2011، فإن الإنتاج الفلاحي قد تضاعف ثمانية مرات، وأصبح الإنتاج الفلاحي المحلي يغطي نسبة 70٪ من الاحتياجات الكلية⁽³⁾.

وإلى غاية 2011، تم تحقيق المكاسب التالية⁽⁴⁾:

- أعيد تأهيل 13 000 مستثمرة فلاحية.

- بناء 66 521 مسكن ريفي.

1- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة للكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، المرجع سابق الذكر، ص31.

3- المرجع نفسه، ص ص32، 35.

4- حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011، نقلا عن الموقع:

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

- إقامة 7 محطة تصفية.

- إنشاء 140 خزانات مياه.

- فك العزلة عن طريق فتح المسالك بـ 645 كلم².

- مكافحة التصحر بإقامة 686 عملية.

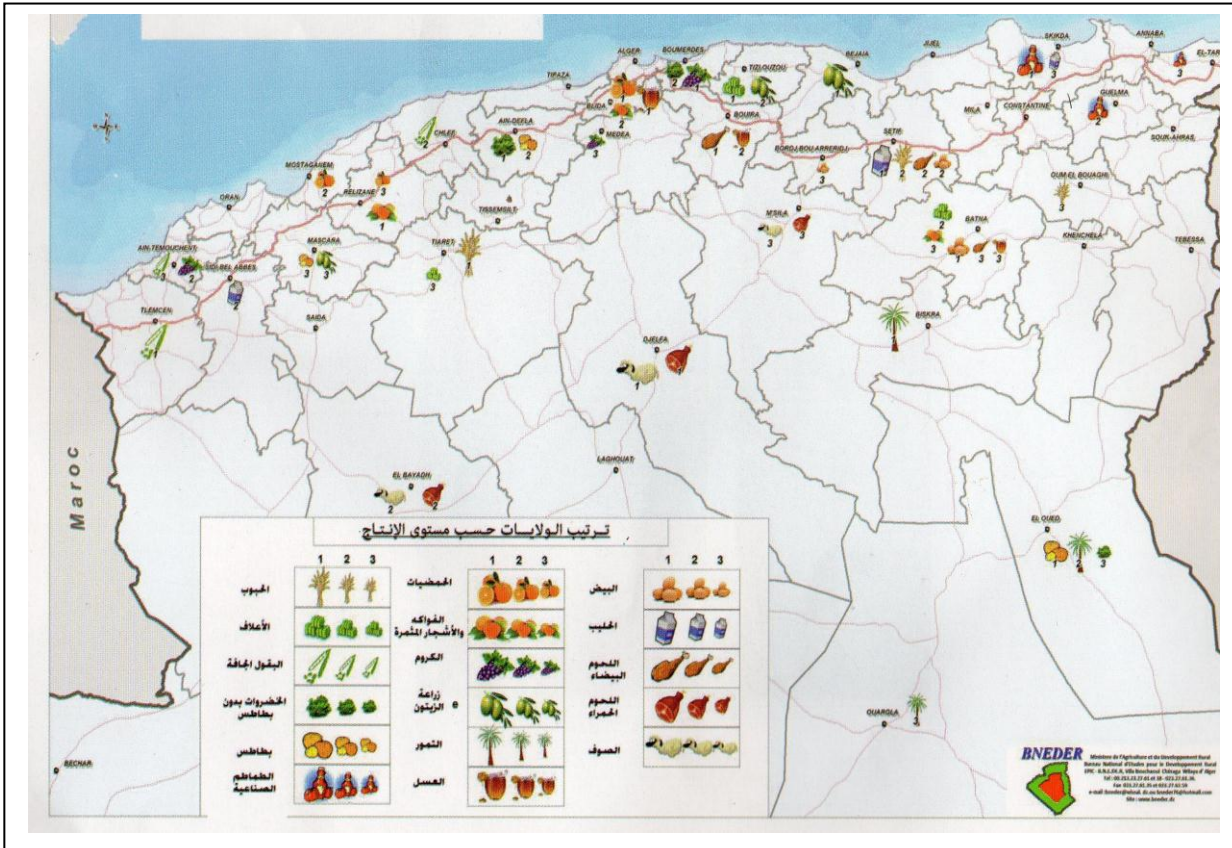
وبعد صدور القانون 10-03، وإلى غاية 2011، تم إبرام 65 000 عقد امتياز، كما استفاد 10 000 شاب من برامج الدعم (ANSEJ) و(CNAC) لخلق وحدات تربية المواشي ولإقامة مستثمرات فلاحية صغيرة⁽¹⁾.

- توسيع المساحة المسقية من 936 862 هكتار في 2009، إلى 1 004 530 هكتار في 2011⁽²⁾.

• التوزيع الجغرافي للولايات الرائدة حسب الفروع الغذائية:

توضح الخريطة التالية، الولايات الرائدة حسب الفروع الغذائية في الجزائر:

الشكل رقم (41) يوضح التوزيع الجغرافي للولايات الرائدة حسب الفروع الغذائية⁽³⁾.



1- Conseil National Economique et Social, Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012, mai 2013, P35.

2 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق مرجع سابق الذكر، ص22.

3- المرجع نفسه، الملحق 4.

تتمثل الولايات الرائدة حسب الفروع المختلفة كالتالي:

- الحبوب: تيارت، أم البواقي، سطيف.
- الحليب: سيدي بلعباس، سطيف، سكيكدة.
- البقول الجافة: تلمسان، عين تيموشنت، الشلف.
- الخضراوات بدون البطاطس: عين الدفلة، بومرداس، الواد.
- البطاطس: الواد، معسكر، عين لدفلة.
- الفواكه والأشجار المثمرة: غيليزان، عين الدفلة، المدية.
- الطماطم الاصطناعية: سكيكدة، قالمة، الطارف.
- اللحوم البيضاء: بويرة، سطيف، مسيلة.
- اللحوم الحمراء: البيض، جلفة، مسيلة.
- الكروم: بومرداس، عين تيموشنت، المدية.
- زراعة الزيتون: بجاية، تيزي وزو، معسكر.
- الحمضيات: مستغانم، المدية، غيليزان.
- البيض: باتنة، سطيف، برج بوعريرج.
- العسل: المدية، بويرة، باتنة.
- الأعلاف: تيزي وزو، باتنة، تيارت.
- التمور: بسكرة، ورقلة، الواد.
- الصوف: جلفة، البيض، مسيلة.

• تقييم برامج التجديد الفلاحي والريفي:

- **التجديد الفلاحي:** سمح تطبيق التجديد الفلاحي، بالرفع من المردودية الإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بالرفع من معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال فترة 2009-2014 بـ 8.33٪، فإن معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009 و2014 قد بلغ نسبة: 11٪، وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة،

كما أن ارتفاع معدل النمو المحقق، انعكس على قيمة الإنتاج الفلاحي التي بلغت في 2009: 1 507 مليار دينار، لتبلغ سنة 2014: 2 761 مليار دينار⁽¹⁾.

- **التجديد الريفي:** برمج خلال فترة 2009-2014: 12 148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة، أطلق منها 10 842 مشروع، أي نسبة 89٪، وتحقق منها في نهاية 2014: 6 468 مشروع، أي نسبة 60٪، موزعة كالتالي⁽²⁾:

- 10٪ لإعادة تأهيل القرى والقصور.

- 37٪ لتنويع النشاطات الاقتصادية.

- 50٪ لتنمين الموارد الطبيعية.

- 3٪ لإعادة تأهيل الموروث المادي والغير مادي.

وفي إطار تنفيذ برنامج التجديد الريفي، تحقق ما يلي⁽³⁾:

- توزيع أكثر من 7 مليون شجرة صغيرة.

- قرابة 6 300 حصة في التلفاز والراديو.

- 71 500 محاضرة، مقابلة وملتقى مع المواطنين.

- فتك العزلة عن المناطق النائية بـ 18 000 كلم.

- اتساع المساحة المخصصة للتشجير بـ 223 000 هكتار.

- **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** وصل عدد المكونين في إطار البرنامج، في الفترة الممتدة من 2010 وإلى غاية 2014: 310 459 فرد⁽⁴⁾.

الإرشاد الفلاحي: والذي مس 1 033 789 فرد، في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، حيث أجريت عدة تريضات وملتقيات لهذا الغرض، وأقيم⁽⁵⁾:

- 26 391 يوم للإعلام والتحسيس.

- 86 800 زيارات نصائح.

1- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole**, OP.CIT, P3.

2- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural**, 21ème session d'évaluations, mai 2015, P3.

3- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural**, OP.CIT, P P17, 20.

4- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2010-2014**, 21ème session d'évaluations du programme du renouveau agricole et rural, décembre 2014, P3.

5- **Idem**, PP 7-6.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

- خلق 480 موقع لعرض التجارب.

- الإرشاد الفلاحي لعامة الناس، بإصدار 211 كتيبات ومنشورات، وتوزيع 168 000 نسخة منها، وإقامة 224 حصة تلفزيونية، و 190 881 حصة في الراديو.

• تطور الصادرات والواردات من المواد الغذائية بين سنة 2009 و2014:

الواردات الغذائية:

استمر توسع الجزائر في استيراد المواد الغذائية، التي سجلت عجزا في تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها، أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والتي تتمثل في: الحبوب (القمح)، الحليب، السكر، البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، الكاكاو، التفاح والموز، وإذا ما قورنت الأحجام التي استوردت من هذه المواد خلال فترة 2009-2014 وفترة 2000-2009، نجد بأن أهم المواد التي توسعت الجزائر في استيرادها هي: الحليب، القمح، الذرة، السكر، إضافة إلى الكاكاو، التفاح، الأرز، فيما انخفضت واردات الموز في السنوات الأخيرة.

وتوضح الجداول التالية، تطور كميات أهم المواد الغذائية المستوردة، من 2009 إلى

2014.

• تطور واردات الحبوب:

الجدول رقم (32) يوضح تطور واردات الحبوب⁽¹⁾.

بالطن

الذرة		القمح		السنة
القيمة (مليون الدينار)	الحجم (طن)	القيمة (مليون الدينار)	الحجم (طن)	
29 605,8	1 994, 8069	132 980,6	5 719, 7276	2009
47 451,2	2 783, 0899	93 137,4	5 232, 3724	2010
72 783,7	3 153, 3207	143 123,7	5 550, 4631	2011
73 051,3	3 041, 0152	165 127,4	6 347, 2313	2012
70 778,1	3 218, 9976	168 544,6	6 311, 4354	2013
78 682,0	4 108, 0400	191 012,0	7 417, 0	2014

يوضح الجدول، التوسع في استيراد القمح بين 2009 و2014، نظرا لكونه مادة أساسية في

الغذاء اليومي للفرد الجزائري، كما يوضح بأن الكمية المستوردة، قد عرفت نموا معتبرا إذ انتقلت من

1- من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

57.1 ألف قنطار، إلى أكثر من 74.1 ألف قنطار، وهو ما أدى لارتفاع الحصيلة المالية المخصصة لاستيراده، أما الذرة، فتضاعفت الكمية المستوردة منها بحلول سنة 2014.

وبالتالي فإن تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي لم يمنع من وقف استمرار التبعية الغذائية للحبوب، بل ولم يتمكن حتى من تقليص تلك التبعية، وتخفيض كمية الواردات من القمح مقارنة بالمرحلة التي طبقت فيها السياستين الفلاحيتين السابقتين، بينما ارتفعت كمية الواردات من الذرة بشكل لافت خلال فترة تطبيق سياسة التجديد، مقارنة بما تم استيراده بين سنة 2000 و2008.

• تطور واردات الحليب والسكر:

الجدول رقم (33) يوضح تطور واردات الحليب والسكر⁽¹⁾.

بالطن

السنة	الحليب (غبرة الحليب، القشدة، لبن مركز ومكثف)		السكر	
	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار	الحجم (طن)	القيمة مليون الدينار
2009	293 009,0	58 104,1	1 096 650,7	39 271,8
2010	265 483,3	67 207,7	1 214 719,4	48 103,7
2011	202 891,2	64 066,7	1 225 837,2	67 997,4
2012	300 429,9	84 801,8	1 346 695,3	74 527,1
2013	262 164,9	85 162,2	1 672 489,2	69 926,0
2014	372 050,0	144 626,0	1 790 472,2	67 699,0

يظهر الجدول، الارتفاع المتزايد في كمية الحليب والسكر المستوردة، إلا أن أهم شيء يجب ذكره في هذا المجال، هو الارتفاع الشديد في أسعار غبرة الحليب ومشتقات الحليب، وكذا السكر المستورد في الأسواق الخارجية، والذي انعكس على ارتفاع الفاتورة المخصصة لاستيراد المادتين. من جهة أخرى وإذا ما تم مقارنة ما تم استيراده خلال تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي وخلال تطبيق سياستا الـ (PNDA) والـ (PNDAR)، فإن الكمية المستوردة من الحليب قد ازدادت بين 2009 و2014، مقارنة بالفترة الممتدة بين سنة 2000 و2008.

• تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز.

1- من إعداد الباحث معتمدا على إحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (34) يوضح تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز⁽¹⁾.

بالآلاف طن.

الإنتاج السنوات	البطاطس	البقوليات	جملة اللحوم الحمراء طازجة أو مبردة أو مجمدة	البن	الشاي	الأرز	التفاح	الكاكاو	الموز
2009	124.92	175.11	62.30	123.23	11.77	104.87	109.91	31.10	179.58
2010	113.26	206.06	62.30	123.23	12.11	104.87	109.91	31.10	57.80
2011	113.26	206.06	62.30	123.23	12.11	119.09	113.94	31.10	57.80
2012	113.26	206.06	62.30	123.23	12.11	117.31	152.43	31.10	57.80
2013				127,32					
2014				128,78					

يظهر الجدول، بأن بعض المواد الغذائية كالبن، الشاي، الأرز، التفاح، اللحوم الحمراء وبدرجة أقل البقوليات، قد ارتفع حجم الاستيراد منها، فيما اتسم بعض المواد الغذائية منها بالاستقرار في حجم الاستيراد، كالبطاطا والكاكاو، فيما انخفض حجم استيراد الموز مقارنة بالسنوات السابقة. أما فاتورة المواد الغذائية المستوردة بين 2009 و2014 فتطورت كالتالي:

الجدول رقم (35) يوضح تطور قيمة الواردات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية⁽²⁾.

السنة	قيمة الواردات الكلية (مليون دج)	قيمة الغذائية والمشروبات (مليون دج)	نسبة الواردات الغذائية من الواردات الكلية (%)
2009	2854805,3	425 967,7	14,9
2010	3011807,6	450 807,5	15,0
2011	3442501,6	717 688,1	20,8
2012	3907071,9	699 707,6	17,9
2013	4368548,0	760 514,7	17,4
2014	4719708,0	886 652,0	18.79

من خلال الجدول، يمكن ملاحظة الارتفاع المتنامي في فاتورة استيراد الغذاء، والتي تضاعفت بين 2009 و2014، كما يظهر كذلك ارتفاع نسبة المواد الغذائية المستوردة، من مجموع المواد والسلع الكلية المستوردة، والتي انتقلت من 14.9% إلى 18.79%. وعليه فإن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قد فشلت في القضاء على التبعية الغذائية في مادتي الحبوب والحليب، بل وفشلت حتى في تقليص حجمها.

1- من إعداد الباحث، معتمدا على أعداد متفرقة للكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وإحصائيات متفرقة للمديرية العامة للجمارك.

2- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة من المديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الصادرات الغذائية:

خلال فترة 2009 و2014، لم تتمكن الجزائر من تنويع صادراتها من المواد الغذائية، حيث حافظت على نفس المواد الفلاحية المصدرة بين 2000 و2008، ويوضح الجدول التالي تطور أحجام المواد الغذائية المصدرة:

الجدول رقم (36) يوضح تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2009 و2014⁽¹⁾.

الوحدة: ألف طن.

الإنتاج السنوات	التمور	الخضر الطازجة	الفاكهة الطازجة	الزيوت النباتية	زيت الذرة	السكر الخام
2009	7.23	5.25	9.02	11.16	1.40	13.83
2010	7.23	5.25	9.02	7.20	1.40	6.74
2011	7.23	5.25	9.02	7.20	1.40	6.74
2012	7.23	5.25	9.02	7.20	1.40	6.74

كما يوضح الجدول التالي، نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية:

الجدول رقم (37) يوضح تطور نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية⁽²⁾.

الوحدة: ألف طن.

السنة	قيمة الصادرات الكلية (مليون دينار)	قيمة المواد الغذائية والشروبات المصدرة (مليون دينار)	نسبة المواد الغذائية والشروبات المصدرة من الصادرات الكلية
2009	3 347 636,0	8 193,1	0.2
2010	4 333 587,4	23 405,5	0.5
2011	5 374 131,3	25 880,9	0.5
2012	5 687 369,4	24 438,3	0.4
2013	5 217 099,8	31 921,0	0.6
2014	5 065 671,0	26 053,0	0.5

من خلال الجدول، يمكن استنتاج مدى ضعف نسبة المواد الغذائية المصدرة، من مجموع المواد والسلع الكلية المصدرة، وإن ارتفعت قيمتها بأكثر من ثلاث مرات بين سنة 2009 و2014. من جهة أخرى، وإذا قمنا بإجراء مقارنة بسيطة، بين صادرات وواردات الجزائر والمغرب، فإننا سنستنتج بأن قطاع الفلاحة في المغرب، يتسم بفعالية أكبر من حيث نسبة مساهمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية، ومن حيث تخفيض نسبة الواردات الغذائية من مجموع الواردات الكلية مقارنة بالجزائر، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

1- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة للكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة من المديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و 2014.

الجدول رقم (38) يوضح تطور الميزان التجاري للمواد الغذائية، المشروبات والتبغ، لكل من الجزائر والمغرب بين 2009 و 2011⁽¹⁾.

	2011	2010	2009	
الصادرات	0.5	0.5	0.2	الجزائر
	15.1	17.9	22.3	المغرب
الواردات	20.8	15.0	14.9	الجزائر
	10.8	9.8	9.2	المغرب

يظهر الجدول، أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية ضعيفة جدا، عكس المغرب، وإن لوحظ انخفاضها في السنوات الثلاث المشار إليها، حيث تبقى رغم ذلك، مساهمة بنسبة معتبرة في مجموع الصادرات الكلية، أما نسبة الواردات الغذائية من مجموع الواردات الكلية، فيظهر بأن ما تستورده الجزائر من حيث النسبة المئوية، يفوق ما تستورده المغرب، وقاربت أن تكون بالضعف في 2011.

• النقائص المسجلة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي والعقبات التي واجهتها أثناء التنفيذ.

أظهر العرض النظري لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، مدى اتسام هذه السياسة بالثراء في البرامج والأهداف، وإدخالها لأبعاد جديدة، سعت من خلالها مواكبة التطورات الدولية الحاصلة في الدول المتقدمة، بتنمية العالم الريفي والاهتمام بالبعد البيئي، كما وضعت هذه السياسة برامج وإجراءات خاصة، هدفت من خلالها حل بعض المشاكل المتراكمة في القطاع الفلاحي، والمسجلة منذ السياسات الفلاحية الأولى بعد الاستقلال، إلا أن هذه السياسة، أغفلت بعض النقاط الهامة التي لا تقل أهمية هي الأخرى عن باقي المسائل الأخرى المتطرق إليها، كما أن عدة مشاكل ظهرت في السياسات السابقة، لم تتمكن بعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من تجاوزها، أثناء وضعها في الميدان العملي، كاليد العاملة المتناقصة بمرور السنين، التوزيع الغير عادل للأراضي، تشتت المستثمرات الفلاحية، نقص ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة...

تتمثل أهم النقائص التي تم استنتاجها في سياسة التجديد الفلاحي والريفي في:

1- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة من المديرية العامة للجمارك، إضافة إلى:

- ROYAUME DU MAROC, OFFICE DES CHANGES, COMMERCE EXTERIEUR DU MAROC, www.oc.gov.ma, p15, 23, 24.

- عدم تضمنها لبرنامج خاص لتشجيع التصدير، يكون واضح المعالم، ويعتمد في البداية على الاستثمار في الزراعات التي لها سمعة في الأسواق الدولية، وهنا نخص بالذكر: تمر دقلة نور، بالإضافة للعنب والحمضيات.

ولقد أشار أحد أعضاء غرفة الفلاحة بولاية غرداية، بأن المنطقة وحدها تنتج 120 نوع من التمر، منها التيمدول، تمجهرت، دقلة بيضاء، دقلة صفراء، تمناصر، بنت قبالة وغيرها⁽¹⁾، وهو ما يوضح الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في إنتاج التمر وإمكانية الاستثمار فيها لتتوسع صادرات البلاد، كما أن تنمية هذا المنتج، من شأنه أن يسمح كذلك بدعم غذاء الماشية، بتوجيه التمر الرديء ليقدم كعلف للأبقار والماشية،

- غياب برنامج خاص لتنمية تربية المواشي، والحيوانات، كونها تلعب دورا محوريا في تنمية الإنتاج الفلاحي.

- وضع برنامج خاص لمكافحة التصحر ولوقف زحف الرمال على الأراضي الزراعية كالسد الأخضر الذي أطلق في السبعينات، وهنا نذكر بأنه جاء في تقرير لجامعة الدول العربية، أن المساحة المهددة بالتصحر بالنسبة للجزائر تقدر بـ 230 ألف كلم²، أي 9.8% من المساحة الكلية⁽²⁾.

- الجزائر منذ سنين، واقعة في التبعية الغذائية، إلا أنها لا تعاني من نقص في الاكتفاء في كل المواد الغذائية، ولكن العجز الذي تعاني منه، مرتكز أساسا في المواد الغذائية الأساسية وبعض المواد الغذائية الأخرى، وعليه كان من الأجدر لو تضمنت برنامجا خاصا لتنمية المواد الغذائية التي تستوردها بكثرة.

- وضع برنامج خاص لتنمية الموارد المائية، وفي سبيل الرفع من طاقات تخزينها، فأغلب الأراضي كما سبق الإشارة إليه، تعتمد في ريها على مياه الأمطار التي تتسم بالتذبذب، وعدم الاعتدال في الكميات المتساقطة من سنة لأخرى.

- توجد بعض المواد الغذائية، التي لا تصنف ضمن المواد الغذائية الأساسية، إلا أنها تعرف استهلاكا واسعا من المجتمع الجزائري، كما أن إنتاجها ضعيف، وبالتالي تقوم الدولة كذلك

1- مقابلة مع بن ساسي أحمد، عضو في غرفة الفلاحة بولاية غرداية في الحصة التلفزيونية: الأخضر الدائم في قناة الأطلس TV، يوم

28 نوفمبر 2013.

2- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص 296.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

باستيرادها، ومثل تلك المواد، كان من الممكن لو خصص لها اهتمام في هذه السياسة، لتقليل استيرادها، ومن بين هذه المواد الفول السوداني.

- عدم الاعتماد على عقود الشراكة مع دول خارجية، كالدول المجاورة العربية والأجنبية، للاستفادة من تجاربها الناجحة في القطاع، ولتبادل الخبرات معها.

- فيما يخص قانون استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأموال الخاصة للدولة 10-03، فإنه هو الآخر حمل في طياته بعض النقائص، حيث لم يفصل في كيفية إدارة وتسيير المستثمرات الفلاحية الجماعية، وتناول الأمر بسطحية، كما حصر حق الانتفاع في 40 سنة، خلافا لقانون 87-19 الذي نص على حق الانتفاع لمدى الحياة، إلا أن النقطة الرئيسية التي يعاب عليها هذا القانون، أنه أقصى المستثمر الأجنبي ولم يعامله بالمساوات مع المستثمر المحلي، وهو عكس ما تدعوا إليه المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف الجزائر الانضمام إليها، ليضيف بذلك عقبة جديدة في تنمية الفلاحة الوطنية.

ومن خلال الأرقام المقدمة في السابق، يمكن تقييم برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي كالتالي:

- التجديد الفلاحي: استطاع الإنتاج الفلاحي أن يحقق معدل نموه خلال فترة 2009-2014 بنسبة 11٪، أي أنه تجاوز النسبة المستهدفة قبل إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بـ 8.33٪، إلا أنه فشل في تنمية إنتاج المواد الغذائية الأساسية التي في مقدمتها الحبوب والحبوب، بشكل يجعل البلاد في غنا عن اللجوء للأسواق الخارجية لاستيرادها، ومن جهة أخرى، فشل في تنويع الصادرات الغذائية، وفي الرفع من قيمة المواد الغذائية المصدرة ونسبتها من مجموع الصادرات الكلية.

- التجديد الريفي: فشل البرنامج في تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الفلاحي في الريف، بل وحتى المحافظة على نفس العدد، ويوضح الجدول التالي جليا ذلك:

الجدول رقم (39) يوضح توزيع اليد العاملة في الريف في أهم القطاعات الاقتصادية (1).

الوحدة: بالآلاف.

السنة	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات
2010	849	363	754	1409
2014	654	321	803	1599

1- من إعداد الباحث معتمدا على أعداد متفرقة للديوان الوطني للإحصائيات.

فالجداول يظهر بأن اليد العاملة في الريف، قد ارتفعت في قطاعات البناء والأشغال العمومية، التجارة والخدمات، فيما انخفضت في قطاع الصناعة بـ 24 ألف عامل، أما في قطاع الفلاحة، فانخفضت بـ 195 ألف عامل، وذلك رغم أن النضرة الجديدة في السياسات الفلاحية الأخيرة، تعتبر الريف واليد العاملة الريفية، أحد العوامل الأساسية لتفعيل التنمية الفلاحية.

من جهة أخرى، لم يتحقق من مجموع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة نهاية 2014، التي أطلقت سنة 2009، والتي بلغت 1010 842 مشروع سوى: 6 468 مشروع، أي نسبة 60% فقط، ما يعني أن نسبة 40% لم تتحقق بعد، وذلك رغم أن مجموع المشاريع التي أطلقت في 2009، مثلت فقط نسبة 89%، وأن العدد الحقيقي للمشاريع المبرمجة لفترة 2009-2014 هو 12 148 مشروع، ما يعني أنه لو أطلقت كلها منذ البداية، لكانت نسبة المشاريع المحققة في 2014 أقل من 60%.

إلا أنه لا يمكن إغفال العوائق التي حالت دون تجسيد برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي للأهداف المرجوة، فالتنوع والتعدد في البرامج التي تضمنتها السياسة الجديدة، وأمام نقص التأطير المالي، المادي والبشري لقطاع الفلاحة الوطني، ساهم في عدم تحقيق الآمال والأهداف المرجوة في آجال 2014.

كما واجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، عقوبات في التنفيذ سببتها قلة الإمكانيات المادية المختلفة، كوسائل النقل، التجهيزات والمستلزمات الضرورية في قاعات التكوين، وكذا نقص وسائل الإعلام والتوعية، وصعوبة الوصول للمعلومات الصحيحة، إضافة لنقص الانسجام، بين تكوين تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الريفي، وتكوين تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الفلاحي، كما أنه من الصعب متابعة المكتسبات المحققة، والقيام بتقييم لبرامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، والاكتفاء فقط بالتقييم الكمي⁽¹⁾.

وعليه، يمكن القول بأن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قد جاءت بحلول جديدة لعدة مشاكل مستعصية ومتراكمة لقطاع الفلاحة، وأنها تناولت عدة قضايا تعد أحد نقاط ضعف الفلاحة الوطنية، كما أن تطبيقها مكن من تحقيق عدة مكتسبات، إلا أن ضخامة البرنامج، وأمام نقص الموارد

1- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2010-2014**, 21ème session d'évaluations des programme du renouveau agricole et rural, OP.CIT, p3.

المادية، المالية، البشرية وحتى الموارد الطبيعية الضرورية، وعدم ترشيد استغلال الموارد المتوفرة، حال دون تحقيق عدة أهداف في آجال 2014.

المطلب الرابع: العوائق السياسية المعرقة للتنمية الفلاحية في الجزائر.

تعتبر الجزائر من بين أكبر البلدان المستوردة للحبوب بشكل عام، وللمقمح بشكل خاص، إذ احتلت سنة 2008، المرتبة الرابعة بعد كل من أوروبا، البرازيل ومصر في ترتيب أكبر الدول المستوردة للمقمح⁽¹⁾.

تعتبر التبعية الغذائية خاصة في المواد الغذائية الأساسية التي تتخطى فيها الجزائر لسنين، نتاج لعدة عوامل، حيث لا يمكن إرجاعها فقط للعوامل المرتبطة بالفلاحة فقط، كضعف مردودية الأراضي، أو العوامل المناخية الغير مستقرة، أو إيجاد حجج أخرى كالنمو السكاني المتزايد وغيرها، وإنما توجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في درجة مساهمتها هي الأخرى في عرقلة التنمية الفلاحية، وفي تجاوز التبعية الغذائية، والتي تتمثل في العوامل السياسية والمناخ السياسي، فهذا الأخير يؤثر تأثيرا مباشرا على المناخ الاقتصادي بما في ذلك القطاع الفلاحي.

إذا تم تحليل المناخ السياسي الذي تتميز به الجزائر، فنجد بأنها تصنف كدولة ريعية، كونها تحصل على غالبية إيراداتها من الربيع النفطي، وهي في نفس الوقت، تتعامل مع المعارضة بشراء الذمم أو بالاعتماد على العنف لقمعها، كما أنها تعتمد وبشكل كبير على الدعاية، لتمجيد المكتسبات التي حققتها النخبة الحاكمة، حتى تكسب ولاء الشعب، ولتشعرهم بأن بقاءها في سدة الحكم يجب أن يستمر لمواصلة الانجازات المحققة⁽²⁾.

من جهة أخرى، صنفت الجزائر في المرتبة 111 من أصل 180 دولة من حيث الشفافية⁽³⁾، بسبب الفساد المتفشي في مختلف القطاعات، والذي يغذيه استمرار وجود الدولة الريعية.

يؤثر هذا المناخ، تأثيرا سلبيا على القطاع الفلاحي وعلى تنمية الفلاحة الوطنية بالشكل

التالي:

- حالة تأمين الأمن الغذائي بالواردات الخارجية، خاصة منها المواد الواسعة الاستهلاك، تخدم بقاء النخبة الحاكمة في كرسي الحكم، لأنها تستحوذ على عوائد الربيع النفطي، وهي التي تقوم بتوزيعها،

1- Jean-Marc Boussard et Mohamed Chabane, **OP.CIT.**

2- Teulon Frédéric et Bonet Fernandez Dominique, Pays riche, population pauvre : quelle stratégie de développement pour l'Algérie ?, **IPAG Business School WORKING PAPER SERIES**, France, 2014, p7.

3- **Idem**, p12.

وهي في ذلك تشعر الأفراد بأن دورها هام ومحوري في تأمين غذائهم الأساسي، وأن بقاءها يشعروهم بالاطمئنان حيال وفرة الغذاء وعدم خصائصه، خاصة مع الأساليب التي تنتهجها الدولة لشراء السلم الاجتماعي، بدعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، وتوسيع فاتورة المواد الغذائية المخصصة للاستيراد في فترات مواسم القحط، أو في حالة ضعف الغلة الإنتاجية، أو حالة الأزمة العالمية الأخيرة، التي لم يشعر الفرد الجزائري بها كثيرا، بفضل التدابير الاستعجالية التي اتخذتها السلطات العامة، وهي الأزمة التي أدت لسقوط عدة أنظم حاكمة في عدة بلدان أخرى.

- نقص الإرادة السياسية لإنجاح السياسات الفلاحية المختلفة، التي اتبعت منذ الاستقلال وإلى غاية السياسة الفلاحية الأخيرة، ويجسد ذلك، نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات الكلية، والأولوية الممنوحة لتنمية القطاعات الأخرى بدلا منها، ففي ظل المخططات الثلاث الأخيرة، تناقص نصيب قطاع الفلاحة كالتالي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2000 إلى 2004، كان نصيب قطاع الفلاحة 12.64٪.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، بلغ نصيب قطاع الفلاحة نسبة 7.14٪.
- المخطط الخماسي 2010-2014، بلغ نصيب قطاع الفلاحة 4.71٪ فقط.

فلو تم النظر فقط لما حملته سياسة التجديد الفلاحي والريفي من أبعاد وتدابير جديد، وحجم ما تضمنته من برامج وأهداف، ومقابلة ذلك بحصة 4.71٪، فإن ذلك يظهر بأن قطاع الفلاحة، لا يزال ينظر إليه بنفس النظرة التي سادت في السنوات الأولى من الاستقلال، باعتباره مجرد قطاع ثانوي فقط، ولعل نسبة التنفيذ التي حققتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بـ 60٪ فقط، هو خير دليل على غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تسريع وتيرة تنمية قطاع الفلاحة.

- التمسك بالريع النفطي لتحصيل النقد الأجنبي، بدلا من تنمية موارد أخرى لتتبع الصادرات الوطنية، كالمواد الغذائية التي لها سمعة في الأسواق الدولية، وهي طبيعة النظام السياسي المتكامل على الريع، والمنغلق على نفسه، وفرضه للجمود البيروقراطي في المستوى الإداري لتحسين نفسه، فوفرة الريع حاليا، تغني النخبة الحاكمة عن تنويع الصادرات بالمواد الغذائية التي تعرف فائضا في الإنتاج، أو ذات السمعة العالمية.⁽¹⁾

1- Mekideche Mustaphe, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, essai sur la conduite des réformes économiques et perspectives 1986-1999. Alger: édition DAHLAB, 2000, pp161, 165.

- فرض الحكومة لمناخ يسوده غياب الديمقراطية والمساوات في تكافؤ الفرص، ولحرية الوصول للمعلومات ولحرية الإعلام، إضافة لضعف القدرة على كشف التجاوزات، وذلك للحفاظ على استقرار النظام، إلا أن قطاع الفلاحة كان من الممكن أن ينمو أكثر، لو فتحت قنوات الحوار، وكشفت النقائص والتجاوزات، وكثفت الجهود لتحسيس بأهمية القطاع الفلاحي ولضرورة تنميته وتجاوز مشاكله، نظرا لكونه قطاعا حيويا يمس الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، ولعل تجنب النظام لذلك، مرده إمكانية تجنيد الأفراد ومنظمات المجتمع المدني ضده، وهنا نذكر بأن الدولة الريعية، ليس لديها حاجة ماسة لدمقرطة النظام وفتح قنوات الحوار، أو لتسريع وتيرة الإصلاحات، طالما أنها لا تزال تتحصل على المبالغ المالية الكافية من العوائد الخارجية، التي تضمن لها التحكم في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد⁽¹⁾.

- من سمات الدولة الريعية، هدر الأموال لشراء السلم الاجتماعي، وتدخلها المستمر في الاقتصاد بشكل عام، وفي الفلاحة بشكل خاص، وهنا يمكن أن نذكر من بين أساليبها في التدخل في قطاع الفلاحة، تسعيرها لبعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، حيث لهذا التدخل أثر سلبي على القطاع الخاص المحلي، لأنه لا يستطيع رفع هامش ربحه كما يشاء في ظل هذا المناخ، ولا يحفز على توسيع حجم الرساميل المستثمرة في المواد الخاضعة للتسعير، وهذا المنطق، ينطبق كذلك على المستثمرين الأجانب.

- غياب المراقبة والمتابعة في كيفية صرف الأموال واستثمارها، وفي طرق منح القروض الفلاحية، أو طرق الاستحواذ على الأراضي، ولهدر مختلف الموارد وضعف الترشيح في استعمالها، بسبب نقشي الفساد، وعدم تطبيق النصوص القانونية بحذافيرها.

- نقص الثقة وعدم تفعيل التشاور بين الجهة الوصية على القطاع والفلاحين، ومختلف الفواعل التي لها علاقة بالفلاحة، وانفراد ذات الجهة باتخاذ القرارات دون الرجوع إليها.

- الجهوية والتحيز عند تقديم الدعم للفلاحين، إذ أشير في السابق للفروقات وغياب العدالة في الطرق التي تتبعها الدولة عند تقديمها للدعم المادي والمالي.

1- فضيلة عكاش، الحوار الاجتماعي في الجزائر دور الاجتماعيين الفاعلين في وضع السياسات الاجتماعية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص44.

- التردد والتراجع في الخيارات والقرارات المتخذة، والتأثير السلبي لذلك على قطاع الفلاحة، مثل القانون 10-03، الذي كان من المفروض أن يساير الإنجازات المحققة في السياسات الفلاحية السابقة، وأن يدعم التنمية الفلاحية، بإجراءات وتدابير جديدة، إلا أنه تضمن في محتواه بعض النقاط السلبية، التي تتعارض مع ما تم تحقيقه، مثل حصر حق الانتفاع في 40 سنة خلافا لقانون 87-19، أو إقصائه للمستثمر الأجنبي واعتماده فقط على المستثمر المحلي، وتعارض النقطة الأخيرة حتى مع قانون الاستثمار، الذي لا يميز بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، أو المرسوم التنفيذي رقم 14-292 الصادر في 16 أكتوبر 2014، الذي يسمح باقتطاع الأراضي لصالح بناء سكنات جديدة من 19 ولاية شمالية، تعتبر أراضيها من أخصب الأراضي في الجزائر، وهذا بعد كل الخطابات والشعارات المتعلقة بتثمين العقار الفلاحي وموارد الفلاحة⁽¹⁾.

- الجمود الإداري الذي تفرضه الدولة الريعية لحماية نفسها من أشكال المحاسبة، ومتابعة كيفية صرف الموارد المالية المستثمرة، له تأثير سلبي على قطاع الفلاحة، حيث يظهر ذلك في القروض الفلاحية الممنوحة، وفي الإجراءات الإدارية للحصول على الدعم لإقامة السكنات الريفية، أو للحصول على العتاد الفلاحي، إضافة لتأثير ذلك، على تسريع وتيرة الأعمال المختلفة التي لها علاقة بالفلاحة.

- مشكلة البطء في اتخاذ القرارات التي تميز الدولة الريعية، تأثر كذلك على تراكم المشاكل في قطاع الفلاحة دون حلها، مثل مشكلة العقار الفلاحي التي ظلت مطروحة منذ السياسات الفلاحية الأولى المنتهجة، وتأخر صدور القانون الأخير 10-03 لحلها، ومشاكل أخرى متراكمة، لا تزال مطروحة مثل السكن الريفي، نقص اليد العاملة...

- انتشار الفساد وضعف تثمين القدرات البشرية خاصة في قطاع الفلاحة، أدى لتشجيع الإطارات والكفاءات الوطنية للهجرة للخارج، بحثا عن مناصب وأجور جيدة، ومناخ مشجع للإبداع ولتنمية الكفاءات الخاصة.

- عدم تحفيز المستثمرين سواء محليين أو أجانب، على استثمار أموالهم في الجزائر بشكل عام، وفي الفلاحة بشكل خاص، حيث يضاف لعامل المخاطرة الذي يميز الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، المناخ الاقتصادي والسياسي وجمود النظام الإداري الذي يميز الجزائر.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-292، "يتعلق بإلغاء تصنيف قطع أراضي فلاحية مخصصة لإنجاز مناطق صناعية على مستوى بعض الولايات، الجريدة الرسمية، العدد 61، 16 أكتوبر 2014 الموافق لـ 22 من ذو الحجة 1435.

- الانغلاق على الذات وعدم إقامة علاقات شراكة مع دول عربية وأجنبية رائدة في الميدان لتنمية القطاع، فالجزائر تفضل عدم الاستعانة بالخبرات الدولية لتستثمر فيها بأراضيها كون الربيع النفطي يجعلها في غنى عن تنمية الفلاحة وتفعيلها.

• عوائق أخرى معرقة للتنمية الفلاحية في الجزائر.

تضاف للعوائق السياسية المذكورة، والمعرقة لنمو للفلاحة الوطنية، المشاكل التي سجلت في السياسات الفلاحية الأخيرة، والتي تعتبر أغلبها مشاكل متراكمة، كضعف الموارد المائية وعدم ترشيد استعمال الكميات المتوفرة منها، صغر المساحة الصالحة للزراعة، تناقص اليد العاملة وتفضيلها العمل في قطاعات أخرى، تبعثر الملكيات والحيازات وغياب العدالة في كيفية تقسيم الأراضي، ومشاكل أخرى مثل التقلبات المناخية، أو بعض الممارسات السلبية للإنسان والتي تضر بالفلاحة كتلويث المياه، والبناء الفوضوي، إضافة لكون فئة معتبرة من الفلاحين لا تزال تعتمد على وسائل وتقنيات بدائية، ولم تتوسع بعد في الاعتماد على المكننة والأساليب والتقنيات الحديثة، كاستعمال الأسمدة والبذور الهجينة، وتأثير كل ذلك سلبا على التنمية الفلاحية، ويضاف إلى العوائق المذكورة:

- تعرض المساحة الصالحة للزراعة ورغم صغر حجمها لعدة عوائق تهدد تقليصها أكثر كتدهور التربة، التوسع العمراني، وضعف الإمكانيات المسخرة لريها ولإنعاشها⁽¹⁾.

- نقص التناغم والانسجام المتبادل بين الفلاحة والصناعة والصناعات الغذائية⁽²⁾.

- المشاكل والمعوقات التنظيمية والمادية، كنقص تفعيل التسويق الزراعي، والمشاكل الفنية المتعلقة خاصة بالقطف، النقل، الفرز، التدرج والتغليف، كما تفتقد الجزائر لأصول التقيد بالمواصفات الخاصة بالتصدير، والتي تؤدي لخلق عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدرة، في الأسواق الخارجية، فبعض المصدرين، لا يلتزمون بالمواصفات المتفق عليها مسبقا، كعدد الثمار في الصندوق، أو حالة النضج وغيرها⁽³⁾.

- السياسة السعرية التي تنتهجها الحكومة لتحافظ على السلم الاجتماعي، والتي لا تعبر عن السعر الحقيقي للمنتج الفلاحي، والتي لا تشجع المستثمرين الفلاحيين على الاستثمار في تلك المواد الفلاحية.

1- Mohamed Khiati, **OP.CIT**, p11 .

2- Mourad Boukella, **Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, L'Algérie de demain, Relever les défis pour gagner l'avenir**, 2008, p35.

3- فوزية غربي، مرجع سابق الذكر، ص316.

• **عوائق إنتاج الحبوب في الجزائر:** سمحت التدابير المختلفة المتخذة لدعم إنتاج الحبوب، كتدخل الحكومة في ضبط الأسعار حتى لا يتضرر لا المنتج ولا المستهلك، القروض المالية والدعم الممنوح بوسائل الإنتاج، وغيرها من الإجراءات بتشجيع الفلاحين على زيادة مردودهم ورفع الغلة الإنتاجية من الحبوب، إلا أن تلك المساعي لم تفلح في جعل الفلاحة الوطنية، قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الغذائية الأساسية، وعلى العموم، تتمثل أهم المشاكل التي تواجه إنتاج الحبوب في الجزائر في:

- ارتفاع مساحة الأراضي المستريحة وعدم استثمارها.
 - ضعف مردودية الأراضي المستغلة لعدة عوامل: كعدم الاعتماد على الأسمدة والمبيدات، أو على المكننة أو، بسبب الإفراط في استعمالها وتعرضها للإرهاق.
 - محدودية الموارد المائية المتوفرة.
- بالإضافة للمشاكل العامة التي تعاني منها الفلاحة الوطنية، والمؤثرة هي الأخرى على إنتاج الحبوب.

• **عوائق إنتاج الحليب في الجزائر:** لقد ارتفع إنتاج الحليب في الجزائر بشكل محسوس في السنوات العشر الأخيرة، وخاصة في ظل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إلا أن ذلك لم يمنع الدولة من استمرار استيرادها لغبرة الحليب، حيث لم تفلح الفلاحة الوطنية بعد، في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، وذلك رغم توسع الدولة في استيراد الأبقار الحلوب، وبشكل عام، تتمثل أهم المشاكل التي تواجه إنتاج الحليب بالجزائر في:

- ضعف إنتاج علف الماشية والنقص الكمي والنوعي منه.
- معاناة الأبقار لسوء التغذية.
- نقص التأهيل العلمي والمعرفي لدى مربّي الماشية، وعدم تحكمهم في تقنيات وطرق تربية المواشي الحديثة.

- ضعف مردودية الأبقار المستوردة بسبب عدم تأقلمها مع الظروف الطبيعية والمناخية للوطن.

- نقص الدعم المقدم للتوسع في تجميع الحليب الطازج.

كما أنه من بين المشاكل الأساسية التي يعاني منها فرع الحليب في الجزائر، نقص آليات ووسائل عصرنة هذا الفرع، فمشكل عدم قدرة الإنتاج الوطني للحليب على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لا يمكن إرجاعه لنقص القدرات التجميعية للحليب الطازج فقط.

- في مقابلة مع أحد الفلاحين بمنطقة المنيعية بولاية غرداية، قال أن الولاية ونظرا لنقص إنتاج الحليب، وتربية الماشية في السنوات الماضية، قامت بالاستثمار في إنتاج العلف، بالاعتماد على طريقة رائدة هي السلوجة، والتي سمحت بتطوير إنتاج الذرة الصفراء وعلف الحيوانات، إلا أن استعانتها بالتقنية الحديثة، كلفه مبالغ مالية معتبرة، إذ قام بكراء الآلات المخصصة بالسلوجة من ولاية وهران، ودعا في هذا الصدد السلطات العامة، بأن تقوم بدعم المنطقة بالإمكانيات المادية الضرورية، خاصة أنها تتمتع بإمكانيات فلاحية معتبرة⁽¹⁾.

كما يضاف للمشاكل المذكورة، تسعير الحليب وهو ما لا يحفز كثيرا الفلاحين للاستثمار في هذا الفرع.

• سياسة التجديد الفلاحي والريفي في آفاق 2015-2019:

سمحت النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، باتخاذ النظام الحاكم قرار مواصلة العمل بهذه السياسة في آفاق 2015-2019، بدعم البرامج السابقة وإثرائها ببرامج جديدة.

تتمثل الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في⁽²⁾:

- المحافظة على المنطلقات الأساسية للسياسة، وتنمية وتنمين المكتسبات المحققة.
- إعادة تأهيل الغابات وتنمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية.
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات الغير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

فيما يخص برنامج التجديد الفلاحي، فإن الجدول التالي يوضح كمية الإنتاج من المنتجات الفلاحية المختلفة التي تصبو السياسة الفلاحية لتحقيقها:

1- مقابلة مع حجاج محمود، مستثمر فلاح بالمنيعية في الحصة التلفزيونية: الأخضر الدائم في قناة الأطلس TV، يوم 28 نوفمبر

2013.

2- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural**, 21ème session d'évaluations, OP.CIT, p5.

الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة

2000 و2014.

الجدول رقم (40) يوضح كمية الإنتاج المرجو تحقيقها في آفاق 2019⁽¹⁾.

الوحدة: قنطار.

الكمية	نوع المنتج
70 000 000	الحبوب
51 000 000	الأعلاف
1 300 000	الخضر الجافة
11 500 000	الطماطم الصناعية
161 000 000	الزراعات في السباح
68 000 000	البطاطس
8 000 000	منتجات الكروم
13 500 000	الحمضيات
8 000 000	الزيتون
12 500 000	التمور
6 300 000	اللحوم الحمراء
5 800 000	اللحوم البيضاء
4 300 000	الحليب (10 ³ لتر)
8 200 000	البيض (10 ³ وحدة)

برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تم إبرام عقد شراكة مع وزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات (2015-2017)، لرفع نوعية التكوين⁽²⁾.

إضافة لعصرنة أنظمة التكوين والإرشاد الفلاحي، وتقوية البرامج التكوينية، وتقوية الشراكة مع وزارة التعليم والتكوين المهني، وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة⁽³⁾.

وفي سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي، تقرر إنشاء إذاعية خاصة (RIF TV)، لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي، وتمكين مهنة الإرشاد الفلاحي، إعادة تنظيم أنظمة الإعلام وشبكة المعلومات الفلاحية⁽⁴⁾.

• التحديات المستقبلية التي تواجه الفلاحة الوطنية:

تواجه الفلاحة الجزائرية مجموعة من التحديات المستقبلية، والتي تفرض على الحكومة، تنمية الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك، وتنمية القطاع من كل المستويات في أقرب الآجال لمجابهة هذه التحديات، ولعل أهمها:

1- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole**, OP.CIT, p7.

2- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2 premier trimestre 2015**, MADR, mai 2015, p4.

3- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2010-2014**, 21ème session d'évaluations des programmes du renouveau agricole et rural, OP.CIT, p3.

4- Idem, p8.

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة في الأسواق الخارجية، وإمكانية حدوث أزمات غذائية، واحتمال غياب الموارد المالية لاستيراد الغذاء، أو حتى ندرة الغذاء في الأسواق العالمية.
- الآثار السلبية التي قد تتجر عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: من حيث الغزو الكثيف للمنتجات الأجنبية، والتوافد الواسع للمستثمرين الأجانب، وعدم قدرة الفلاحين المحليين الصغار على منافستهم.
- الآثار السلبية التي قد تتجر عن تفعيل الشراكة الأوروجزائرية: باشرت الجزائر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي سنة 1993، وأبرمت الشراكة ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، وتوسيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في ظل الوضعية الحالية التي تتواجد فيها الفلاحة الوطنية، يمكنها أن تؤدي لنتائج سلبية على الميزان التجاري الفلاحي، وعلى صغار الفلاحين والمنتجات المحلية.
- فكل هذه التحديات، من شأنها أن تؤدي لمزيد من التبعية للخارج، إلا أن الهاجس الأكبر يبقى الاعتماد الشبه الكلي للجزائر على المحروقات، في تحصيل الموارد المالية من النقد الأجنبي، واستثمار تلك العوائد الربعية في استيراد الغذاء، وأن الخطر يكمن في إمكانية نفاذ هذا المصدر في المستقبل القريب.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تضمنت السياسات الفلاحية التي تطرقنا إليها في هذا الفصل، أبعاد وأهداف جديدة، كان هدف الحكومة من خلالها معالجة المشاكل المتراكمة لقطاع الفلاحة، كما سعت إلى الإحاطة بمختلف الجوانب التي لها علاقة بالقطاع، في سبيل تفعيل الموارد المختلفة القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية وترشيد استعمالها، ولقد سمحت هذه السياسات المطبقة، وخاصة سياسة التجديد الفلاحي، بتقديم طريقة ميزتها درجة كبيرة من التكامل في تطوير قطاع الفلاحة، بما يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ولقد حققت هذه السياسات، عدة مكاسب تعدى البعض منها الأهداف المسطرة قبل تنفيذها، ورغم ذلك، فإن الهدف المنشود في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية، وخاصة في مادتي الحبوب والحليب لم يتحقق بعد، بل ولم تتمكن هذه السياسات حتى من تخفيض فاتورة الاستيراد، بسبب عدة مشاكل وعوائق مختلفة تمت الإشارة إليها.

إن الانجازات الايجابية التي تحققت في ظل السياسة الفلاحية الأخيرة، جعلت النظام الحاكم يجدد الثقة فيها، بمواصلة العمل بها في آفاق خمس سنوات القادمة، إلا أن هذه السياسة أظهرت بأنها لا تزال في طور البناء، وتحتاج لمزيد من الدعم بمختلف الوسائل والموارد، لتعجيل تجاوز العقبات التي واجهتها أثناء التنفيذ في المرحلة الأولى من تطبيقها، ومن أجل تسريع وتيرة العمل في برامجها المختلفة لتحقيق التنمية الفلاحية المتكاملة، وبغية تكوين قطاع فلاحي قوي، عصري ومستدام، قادر على مجابهة التحديات المستقبلية المشار إليها، ويبقى المشكل الأساسي الذي يواجه الأمن الغذائي في الجزائر، التوسع المستمر في استيراد الغذاء، بالاعتماد على العوائد البترولية المعرضة للنفاذ، وضرورة تحريك النخبة الحاكمة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، لتفادي حدوث أزمة سببها الغذاء في المستقبل القريب.

الخاتمة

نتائج الدراسة:

أظهرت دراستنا التي تناولت موضوع السياسة الفلاحية في الجزائر، ودورها في تجاوز التبعية الغذائية، فشل القطاع الفلاحي ولعدة أسباب مختلفة، في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتي الحبوب والحليب بين سنة 2000 و2014، وللدور السلبي الذي يلعبه المناخ السياسي السائد في الجزائر على التنمية الفلاحية، كما أوضحت هذه الدراسة، الأهمية التي يكتسبها توفير الغذاء لجميع الأفراد خاصة بواسطة الإنتاج المحلي، وأن نمو الجهود الدولية والإقليمية للقضاء على الفقر المدقع، ولتحسين مستويات التغذية في مختلف أنحاء العالم، لا يعني توقف البلدان القليلة المحتكرة لإنتاج الغذاء، والمستحوذة على سوق الغذاء العالمية، عن الاعتماد عليه للضغط على البلدان المستوردة منها، ولفرض خياراتها ورغباتها في العلاقات الدولية، ومن جهة أخرى، اتضح بأن للتبعية الغذائية آثار جد سلبية على المستوى السياسي والاقتصادي، وإن استمرار تخطيط البلدان النامية بما فيها العربية في هذه المشكلة، لا يمكن إرجاعه فقط لعدم نجاعة سياساتها الفلاحية، أو لندرة مواردها الطبيعية والمائية، حيث يساهم النظام الامبريالي العالمي، وبواسطة آليات العولمة المختلفة وبشكل كبير في استمرار بقاء هذه البلدان سجينات التبعية الغذائية، وتتمثل أهم النقاط التي خلصت إليه دراستنا إضافة لما سبق ما يلي:

- لطالما كان الغذاء وسيبقى أحد العوامل الأساسية لنشوء الحروب، وسقوط الأنظمة، كونه أحد المقومات الأساسية لحياة الانسان التي لا يمكن الاستغناء عنها، وكون تجارة المواد الغذائية مع ميكانيزمات النظام الامبريالي العالمي، أحد ركائزه الرئيسية.
- لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل المواد الفلاحية لأي بلد، باعتمادها فقط على إمكانياتها الخاصة، والانغلاق على نفسها ورفضها للواردات الخارجية، في ظل تحرير التجارة الخارجية، وكون عدة مواد فلاحية لها مناخ ومميزات خاصة، تتوفر في بلدان دون أخرى.
- الآثار الكارثية التي تخلفها أزمات الغذاء العالمية على الشعوب خاصة البلدان النامية، ومساهمة البلدان المحتكرة في خلقها لتحقيق مصالحها الخاصة، تفرض على الدول الواقعة في التبعية الغذائية، عدم الاستمرار بالمضي بخطوات بطيئة في التنمية الفلاحية، وتجعلها أمام ضرورة تسريع وتيرة تطوير قطاعاتها الفلاحية، لتخفيض آثار تلك الأزمات عليها.
- اعتبر القطاع الفلاحي أثناء التواجد الروماني، العثماني والفرنسي في الجزائر، أنشط فرع اقتصادي، وسمح ذلك بتعدد المنتجات الفلاحية وبتنوع والصادرات منها، إلا أن الخيار التنموي

الخاتمة:

الذي اتخذ عشية الاستقلال، بتنمية قطاع الصناعة واعتبار الفلاحة قطاعا ثانويا، أدى لإضعاف قطاع الفلاحة منذ تلك الفترة وحال دون إقلاعه.

- تمكنت الفلاحة الوطنية، من تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة مواد فلاحية عدى الحبوب والحليب، ولكنها فشلت من جهة أخرى في تنويع صادراتها، ورفع نسبة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية.

- يلعب المناخ السياسي واستمرار وجود الدولة الريعية، دورا هاما في عرقلة التنمية الفلاحية، شأنه شأن الجمود الإداري والبيروقراطي الذي يصنف ضمن المشاكل المتراكمة التي يعرفها القطاع منذ الاستقلال.

- اتسمت السياسات الأخيرة، التي أطلقت مطلع القرن الحالي بالتنوع في البرامج والأهداف، وأدى تطبيقها لتحقيق عدة مكتسبات إيجابية، كما سمح نمو الإنتاج الفلاحي وتوسع الدولة في استيراد الغذاء، بنمو الوفرة الغذائية وارتفاع نصيب الفرد الجزائري من الغذاء.

- تتمتع الجزائر بإمكانات فلاحية معتبرة بشكل عام، وإن اتسمت بعضها بالشح والندرة، ورهان الحكومة في تفعيل قطاع الفلاحة، يمر بترشيد استعمال هذه الإمكانيات وتثمينها وتنميتها، والعمل على ضمان استدامتها، كما أن واقع عدم إمكانية استمرار الحكومة في التوسع في استيراد الغذاء، بالاعتماد على عوائد الربيع البترولي المعرضة للنفاذ، يفرض عليها ضرورة تسريع وتيرة تنمية الفلاحة في كل المستويات وفي أقرب الآجال.

أما فيما يخص اختبار الفرضيات، فكانت النتائج كالتالي:

فيما يخص اختبار الفرضية المركزية، فإن البحث، توصل لكون السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014، قد ساهمت في تنمية الأمن الغذائي وحصيلة الفرد الجزائري من الغذاء، دون القضاء على التبعية الغذائية في بعض المواد الغذائية الأساسية، خاصة مادتي الحبوب والحليب.

فيما يخص اختبار الفرضية الفرعية الأولى، فإن البحث قد توصل إلى أن التبعية الغذائية التي تعاني منها البلدان النامية، لا ترتبط فقط بنقص فعالية قطاعها الفلاحي، وإنما تساهم عوامل أخرى كالنظام الامبريالي العالمي الحالي في تفاقمها، فهي بذلك فرضية صحيحة.

أما الفرضية الثانية، فأثبتت الدراسة صحتها من حيث مساهمة تفضيل النظام الحاكم، خلال سياسته التنموية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة، في تخفيض وتيرة التنمية الفلاحية، وفي تفاقم التبعية الغذائية.

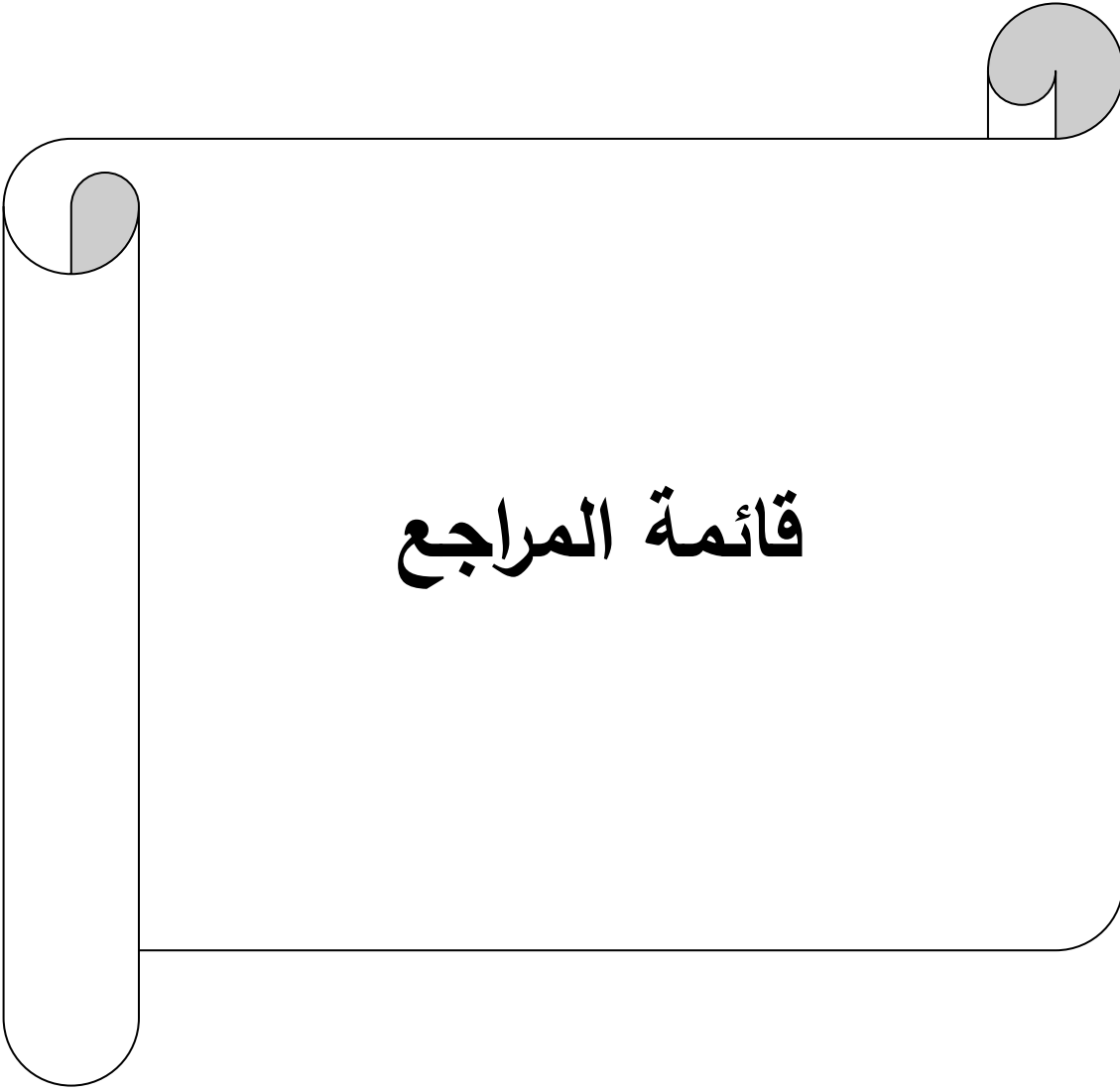
أما الفرضية الثالثة، فأثبتت الدراسة صحتها كذلك، من حيث مساهمة السياسات الفلاحية المطبقة، وبفضل تعدد البرامج التي جاءت فيها، من تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية والتنمية الفلاحية.

الاقتراحات:

سمحت لنا هذه الدراسة، بأن نصل لبعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تجاوز العقبات التي تواجه التنمية الفلاحية بالجزائر، والتي تعرقل قدرة تحقيق قطاع الفلاحة للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية بشكل عام، وفي مادتي الحبوب والحليب بشكل خاص، والمتمثلة في:

- ترشيد استعمال الموارد المائية المتوفرة، والرفع من حجم الطاقات التخزينية منها، وتوسيع الاعتماد على تقنيات الري الحديثة.
- تثمين المساحات الزراعية المتوفرة، والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية، خاصة في المناطق التي تتمتع بأراضي صالحة للزراعة، واتخاذ الدولة لإجراءات صارمة، لضمان عدم التعدي على الموارد الطبيعية المختلفة.
- ترشيد الإدارة الفلاحية، وجعلها أكثر مرونة وفعالية ومواصلة دعم وتنمية الإرشاد الفلاحي.
- تكثيف الدورات التدريبية، وعمليات تكوين الكوادر والأيدي العاملة الفلاحية المتخصصة.
- تسريع وتيرة تنمية الأقاليم الريفية، وتحفيز اليد العاملة خاصة الشابة منها، على امتحان العمل الفلاحي.
- توسيع حجم الدعم الممنوح من الحكومة للقطاع بأن يصل على الأقل (10%) من مجموع الاستثمارات الوطنية الكلية، مثل ما توصي به المنظمة العالمية للتجارة.
- تنمية وإصلاح السياسات الفلاحية الفرعية، كالسياسة السعرية والسياسة التسويقية.
- الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي، واستثماره في الإرشاد الفلاحي والنشاط الفلاحي، وفي التنمية الفلاحية والريفية.
- تفعيل التكامل والتعاون المغربي والعربي، والشراكة المتوسطية.

- الاستعانة بالبحث العلمي والتطور المعرفي، وتوسيع الاستثمار في البذور الهجينة المعروفة بكميات إنتاجها الواسعة، وبعض النباتات التي تتحمل درجات الحرارة المرتفعة.
- فيما يخص تخفيض التبعية الغذائية في مادة الحليب، نقترح:
- تنمية الاستثمار في إنتاج العلف، بدعم الفلاحين بكافة الوسائل، إضافة للعمل على توسيع المساحة الزراعية المخصصة لإنتاجه، كما يمكن الاستثمار في توسيع استرجاع المخلفات الزراعية كالكش، وبعض المواد الغذائية الرديئة النوعية وتحويلها لغذاء للماشية.
- تنمية الإرشاد الفلاحي الموجه لمربي الأبقار والماشية.
- تنمية القدرات الإنتاجية والتجميعية للحليب الطازج.
- دعم عصرة وترقية الحظائر والإسطبلات، وكذا العمل على تنمية المراعي الطبيعية.



قائمة المراجع

• الكتب:

باللغة العربية:

- 1- الأزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة: (سمير كرم). لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
- 2- الجيلالي عجة، أزمة العقار الفلاحي ومقتضيات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خصوصية الملك العام. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005.
- 3- الهباب محمد سمير وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 4- الهلالي عبد الرزاق، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د. س. ن.
- 5- أمين سمير، المغرب العربي الحديث، ترجمة: (كميل. ق. داغر)، ط2. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.
- 6- النجفي سالم توفيق، الأمن الغذائي العربي مقاربات في صناعة الجوع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 7- (— —)، الأمن الغذائي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 8- السريتي سيد محمد، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- 9- السويدي محمد، التسيير الذاتي في تجربة الجزائرية وفي التجارب العالمي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- 10- القاسم صبحي، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2010. حسن محمد إبراهيم، الأرض والموارد والإنتاج دراسة تحليلية مقارنة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- 11- بن أشنهو عبد الحميد بن الزيان، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر. الجزائر: مطبعة الجيش الشعبية، د. س. ن.
- 12- بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

- 13- (— —)، الهجرة الريفية في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، د. س. ن.
- 14- (— —)، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- 15- (— —)، الجزائر اليوم بلد ناجح. د. ب. ن، د. د. ن، د. د. س. ن.
- 16- بشير صادق عوض، تحديات الأمن الغذائي العربي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
- 17- دبلّة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- 18- حمدان محمد رفيق أمين، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق. عمان: دار وائل للطباعة والنشر. 1999.
- 19- حسن بهلول محمد بلقاسم، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده ونظام دمج في الثورة الزراعية، ط2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الطبع المتعددة ورشة أحمد زبانة، 1985.
- 20- كوكرين ويلاردو، مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية، (ترجمة: محمد الشحات). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.
- 21- كلود هنري وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة: (محمد عيتاني). بيروت: مكتبة العارف، د. س. ن.
- 22- مورلابيه فرانسيس وكولنر جوزيف، صناعة الجوع خرافة الندرة، (ترجمة: أحمد حسان). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983.
- 23- عصام أبو الوفاء وخليفة علي يوسف، مقدمة في الاقتصاد الزراعي. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، 1975.
- 24- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية. بيروت: دار النمل اللبناني، 2007.
- 25- محمود ياسين، الاقتصاد الزراعي إدارة المزارع-التسويق. دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، 2006.
- 26- مصطفى أحمد فريد، الموارد الاقتصادية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

- 27- مقدم مبروك، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 28- عبيدات محمد، التسويق الزراعي. عمان: دار وائل للنشر، 2000.
- 29- عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974.
- 30- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 31- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية التكامل الدولي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.
- 32- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واقع وآفاق. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001.
- 33- عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتابة، 1985.
- 34- عليان رحي مصطفى وغنيم عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 35- سماعيل زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. الجزائر: دار دزائر أنفو، 2013.
- 36- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- 37- صدوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
- 38- قنديلجي إبراهيم، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. عمان: دار اليازوري العلمية، 1999.
- 39- قنديلجي إبراهيم، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. عمان: دار اليازوري العلمية، 1999.
- 40- قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، في الطريق إلى عصر المجاعة الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976.
- 41- رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية. الجزائر: المطبعة الرسمية، د. س. ن.

- 42- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج الإقترايات والأدوات**. الجزائر: د. د. ن، 1997.
- 43- خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.
- 44- غربي فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو، 2010.

باللغة الأجنبية:

- 1- Addi Lahouari, **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale économie et société**. Alger: entreprise nationale du livre, 1985.
- 2- Azoulay Gérard et dillon Jean Claude, **la sécurité alimentaire en Afrique manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies**. Paris: Acct-Karthala, 1993.
- 3- Bedrani .S et autres, **Les Politiques agraires en Algérie vers l'autonomie ou la dépendance**. P.E.N: Centre de Recherches en Économie Appliquée (C.R.E.A), A.E.N.
- 4- Basset, J, Thomas, **le cotons des paysans une révolution agricole (cote d'ivoire 1880-1991)**. Paris: IRD Edition, 2002.
- 5- Benachenhou Abdellatif, **La fabrication de l'Algérie**. P, E, N: Alpha désigne, 2009.
- 6- Benaouda hamel, **Système productif algérien et indépendance nationale**. Algérie: office des publications universitaires, 1983.
- 7- Bouchemal Salah, **mutations agraires en Algérie**. Paris: l'Harmattan, 1997.
- 8- Bouderssa Maamar, **La ruine de l'économie algérienne sous Chadli**. Alger: Edition Rahma, 1993.
- 9- chombart de lauwe Jean, **L'aventure agricole de la France de 1945 à nos jours**. Paris: presses universitaires de France, 1979.
- 10- Claude Albagli, **l'économie des dieux céréales les loi de l'autosuffisance alimentaire**. Paris: L'Harmattan, 2000.
- 11- Dahmani Ahmed, **l'Algérie à l'épreuve Economie Politique des reformes 1980-1997**. Alger: Casbah éditions, 1999.
- 12- Ecriment Marc, **indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985**. Algérie: office des publications universitaires, 1986.
- 13- Henni Ahmed, **la colonisation agraire et le sous développement en Algérie**. Alger: ENAG éditions, 2009.

- 14- herbel Denis, et autres, **Manuel de formation aux politiques agricoles en Afrique**. Paris: Maisonneuve et Larose, 2013.
- 15- Groupe de Belle chasse, **l'Alimentation du monde et son avenir**. France: l'Harmattan, 2009.
- 16- Mesli Mohammed Elyes, **L'agronomie et la terre**. Algérie: Edition Alpha, 2007.
- 17- Khiati Mohamed, **l'agriculture algérienne de l'ère précoloniale aux réformes libérales actuelles**. Ruiba: édition ANEP, 2008.
- 18- Mekideche Mustaphe, **l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, essai sur la conduite des réformes économiques et perspectives 1986-1999**. Alger : Edition DAHLAB, 2000.
- 19- Multan Jean Luis et autres, **Traité pratique de droit alimentaire**. Paris: Lavoisier, 2013.
- 20- Nadir Mohamed Tayeb, **L'agriculture dans la planification en Algérie de 1967 à 1977**. Alger : office des publications universitaires, 1982.
- 21- Organisme nationale de la recherche Scientifique, **villages socialistes et habitats rural**. Alger: Office des publications universitaires, A, E, N.
- 22- Plet Françoise et Bue Alain, **Alimentation, environnement et santé pour un droit à l'alimentation**. Paris: Ellipses édition Marketing S.A., 2010.
- 23- Réseau agriculture familiale et comparé (RAFAC), **agricultures familiales et développement rurale en méditerranée**. Paris: Édition KARTHALA, 2000.
- 24- Sari Djilali, **la dépossession des fellahs 1830-1862**. Alger: société nationale d'édition et de diffusion (SNÉD), 1975.
- 25- Temmar Hammid M., **Stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie un bilan**. Alger: Office des publications universitaires, 1983.
- 26- Toulait Houcine, **L'Agriculture Algérienne les causes de l'échec**. Alger: Office des publications universitaires, 1988.

• المجلات والدوريات:

باللغة العربية:

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، الخرطوم، 2009.
- 2- (— —)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30، الخرطوم، 2010.

- 3- (— —)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 32، الخرطوم، 2012.
- 4- بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13. الجزائر: جامعة خميس مليانة، 2013.
- 5- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق. الجزائر: المطبعة الرسمية، 2012.
- 6- حوحو حسينة وحوحو سعاد، "آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011.
- 7- محمد الهزيمة وعبد المجيد العزام، الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية. مجلة النهضة، المجلد 10، العدد 3. مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
- 8- علي خالفي، "الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية"، مجلة الإدارة، المجلد 10، العدد 2. الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2000.
- 9- خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 6، 2011.
- باللغة الأجنبية:

- 1- Bessaoud Omar, "La stratégie de développement rural en Algérie", **Options méditerranéennes**. Montpellier: CIHEAM, n71, 2006.
- 2- Baier Scott and others: **Biofuels Impact on Crop and Food Prices: Using an Interactive Spread sheet**, International Finance Discussion Papers, N° 967, 2009.
- 3- Coffey D. Joseph , "THE ROLE OF FOOD IN THE INTERNATIONAL AFFAIRS OF THE UNITED STATES", **SOUTHERN JOURNAL OF AGRICULTURAL**, 1981.
- 4- Janin Pierre, crise alimentaire mondiale désordre et débats, **Hérodote**, n131. Paris: Edition la découverte, 2008.
- 5- Ikhlef Youcef, "le Renouveau Agricole et Rural une présentation synthétique", **Agriculture et Développement**, 50^{ème} anniversaire de l'indépendance, n13. Alger: l'institut nationale de vulgarisation agricole, 2013.
- 6- Souidi Zahira et Bessaoud Omar, "Valorisation des espaces ruraux en Algérie : une nouvelle stratégie participative", **New Medit**, N.1/ 2011.

- 7- Tafer Zoheir et Mokdad Soraya, "évaluation de la faille alimentaire en Algérie par un model économique démographique", Centre de Recherche en Economie Appliquée sur le Développement, **les cahiers du CREAD**, transition et transformations structurelles en Algérie, n105-106, 2013.
- 8- Teulon Frédéric et Bonet Fernandez Dominique, Pays riche, population pauvre : quelle stratégie de développement pour l'Algérie?, **IPAG Business School WORKING PAPER SERIES**, France, 2014.

• القوانين والمواثيق:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71/73 المؤرخ في 20 رمضان 1391 الموافق لـ 8 نوفمبر 1971 المتضمن قانون الثورة الزراعية.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 83-18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق لـ 13 غشت سنة 1983، "يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية". **الجريدة الرسمية**، العدد 34، 16 أوت 1983.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق لـ 8 ديسمبر 1978 "يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم". **الجريدة الرسمية**، العدد 50، 9 ديسمبر 1987.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 8 نوفمبر 1990 "يتضمن التوجيه العقاري"، **الجريدة الرسمية**، العدد 49، 18 نوفمبر 1990.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 "المتضمن قانون المالية لسنة 2000"، **الجريدة الرسمية**، العدد 92،
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثاني الموافق لـ 25 يوليو 2005 "المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005"، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، 2005.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 الموافق لـ 10 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، **الجريدة الرسمية**، العدد 46، 10 أوت 2008.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-03 المؤرخ في 5 رمضان 1431 الموافق لـ 15 أوت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، **الجريدة الرسمية**، العدد 46، 18 أوت 2010.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-292، "يتعلق بإلغاء تصنيف قطع أراضي فلاحية مخصصة لإنجاز مناطق صناعية على مستوى بعض الولايات، **الجريدة الرسمية**، العدد 61، 16 أكتوبر 2014 الموافق لـ 22 من ذو الحجة 1435.

• التقارير:

باللغة العربية:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011**. الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، 2013.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر : من أكبر رهانات المستقبل، الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000.**

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تطوير إنتاج وتسويق وتصنيع الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي، الخرطوم، 2003.**

4- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2009، 2009.**

6- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصاديات المحلية والأمن الغذائي لسنة 2011، 2011.**

7- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لسنة 2014، 2014.**

8- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، 2013.**

باللغة الأجنبية:

1- Commission nationale de développement rural, **le renouveau rural**, 2006.

2- Conseil National Economique et Social, **Problématique de Développement Agricole: Eléments pour un débat national**, 14^{ème} Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 1999.

- 3- (— —), **Stratégie de Développement de l'Agriculture**, 18^{ème} Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 2001.
- 4- (— —), **Algérie 2009-2010 Rapport national sur le développement humain**. Algérie: M ,E ,N, 2012.
- 5- (— —), **la Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre 2004**, 25^{ème} Session Plénière. Alger: Publication du Conseil National Economique et Social 2005.
- 6- (— —), **La Conjoncture Economique et Sociale du deuxième semestre 2004**, 26^{ème} Sessions Plénières, 2005.
- 7- (— —), **Algérie 2009-2010 rapport national sur le développement humain**, 2012.
- 8- (— —), **Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012**, mai 2013.
- 9- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2010-2014**, 21^{ème} session d'évaluations des programmes du renouveau agricole et rural, décembre 2014.
- 10- (— —), **évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2 premier trimestre 2015**, MADR, mai 2015.
- 11- (— —), **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole**, mai 2015.
- 12- (— —), **évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural**, 21^{ème} session d'évaluations, mai 2015.
- 13- ROYAUME DU MAROC, **OFFICE DES CHANGES, COMMERCE EXTERIEUR DU MAROC**, www.oc.gov.ma.
- 14- The World Bank, **Improving Food Security in Arab Countries**, January 2009.

• القواميس:

باللغة العربية

زيتون وضاح، **المعجم السياسي**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

1- Michel Aubineau et autres, **Larousse agricole le monde agricole au xxi^e siècle**. Milan: Pizzi, 2002.

2- Paul Robert, **Le nouveau petit Robert de langue française**. Paris : nouvelle édition millésime , 2007.

• الدراسات المنشورة والغير منشورة:

الدراسات المنشورة باللغة العربية:

1- الشوك رباب علي جميل، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

الدراسات غير المنشورة:

باللغة العربية:

1- اللبي إسماعيل، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للقضاء على التبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة ملينة الحضنة"، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية)، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة الأعمال، 2012-2013.

2- بوعافية رضا، "أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر"، (مذكرة ماجستير في القانون العقاري)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2008-2009.

3- بكدي فاطمة، "إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد البيئة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2013.

4- بلقاسم براكنتية، "الزراعة والتنمية في الجزائر - دراسة مستقبلية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.

2010.

5- ونوغي مصطفى، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

- 6- طافر زهير، "تطور التبعية الغذائية بالجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012.
- 7- فوزي عبد الرزاق، "الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، 2006-2007.
- 8- عز الدين سمير، "انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2001-2012.
- 9- عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"، (ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، 2010-2011.
- 10- عماري زهير، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي)، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.
- 11- فاتح حركاتي، "الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية) جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.
- 12- فضيلة عكاش، الحوار الاجتماعي في الجزائر دور الاجتماعيين الفاعلين في وضع السياسات الاجتماعية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

13- قرين بوزيد، "دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة"، (شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تخطيط، 2000-2001.

14- شعبان الحسين، "أثر سياسة التصنيع على التنمية الفلاحية في الجزائر من 1962 إلى 1989"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علوم التنظيم)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001-2002.

15- شعباني إسماعيل، "آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر"، (أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد)، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ديسمبر 1997.

16- غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2011-2012.

باللغة الأجنبية:

1- Makhlouf Malik, "performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs: cas de la wilaya de Tizi-Ouzo- Algérie", (**Thèse de doctorat spécialité Agronomie option Économie Rurale**), université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, faculté des Sciences Biologiques et des Sciences Agronomiques, Département des Sciences Agronomiques, 06/01/ 2015.

• الملتقيات:

1-Boussard Jean-Marc et Chabane Mohamed, Communication dans le cadre de la 5èmes Journées de recherches en sciences sociales à AgroSup Dijon, **La problématique des céréales en Algérie, Défis, enjeux et perspectives**, les 8 et 9 décembre 2011.

• المقابلات:

1 -حوار مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق سعيد بركات نقلا عن كتاب بن أشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح**. د. ب. ن، د. د. ن، د. د. س. ن.

2- مقابلة مع حجاج محمود، مستثمر فلاح بالمنيعة في الحصة التلفزيونية: الأخضر الدائم في قناة الأطلس TV، يوم 28 نوفمبر 2013.

3- مقابلة مع بن ساسي أحمد، عضو في غرفة الفلاحة بولاية غرداية في الحصة التلفزيونية: الأخضر الدائم في قناة الأطلس TV، يوم 28 نوفمبر 2013.

• المصادر الرسمية:

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات.
- 2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية.
- 3- المديرية العامة للجمارك.
- 4- وزارة التجارة.

• المكتبة الالكترونية:

المواقع الرسمية:

- 1- الموقع الالكتروني للوزير الأول.
- 2- الموقع الالكتروني لوزير الفلاحة والتنمية الريفية.
- 3- الموقع الالكتروني للمديرية العامة للجمارك.
- 4- موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

مواقع الأنترنت:

1- http://www.fao.org/wfs/index_ar.htm. يوم 25-12-2014

بعنوان:

Sommet mondial de l'alimentation 13-17 novembre 1996 Rome Italie.

2- <http://www.fao.org/docrep/X2051a/x2051a00.htm>. يوم 20-12-2014

بعنوان:

مؤتمر القمة العالمي للأغذية 13-17/11/1996 روما، إيطاليا

3- <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>. يوم 16-05-2015

بعنوان:

Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014.

4- <http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2009/02>. يوم 25-05-2015

بعنوان:

كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة 28 فيفري 2009.

5- www.Portail du Premier- Ministre.gov.dz. يوم 2015-05-16

بعنوان:

Portail du Premier Ministre.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

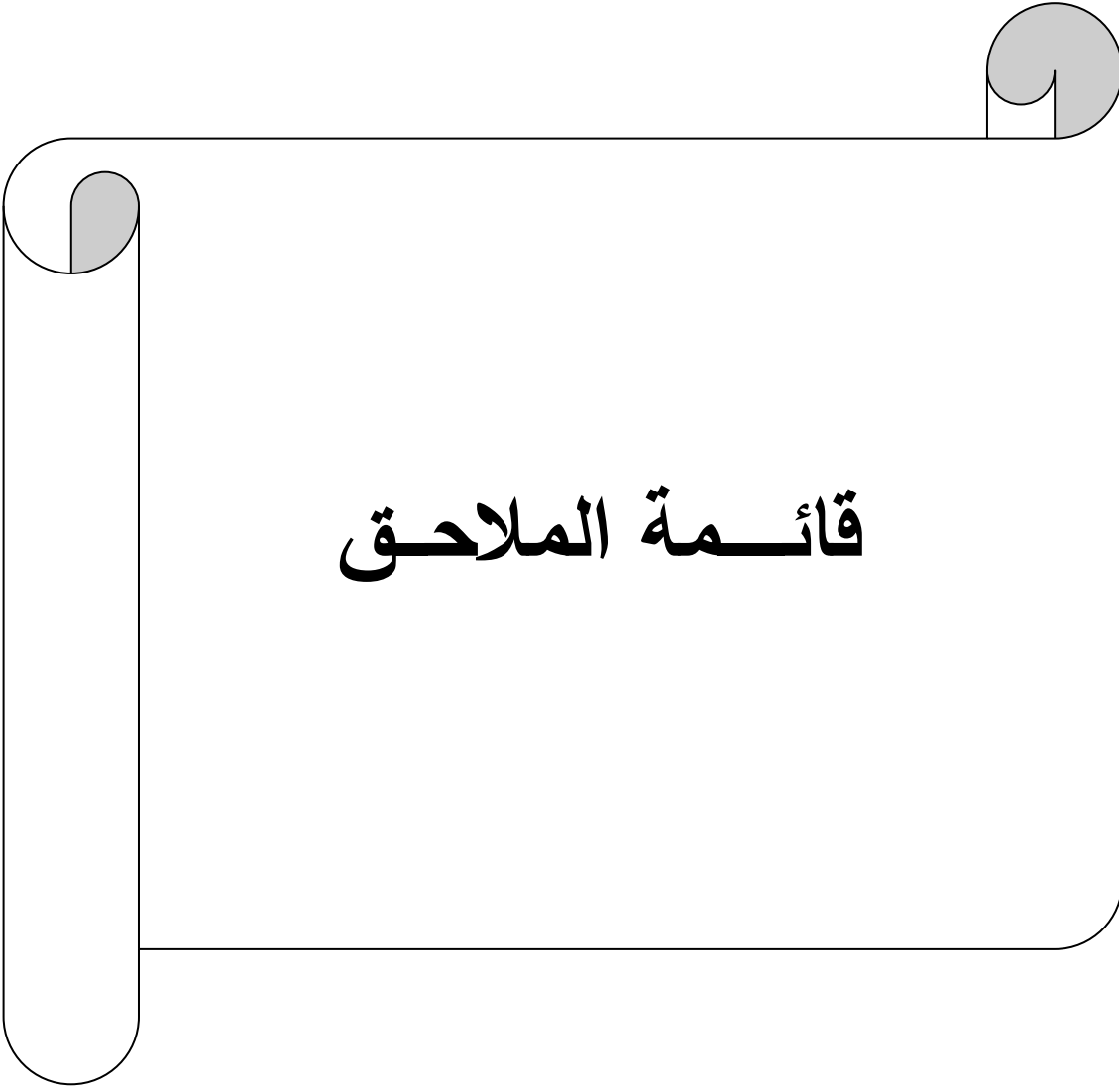
الرقم	عناوين جداول وأشكال الفصل الأول	الصفحة
(1)	الاحتياجات الطاقوية المتوسطة حسب العمر والجنس.	30
(2)	تطور عدد من يعانون نقص التغذية في العالم من 1990 إلى 2014.	47
(3)	معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.	50
(4)	تطور قيمة الصادرات والواردات للسلع الغذائية في الوطن العربي.	52
(5)	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي.	53
(6)	تطور أسعار الغذاء من 1961 إلى 1985.	42
(7)	تطور أسعار الغذاء من 2000 إلى 2010.	45
	عناوين جداول وأشكال الفصل الثاني	
(1)	تطور إنتاج القمح الطري والصلب، والمساحة المخصصة لزراعتها	71
(2)	تطور إنتاج القطن والمساحة المخصصة له	72
(3)	المساحة المخصصة لزراعة الكروم من 1864 إلى 1930.	73
(4)	يوضح التباين الموجود في توزيع آلات الإنتاج بين الجزائريين والأوروبيين.	74
(5)	تطور إنتاج الحبوب والمساحة المخصصة لزراعتها من 1909-1928	75
(6)	تطور إنتاج الحبوب من 1901-1950	76
(7)	تطور المساحة المخصصة لغرس أشجار الحمضيات	77
(8)	تطور إنتاج القمح الطري من 1954 إلى 1962.	80
(9)	اليد العاملة المتوفرة والاحتياجات الناقصة منها	89
(10)	تطور إنتاج الحبوب من 1962 إلى 1970.	91
(11)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1962-1970.	91
(12)	تطور استيراد بعض المنتجات الزراعية من 1967 إلى 1970.	94
(13)	تطور نصيب قطاع الفلاحة من مجموع الاستثمارات من 1963 إلى 1977	100
(14)	تطور إنتاج الحبوب من 1971 إلى 1980.	101

102	تطور إنتاج الحليب من 1969 إلى 1977.	(15)
103	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1970-1980	(16)
105	تطور الهجرة الريفية.	(17)
106	المتوقع والمحقق للاستثمارات في قطاعات الصناعة، الزراعة والبنى التحتية	(18)
107	تطور استيراد الحبوب وبعض المنتجات الزراعية من 1970 إلى 1977.	(19)
107	تطور استيراد الحليب من 1969 إلى 1977.	(20)
114	تطور إنتاج الحبوب من 1980-1990	(21)
114	تطور إنتاج الحليب من 1982 إلى 1985.	(22)
115	تطور إنتاج الحليب من 1986 إلى 1990.	(23)
115	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1980-1990	(24)
119	تطور إنتاج الحبوب من 1990-2000	(25)
119	تطور إنتاج الحليب من 1990 إلى 1999.	(26)
120	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 1990-2000.	(27)
128	تطور واردات الحبوب وبعض المواد الغذائية بين 1984 و 1988.	(28)
125	تطور واردات الحبوب من 1990 إلى 1999	(29)
125	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب من 1991 إلى 1999	(30)
126	تطور متوسط إنتاج بعض المنتجات الزراعية من 1962-2000.	(31)
127	تطور متوسط إنتاج الحليب بين 1962 و 2000.	(32)
	عناوين جداول وأشكال الفصل الثالث	
133	تطور اليد العاملة من 1966 إلى 2000.	(1)
134	تطور وسائل الإنتاج الميكانيكية الفلاحية في الجزائر	(2)
144	تطور إنتاج الحبوب الشتوية.	(3)

145	تطور إنتاج الحبوب الصيفية من 2000 إلى 2008.	(4)
145	تطور إنتاج الحليب من 2000 إلى 2008	(5)
146	تطور إنتاج الحبوب الجافة ومجموع منتجات السباخ من 2000 إلى 2008.	(6)
146	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 2000 إلى 2008.	(7)
147	تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2000 و2006.	(8)
148	تطور المساحة الزراعية لبعض المنتجات الزراعية بين سنة 2000 و2008.	(9)
148	تطور أعداد بعض الحيوانات بين 2000 و2008.	(10)
149	تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2001 و2008.	(11)
151	تطور واردات الحبوب بين سنة 2000 و2008.	(12)
152	تطور واردات الحليب والسكر بين سنة 2000 و2008.	(13)
153	تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز بين 2000 و2008.	(14)
153	تطور واردات بعد المواد الغذائية الأخرى بين سنة 2000 و2008.	(15)
154	تطور قيمة الواردات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية.	(16)
155	تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2000 و2008.	(17)
155	تطور نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية.	(18)
156	تطور عدد الأشخاص المعانين من الفقر الغذائي بين 1988 و2004.	(19)
156	تطور الوفرة الغذائية من 2000 إلى 2008	(20)
159	متوسط إنتاج بعض المنتجات الفلاحية لبعض دول شمال إفريقيا في فترة (1989-2007).	(21)
166	تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009 إلى 2014.	(22)
167	تطور إنتاج الحبوب الشتوية من 2009 إلى 2014.	(23)
167	تطور إنتاج الحبوب الجافة من 2009 إلى 2010.	(24)

168	تطور إنتاج الحليب من 2009 إلى 2010.	(25)
168	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014.	(26)
169	تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2009 و2014.	(27)
170	تطور المساحة الزراعية لبعض المنتوجات الزراعية بين سنة 2009 و2014.	(28)
170	تطورت أعداد بعض الحيوانات بين 2009 و2012.	(29)
171	تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2009 و2012.	(30)
171	تطور نصيب الفرد الجزائري من الغذاء بين 1962 و2011.	(31)
175	تطور واردات الحبوب	(32)
176	تطور واردات الحليب والسكر.	(33)
177	تطور واردات البطاطس، البقوليات، اللحوم الحمراء، البن، الشاي، الأرز، التفاح، الكاكاو، والموز.	(34)
177	تطور قيمة الواردات الغذائية ونسبها المئوية من مجموع الواردات الكلية.	(35)
178	تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2009 و2014.	(36)
178	تطور نصيب وقيمة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الكلية	(37)
179	تطور الميزان التجاري للمواد الغذائية، المشروبات والتبغ، لكل من الجزائر والمغرب بين 2009 و2011.	(38)
181	توزيع اليد العاملة في الريف في أهم القطاعات الاقتصادية.	(39)
190	كمية الإنتاج المرجو تحقيقها في أفق 2019.	(40)
172	التوزيع الجغرافي للولايات الرائدة حسب الفروع الغذائية.	(41)
	عناوين جداول وأشكال الملاحق	
213	جدول تطور الميزانية المخصصة لاستيراد الحبوب من 1962 إلى 1970.	(1)
213	جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1962 إلى 1969.	(2)
213	جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد الحليب من 1972 إلى 1980.	(3)
214	جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1970 إلى 1973.	(4)

214	جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1974 إلى 1979.	(4)
215	جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد بعض المواد الغذائية من 1980 إلى 1990.	(5)
215	جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1980 إلى 1984.	(6)
215	جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1985 إلى 1989.	(6)
216	جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد الحليب ومشتقاته، القمح والشعير من 1991 إلى 1999.	(7)
217	جدول يوضح أهم المنتجات الزراعية المصدرة من 1962 إلى غاية 1999:	(8)
218	خريطة الجوع في العالم.	(9)



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1)

جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد الحبوب من 1962 إلى 1970.

الوحدة: 10⁶ دج.

السنة	1962-1963	1963-1964	1964-1965	1965-1966	1966-1967	1967-1968	1968-1969	1969-1970
الكمية المستوردة	3.3	3.8	3.1	8.1	6.7	7.3	4.3	3.5

المصدر: Djalili Benamrane, **Agriculture et développement en Algérie**. Alger: société nationale d'édition et de diffusion, 1980, P 232.

الملحق رقم (2):

جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1962 إلى 1969.

(الوحدة: 10³ طن.)

السنوات	1962	1967	1969	نسبة تغطية الطلب الكلي لهذه السلع
السلع الغذائية الدقيق	825	834	1337	65%
العجائن-الكسكسي	31	32	53	73%
السكر	16.1	11.8	49	8%
مصبرات الفواكه	24.4	27.6	35.4	45%
مصبرات الطماطم	12.2	14.7	25.8	75%

المصدر: فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، 2006-2007، ص79.

الملحق رقم (3):

جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد الحليب من 1972 إلى 1980.

الوحدة: 10⁶ دج.

السنة	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الكمية المستوردة	259,3	207,7	298,0	306,9	419,1	565,2	724,3	632,3	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011، المرجع سابق الذكر، ص190.

الملحق رقم (4):

جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1970 إلى 1973.
(الوحدة: 10³ طن).

السنوات السلع الغذائية	1970	1971	1972	1973	نسبة الاكتفاء الذاتي
الدقيق	1385	1420	1425	1485	%61
العجائن-الكسكسي	54	59	61	69	%75
السكر	49.5	89.5	100.5	119	%7
مصبرات الفواكه	37	40	45	59.5	%51
مصبرات الطماطم	30	35	39	40.8	%75

المصدر: فوزي عبد الرزاق، المرجع سابق الذكر، ص90.

جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1974 إلى 1979.
(الوحدة: 10³ طن).

السنوات السلع الغذائية	1974	1976	1977	1978	1979	نسبة الاكتفاء الذاتي
الدقيق	1490	1520	1540	1571	1572	%60
العجائن-الكسكسي	69	70	71	80	81	%77.6
السكر	111	130	132	131	140	%6
مصبرات الفواكه	60	60	69	62.1	63	%51
مصبرات الطماطم	43.5	45	45.5	50	50.9	%75

المصدر: المرجع نفسه، ص92.

الملحق رقم (5):

جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد بعض المواد الغذائية من 1980 إلى 1990.

الوحدة: 10⁶ دج.

الحليب ومشتقاته	الشعير	القمح	الإنتاج السنوات
-	-	-	1980
1 485,9	-	-	1981
1 998,6	-	-	1982
1 261	237	1 796	1983
961	453	1 833	1984
1 348	371	2 275	1985
1 138	-	1 783	1986
1 199	19	991	1987
1 765	315	2 182	1988
3 349	522	5 599	1989
3 508	324	3 661	1990

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011. المرجع سابق الذكر، ص ص 190-191.

الملحق رقم (6):

جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1980 إلى 1984.

(الوحدة: 10³ طن.)

نسبة الاكتفاء الذاتي	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات السلع الغذائية
%42	2487	2410	2320	2250	2232	الدقيق والسميد
%80	111	108	105	101.5	98.5	العجائن-الكسكسي
%4	205	200	219	217	214.5	السكر
%60	76.3	73	71	69	67.4	مصبرات الفواكه
%85	80	72	65.5	60	52.8	مصبرات الطماطم

المصدر: فوزي عبد الرزاق، المرجع سابق الذكر، ص 99.

جدول يوضح تطور الإنتاج الصناعي الغذائي من 1985 إلى 1989.

(الوحدة: 10³ طن.)

نسبة الاكتفاء الذاتي	1989	1988	1987	1986	1985	السنوات السلع الغذائية
%41	2588	2545	2624	2510	2490	الدقيق
%50	107.7	109.8	120.4	108	1.9	العجائن-الكسكسي
%3	209	216	214	214	218	السكر
%65	68.7	64	56.2	54	25	مصبرات الفواكه
%90	180	160	155	120	109	مصبرات الطماطم

المصدر: فوزي عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 104.

الملحق رقم (7):

جدول يوضح تطور الميزانية المخصصة لاستيراد الحليب ومشتقاته، القمح والشعير من 1991 إلى 1999.

الوحدة: 10⁶ دج.

الحليب ومشتقاته	الشعير	قمح صلب	الإنتاج السنوات
7 067	70	449	1991
9 140	262	6 633	1992
13 012	1 202	8 135	1993
17 158,2	1 807,2	20 606,8	1994
19 478,2	807,1	33 893,2	1995
17 793,2	8,8	27 098,1	1996
22 068,2	1 913,2	42 168,4	1997
24 000,3	3 453,4	35 292,1	1998
24 339,0	4 497,7	44 036,3	1999

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011، المرجع سابق الذكر، ص ص 191-192.

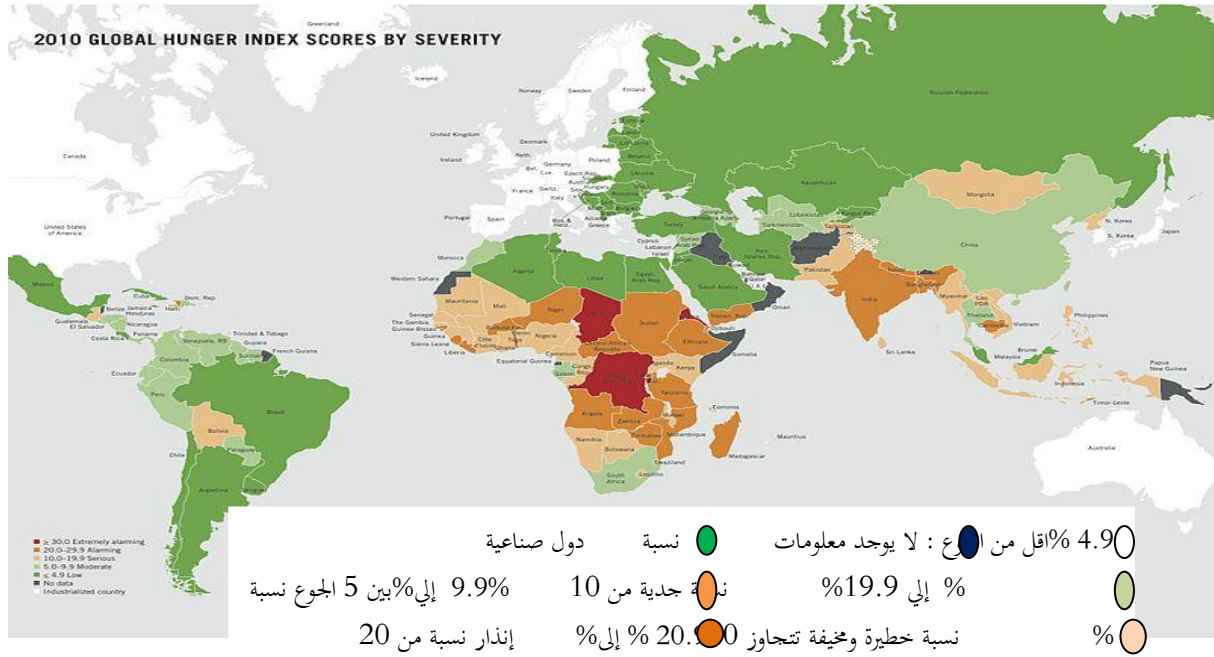
الملحق رقم (8):

جدول يوضح أهم المنتجات الزراعية المصدرة من 1962 إلى غاية 1999:

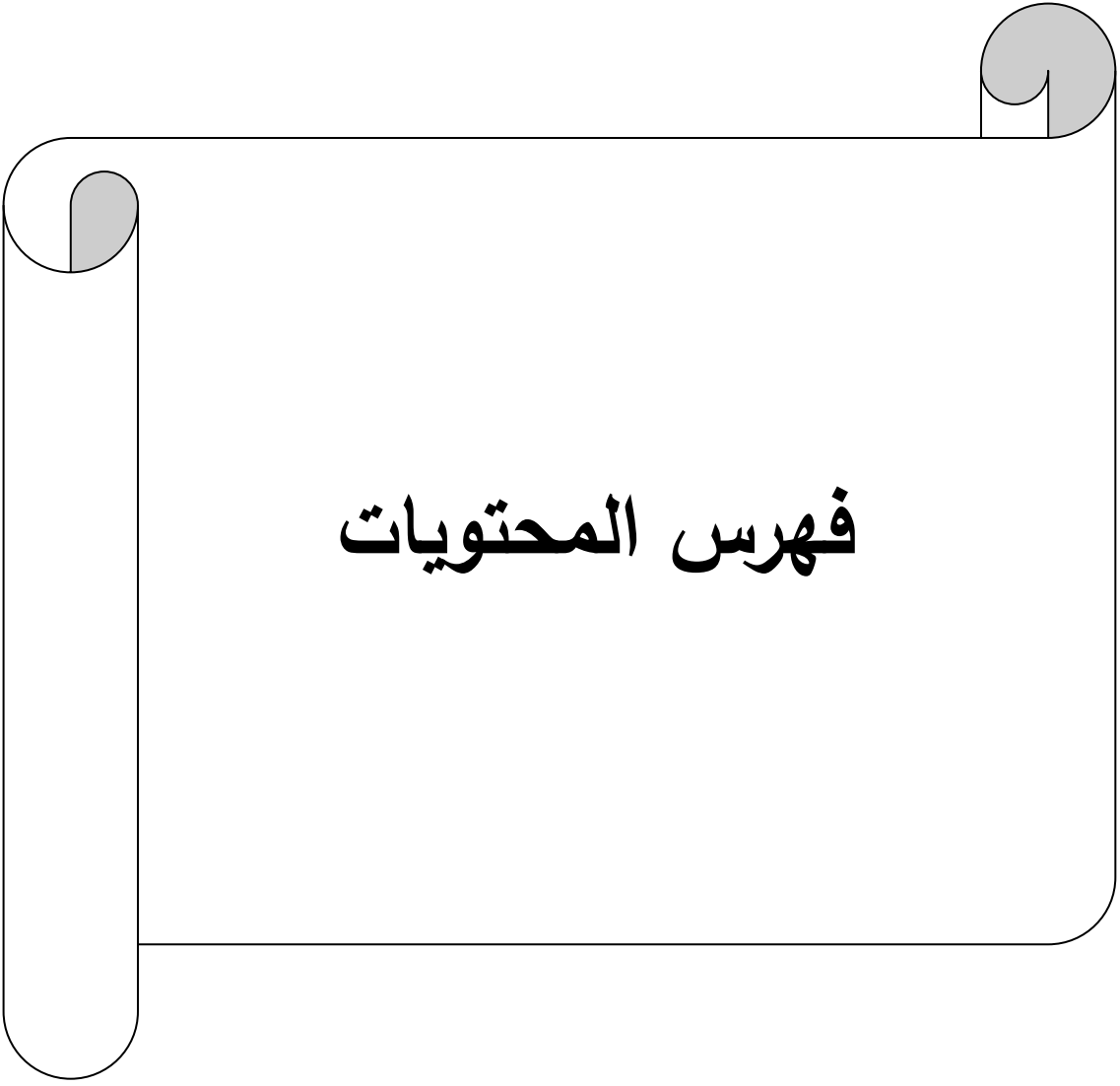
السنة	الإنتاج	الخمور	الحمضيات	التمور	زراعة البقول
1967	268 699	113 090	34 903	50 874	
1968	368 058	85 198	51 438	30 713	
1969	647 242	120 771	11 746	44 195	
1970	707 185	91 067	24 663	25 617	
1971	292 347	90 532	28 901	19 330	
1972	328 347	83 186	29 683	17 148	
1973	646 600	94 918	38 547	2 293	
1974	473 059	73 395	33 811	108	
1975	486 619	89 678	29 827	4 494	
1976	401 726	57 166	30 500	3 970	
1977	355 367	48 993	28 577	28 759	
1978	458 146	41 501	34 902	9 392	
1979	319 424	29 762	35 041	2 200	
1980	377 575	15 378	7 932	-	
1981	463 572	13 889	18 885	-	
1982	307 742	4 753	5 390	-	
1983	143 814	-	21 121	1 567	
1984	195 941	-	30 704	-	
1985	230 213	1 302	39 231	4 410	
1986	84 007	1 111	29 597	3 486	
1987	88 048	9 624	23 541	17 583	
1988	92 909	4 502	65 340	888	
1989	201 610	1	45 078	22	
1990	210 840	470	156 270	2 060	
1991	363 598	8	334 432	1 068	
1992	143 200	0	1 282 200	...	
1993	109 800	300	1 289 900	...	
1994	63 100	0	422 500	...	
1995	501 900	212	3 742 300	...	
1996	765 200	540	3 623 100	2 300	
1997	330 200	0	1 261 900	900	
1998	262 400	000 14	1 128 500	4 500	
1999	227 700	0	1 026 700	7 200	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011. المرجع سابق الذكر، ص ص 188-189.

الشكل رقم (9) يوضح خريطة الجوع في العالم.



المصدر: بكدي فاطمة، "إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد البيئة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص73.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

1.....	مقدمة:
16.....	الفصل الأول: ماهية السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية
17.....	المبحث الأول: مفهوم السياسة الفلاحية
17.....	المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية
21.....	المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية
24.....	المطلب الثالث: مضامين السياسة الفلاحية
27.....	المبحث الثاني: مفهوم التبعية الغذائية
28.....	المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي والتبعية الغذائية
33.....	المطلب الثاني: علاقة السياسة الفلاحية بالتبعية الغذائية
36.....	المطلب الثالث: الآثار السياسية المترتبة عن التبعية الغذائية
40.....	المبحث الثالث: الوضع الغذائي العالمي
40.....	المطلب الأول: أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 وأبعادها
49.....	المطلب الثاني: الأمن الغذائي في الوطن العربي
54.....	المطلب الثالث: تحليل إشكالية استمرار معاناة دول العالم الثالث من التبعية الغذائية
60.....	خلاصة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999 ودورها في تحقيق
62.....	الأمن الغذائي
63.....	المبحث الأول: القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي
63.....	المطلب الأول: القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني
68.....	المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي خلال الاستعمار الفرنسي من 1830 إلى 1930
76....	المطلب الثالث: تطور القطاع الفلاحي خلال الاستعمار الفرنسي من 1930 إلى 1962
81.....	المبحث الثاني: السياسات الفلاحية المنتهجة بعد الاستقلال وإلى غاية 1999
81.....	المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال مباشرة
85.....	المطلب الثاني: القطاع الفلاحي خلال مرحلة التسيير الذاتي
95.....	المطلب الثالث: مرحلة الثورة الزراعية
108.....	المبحث الثالث: تطور القطاع الفلاحي من 1980 إلى 1999

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات.....	108
المطلب الثاني: برنامج التكيف الهيكلي.....	116
المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات المحدثّة على القطاع الفلاحي من 1980 إلى 1999..	120
خلاصة الفصل الثاني:.....	128
الفصل الثالث: تطور القطاع الفلاحي والتبعية الغذائية للمواد الغذائية الأساسية بين سنة 2000 و2014.....	130
المبحث الأول: السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر بين سنة 2000 و2008.....	131
المطلب الأول: خصائص عوامل الإنتاج الفلاحي في الجزائر.....	131
المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....	134
المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).....	139
المطلب الرابع: قانون التوجيه الفلاحي 08-16.....	142
المبحث الثاني: تطور الأمن الغذائي من سنة 2000 إلى 2008.....	143
المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي وموارد قطاع الفلاحة بين سنة 2000 و2008....	143
المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات من المواد الغذائية بين سنة 2000 و2008...2008	151
المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الفلاحية المطبقة بين سنة 2000 و2008 في القضاء على التبعية الغذائية.....	156
المبحث الثالث: دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين الأمن الغذائي من سنة 2009 إلى 2014.....	159
المطلب الأول: التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي.....	160
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي وموارد قطاع الفلاحة خلال فترة 2009-2014..	166
المطلب الثالث: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.....	171
المطلب الرابع: العوائق السياسية المعرّقة للتنمية الفلاحية في الجزائر.....	183
سياسة التجديد الفلاحي والريفي في آفاق 2015-2019:.....	189
التحديات المستقبلية التي تواجه الفلاحة الوطنية:.....	190
خلاصة الفصل الثالث:.....	192
الخاتمة:.....	194

199.....	قائمة المراجع:
213.....	فهرس الجداول والأشكال:
220.....	قائمة الملاحق:
227.....	فهرس المحتويات:

الملخص:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة، لدور السياسات الفلاحية المنتهجة بين سنة 2000 و2014، في تجاوز التبعية الغذائية، في المواد الغذائية الأساسية، خاصة مادتي الحبوب والحبوب، وحاولنا شرح أسباب استمرار معاناة الوطن من هذه المشكلة، وفي الفصل النظري، قمنا بعرض الآثار السياسية السلبية، التي تتجر عن الوقوع في التبعية الغذائية، خاصة فقدان السيادة الوطنية، كما تناولنا أسباب استمرار معاناة البلدان النامية، بما فيها العربية، من مشكلة التبعية الغذائية، ولدور النظام الامبريالي العالمي من جهة، وللتدخل الأجنبي في وضع أولويات السياسات المختلفة للبلدان التابعة من جهة أخرى، في تفاقم المشكلة، وفي الفصل الثاني، تم عرض تطور القطاع الفلاحي خلال التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي، ثم السياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال، وأهم الإصلاحات والتطورات التي عرفها القطاع، من 1962 إلى غاية 1999، ثم عرجنا في الفصل الثالث، لتطور الأمن الغذائي والسياسات الفلاحية، ولمختلف التطورات التي عرفت الفلاحة الوطنية، بين سنة 2000 و2014، ولقد خلصت الدراسة، إلا أن المناخ السياسي الذي يميز البلاد، يؤثر سلبا على التنمية الفلاحية، وأن تحسين الوفرة الغذائية ومستوى نصيب الفرد الجزائري من الغذاء، لا يعني أن الفلاحة الوطنية قد أفلحت في تأدية المهام المنوطة بها، وأن التحدي الرئيسي الذي تواجهه، هو ضرورة تسريع وتيرة التنمية الفلاحية، وتنمية القطاع في كل المستويات، لتجاوز التبعية الغذائية في أقرب الآجال، كون الاستمرار في سياسة التوسع في استيراد الغذاء، بالاعتماد على عوائد الربيع النفطي، قد تخلق للنظام أزمة سياسية، اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد، في السنوات القليلة القادمة، نظرا لتعرض المورد الأساسي للنقد الأجنبي للنفاذ.

Résumé :

L'agriculture et la réduction de la dépendance alimentaire, figurent au rang des priorités nationales du gouvernement algérien, et à travers ce travail, on a essayé de voir, l'apport des politiques agricoles appliquées entre l'an 2000 et l'an 2014, à la réduction du taux de dépendance alimentaire des produits alimentaires essentiels, et le taux de dépendance aux céréales et au lait en particulier, on se référant aux statistiques disponibles. On a également cherché à montrer les moyens alloués au secteur agricole, pour assurer un maximum de performance pour les politiques agricoles appliquées, ainsi que d'exposer vers la fin, les entraves qui empêchent l'agriculture algérienne d'atteindre l'autosuffisance alimentaire, et les contraintes qui freinent le secteur agricole, et d'exposé l'effet du climat politique existant, sur le développement agricole.